

# جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومى

## سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم ( ١٦٠٦ )

جدوى بناء أطر ونماذج للمشروعات الصناعية  
الصغريرة لتعزيز فكر العمل الحر  
فى جمهورية مصر العربية

إعداد

د/ إيمان أحمد الشربيني

٢٠٠١ يناير

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

## محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
أ	محتويات البحث .....
ج	قائمة بالأشكال والجدوال الواردة بالبحث .....
هـ	تقديم .....
و	مشكلة البحث .....
و	أهداف البحث .....
و	أهمية البحث .....
ز	خطة البحث .....
المبحث الأول: ماهية العمل الحر - كيف تؤسس مشروعًا صغيرا -	
١	دورة حياة المشروع الجديد .....
١	مقدمة .....
٢	أولاً: ماهية العمل الحر .....
٥	ثانياً: كيف تؤسس مشروعًا صغيرا .....
٨	ثالثاً: دورة حياة المشروع الجديد .....
١٢	المبحث الثاني: التعريف بما هي المشروعات الصناعية الصغيرة .....
١٢	مقدمة .....
١٤	أولاً: تحديد ماهية الصناعات الصغيرة .....
١٦	ثانياً: تحديد مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة .....
١٧	ثالثاً: خصائص ومميزات المشروعات الصناعية الصغيرة .....
المبحث الثالث: دراسة الجدوى الفنية والإقتصادية للمشروعات	
١٩	الصناعية الصغيرة .....
١٩	مقدمة .....
٢٠	أولاً: المرحلة الأولى: دراسة السوق .....
٢١	ثانياً: المرحلة الثانية: دراسة رأس المال اللازم للمشروع .....
٢٤	ثالثاً: المرحلة الثالثة: حساب العائد والأرباح .....
٢٧	رابعاً: الجداول الرئيسية الخاصة بدراسات الجدوى الفنية والإقتصادية .....
٣٣	المبحث الرابع: دور المدير في المشروع الصغير .....
٣٣	مقدمة .....
٣٥	أولاً: التخطيط في المشروع الصناعي الصغير .....
٣٧	ثانياً: القيادة في المشروع الصناعي الصغير .....
٣٨	ثالثاً: إتخاذ القرارات وحل المشكلات .....
٣٩	رابعاً: الاتصالات .....
٤١	المبحث الخامس: مسک الدفاتر في المشروعات الصناعية الصغيرة .....
٤١	مقدمة .....
٤٢	أولاً: خطوات ومراحل العمل المحاسبي .....
٤٥	ثانياً: الحسابات الختامية .....

الموضوع	الصفحة
المبحث السادس: أسس وضع نظم التكاليف للمشروعات الصناعية الصغيرة .....	٥٢
مقدمة ..... أولاً: التعريف بمحاسبة التكاليف ..... ثانياً: التعريف بماهية التكاليف ..... ثالثاً: طرق محاسبة التكاليف ..... رابعاً: تصميم نظام التكاليف .....	٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٥
المبحث السابع: الموازنة التخطيطية في المشروعات الصناعية الصغيرة .....	٦٤
مقدمة ..... أولاً: مفهوم الموازنة ..... ثانياً: المبادئ التي يرتكز عليها نجاح إعداد الموازنة وحدودها ومراحل وضعها ..... ثالثاً: طبيعة البيانات والمعلومات الازمة لإعداد الموازنة ومصادر الحصول عليها ..... رابعاً: مكونات الموازنة التخطيطية الجارية .....	٦٤ ٦٦ ٦٨ ٧٠ ٧٣
المبحث الثامن: التسويق والتسعير للمشروعات الصناعية الصغيرة ..... مقدمة ..... أولاً: السوق والتسويق ..... ثانياً: التسعير .....	٨٩ ٩٠ ٩١
المبحث التاسع: تطبيقات الحاسوب الآلى في المشروعات الصناعية الصغيرة .....	٩٤
مقدمة ..... أولاً: الأبعاد الرئيسية حول استخدام الحاسوبات الآلية في المشروعات الصناعية الصغيرة .....	٩٤ ٩٥
المبحث العاشر: جدوى بناء أطروهنماذج للمشروعات الصناعية الصغيرة .....	٩٨
مقدمة ..... أولاً: أفكار لأمثلة عملية لمشروعات صناعية صغيرة ..... ثانياً: نماذج لمشروعات صناعية صغيرة ..... ثالثاً: برنامج تنمية المشروعات "طلب إستبيان دراسة الجدوى الاقتصادية" .....	٩٨ ١٠٠ ١٠٣ ١١١
التصويبات .....	١٢٣
المراجع .....	١٢٥

## قائمة بالأشكال والجدول الواردة بالبحث

الصفحة	البيان
٩	(١) الشكل رقم (١): عناصر دراسة الجدول التفصيلية
١٧	(٢) جدول رقم (١) أوجه الاختلاف بين الصناعات الصغيرة والصناعات الحرفة والبيئة والصناعات المنزلية.
١٩	(٣) الشكل رقم (٢): الشكل العام للمشروع الصغير.
١٩	(٤) الشكل رقم (٣): مكونات ونواتج المشروع الصناعي الصغير.
٢٦	(٥) الشكل رقم (٤): مرادفات تفاصيل المشروع الصغير.
٢٧	(٦) جدول رقم (٦): التكاليف الاستثمارية.
٢٨	(٧) جدول رقم (٧): العمالة والأجور السنوية.
٢٩	(٨) جدول رقم (٨): مصروفات التشغيل السنوية.
٣٠	(٩) جدول رقم (٩): الإهلاك والاستهلاك.
٣٠	(١٠) جدول رقم (١٠): خدمة الدين.
٣٠	(١١) جدول رقم (٧): الإنفاق والإيرادات السنوية.
٣١	(١٢) جدول رقم (٨): قائمة الدخل السنوي.
٣٢	(١٣) جدول رقم (٩): قائمة الندفقات النقدية.
٣٦	(١٤) الشكل رقم (٥): مراحل العملية التخطيطية في المشروع الصغير.
٤٢	(١٥) الشكل رقم (٦): صرفة دفتر اليومية.
٤٣	(١٦) الشكل رقم (٧): صرفة من دفتر الأستاذ.
٤٥	(١٧) الشكل رقم (٨): ميزان المراجعة.
٦٢	(١٨) الشكل رقم (٩): قائمة التكاليف الكلية.
٧٥	(١٩) جدول رقم (١٠): موازنة المبيعات.
٧٦	(٢٠) جدول رقم (١١): موازنة الإنفاق.
٧٧	(٢١) جدول رقم (١٢): موازنة الاحتياجات من المواد الخام.
٧٨	(٢٢) جدول رقم (١٣): نهودج لموازنة مشتريات المواد الخام.
٧٩	(٢٣) جدول رقم (١٤): موازنة الأجور المباشرة.
٨١	(٢٤) جدول رقم (١٥): موازنة التكاليف الصناعية غير المباشرة.
٨٢	(٢٥) جدول رقم (١٦): موازنة التكاليف التسويفية.
٨٣	(٢٦) جدول رقم (١٧): موازنة التكاليف الإدارية والتمويلية.
٨٤	(٢٧) جدول رقم (١٨): قائمة التكاليف الصناعية.
٨٥	(٢٨) جدول رقم (١٩): قائمة الدخل التقديرية.
٨٦	(٢٩) جدول رقم (٢٠): الموازنة النقدية.
٨٧	(٣٠) جدول رقم (٢٠): موازنة المقبولضات النقدية.
٨٧	(٣١) جدول رقم (٢٠): المدفوعات النقدية.
٨٨	(٣٢) جدول رقم (٢١): قائمة المركز المالى.
٩٠٤	(٣٣) جدول رقم (٢٢): مشروع نجارة ميكانيكية.
٩٠٦	(٣٤) جدول رقم (٢٢): مشروع الكليم.
٩٠٨	(٣٥) جدول رقم (٢٤): مشروع خامات تطريز ولاسيهات.
١١٠	(٣٦) جدول رقم (٢٥): مشروع الخرز.
١١١	(٣٧) الشكل رقم (١٠): البيانات الشخصية عن مقدم الطلب.
١١١	(٣٨) الشكل رقم (١١): هل اديك شركاء فى المشروع؟

- (٣٩) الشكل رقم (١٢): ماهى الخبرات أو المؤهلات التي تمتلكها أنت وشركائك لنجاح المشروع؟
- (٤٠) الشكل رقم (١٣): بيانات عامة عن المشروع؟
- (٤١) الشكل رقم (١٤): قيمة القرض المقترض.
- (٤٢) الشكل رقم (١٥): فكرة عن المشروع.
- (٤٣) الشكل رقم (١٦): ماهى قنوات التسويق المقترحة لمنتجاتك(مكان وطرق التوزيع)؟
- (٤٤) جدول رقم (٢٦): ماهى إجمالي منتجاتك السنوية بعد حصولك على القرض؟
- (٤٥) الشكل رقم (١٧): موقف المشروع حاليا.
- (٤٦) الشكل رقم (١٨): المكان.
- (٤٧) الشكل رقم (١٩): الألات والمعدات.
- (٤٨) الشكل رقم (٢٠): هل لديك أو بإمكانك تمويل هذه الأصول؟
- (٤٩) الشكل رقم (٢١): وصف الدورة الإنتاجية.
- (٥٠) جدول رقم (٢٧): الخامات السنوية شاملة التغليف(بدون هالك).
- (٥١) جدول رقم (٢٨): الأجر السنوية.
- (٥٢) جدول رقم (٢٩): الاستهلاك السنوى من الطاقة.
- (٥٣) الشكل رقم (٢٢): المصارييف الإدارية العمومية.
- (٥٤) جدول رقم (٢٣): التكاليف الاستثمارية الكلية.
- (٥٥) الشكل رقم (٢٤): توضيح كيفية حساب بعض الأصول الثابتة.
- (٥٦) الشكل رقم (٢٥): دورة التشغيل.
- (٥٧) الشكل رقم (٢٦): رأس المال العامل.
- (٥٨) الشكل رقم (٢٧): توضيح كيفية حساب بنود رأس المال العامل.
- (٥٩) الشكل رقم (٢٨): إجمالي التكاليف الاستثمارية.
- (٦٠) الشكل رقم (٢٩): قيمة مساهمة صاحب المشروع وقيمة القرض المطلوب.
- (٦١) الشكل رقم (٣٠): كيفية حساب رأس المال المستثمر والقرض المطلوب.
- (٦٢) جدول رقم (٣١): عناصر الإهلاك السنوى.
- (٦٣) الشكل رقم (٣١): كيفية حساب عناصر الإهلاك السنوى.
- (٦٤) الشكل رقم (٣٢): عناصر تكلفة التشغيل لسنة نمطية.
- (٦٥) الشكل رقم (٣٣): حساب بعض عناصر التشغيل.
- (٦٦) الشكل رقم (٣٤): كيفية حساب صافي الربح لسنة نمطية.

## تقديم

تحتل المشروعات الصناعية الصغيرة مكانة متميزة في كافة المجتمعات - خاصة في أفكار الشباب . حيث توفر فرص لتشغيل الأيدي العاملة المحلية وتساعد على توظيف مدخلات صغار المستثمرين، مما يترتب عليه زيادة القدرة التصديرية والمنافسة في الأسواق العالمية .

هذا وتعتبر هذه المشروعات الممثل الحقيقي لاقتصاديات السوق الحر والأالية الداخلية للتنمية الاقتصادية، حيث ينظر إليها الأن على أنها صناعة لها مقومات وشروط الصناعة من حيث النظم والأساليب والمعرفة الفنية والإلتزام بدقة وتماثل المنتج النهائي على أن يكون كل ذلك في حجم يتسم بالانخفاض النسبي للعمالة ورأس المال والإنتاج وحجم ومدى تقدم التكنولوجيا الإدارية.

وهي بذلك تكون مهيئة للانتقال إلى حجم أكبر إذا ما تتوفر لها الإستثمارية والنمو نتيجة قدرتها على تقديم منتج قادر على المنافسة في الأسواق وسد حاجة المستهلكين بحيث تكون سلسلة مترابطة ومتتابعة من الأنشطة تشد بعضها البعض وتتكامل فيما بينها من أجل أن تبني جسراً لتعبر عليه إلى عالم الصناعات المتخصصة.

ولاشك أن قضية تنمية الصناعات الصغيرة على المستوى القومي من القضايا التي تتطلب شحد الفكر الاقتصادي والإداري والثقافي والتعليمي للوصول إلى أنساب الطرق الفعالة للنهوض بهذه الصناعات ونقل بعض المواطنين المصريين من حالة الاعتماد على الدولة لتوظيفهم إلى حالة رجال الأعمال الذين يشاركون بالجهد والفكر والمال لتحقيق زيادة ملموسة في إجمالي الإنتاج الصناعي القومي وتحقيق التوازن التنموي بين المدن الكبيرة وكل من الريف والمدن الصغيرة والمدن الجديدة.

هذا وترجع أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة إلى قدرتها على خلق وتوسيع الإنتاج والدخل وفرص العمل، زيادة التراكم الرأسمالي وتعزيز المدخلات، خلق وصفول المهارات الفنية والإدارية الالزامية لدفع عجلة التصنيع، دعم وتكثيف التكاملية مع الصناعات الكبيرة والمتوسطة، نشر النمو على أكبر قدر من المساحة الجغرافية من خلال التوازن الإقليمي للتنمية، خلق ودعم مجالات للتصدير غير المجالات التقليدية، تلبية جزء من احتياجات السوق المحلية خاصة من السلع التي يمكن إنتاجها بشكل إقتصادي مقبول، هذا إلى جانب تحسين صورة توزيع الدخل والثروة.

وبالتالي فإن المشروعات الصناعية الصغيرة تعد أداة وركيزة أساسية للتنمية في مصر فلا يجوز التناقض عن دعمها وتهيئة المناخ المناسب لزيادة فعاليتها وذلك بخلق قاعدة صناعية تكنولوجية محلية فلا يقتصر الأمر على العمليات التجميعية للسلع بل يمتد إلى العمليات التصنيعية للمكونات والأجزاء المختلفة للسلع المختلفة وذلك في ظل الثورة التكنولوجية المعاصرة بما قدمته وأتاحته من بدائل حديثة متقدمة كثيرة للعمليات التصنيعية وفي ضوء ما أثارته، أيضاً من فرص كبيرة لقيام وتطوير المشروعات الصناعية الصغيرة.

وفي ظل التركيز الشديد من الدولة على قطاع الصناعات الصغيرة باعتباره العصا السحرية التي تستطيع استيعاب فائض العمالة فإن الأمر يتطلب عمل دورات تدريبية مكثفة لتعريف المقبولين على عمل مشروعات صغيرة بكيفيه عمل دراسات الجدوى الخاصة بمشروعاتهم وهذا يتطلب تضافر جهد مجموعة كبيرة من المتخصصين في هذا المجال، على أن تكون البرامج الموجهة للمستفيدين مصممة خصيصا على كون المشروعات التي سيتم إنشائها صغيرة والتعامل معها من هذا المنطلق.

### مشكلة البحث:

تكمّن مشكلة هذا البحث في وجود فجوة بين الرصيد المعرفي لدى الأفراد المزمعين على القيام بالمشروعات الصناعية الصغيرة وما يجب أن يكونوا على دراية به قبل إنشائهم لهذه المشروعات مما يتطلب عليه تعذر كثير من المشروعات لضعف القدرة الإدارية لأصحاب هذه المشروعات وقلة الموارد التي لاتمكنهم من الاعتماد على فريق عمل مناسب يساعدهم في تسيير أمور المشروع، هذا وتعد دراسة جدوى المشروع من أساسيات العمل به فإذا لم يكن صاحب المشروع على دراية بكيفية عمل هذه الدراسة أو على أقل تقدير ملم بالمعلومات الموجودة به فلن يساعد ذلك في تسيير أمور المشروع بكفاءة في المستقبل.

هذا إلى جانب ما لمسته الباحثة من أن معظم القائمين على تدريس مادة دراسات جدوى المشروعات الصناعية الصغيرة يقومون بتدریسها بنفس الأسلوب الذي يتم به تدريس دراسات الجدوى للمشروعات الكبيرة والمتوسطة مما قد يؤدي إلى مزيد من التباعد لنصاحب المشروع وعدم تفهمه للدور الواجب عليه أن يؤديه بكفاءة.

### أهداف البحث:

- ١- التأكيد على أهمية العمل الحر ودوره في المرحلة القادمة.
- ٢- وضع تصور مبسط لأصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة يشمل جميع نفاذibil دراسات الجدوى لهذه المشروعات.
- ٣- وضع هذا التصور موضع التطبيق العملى فى محاولة لتدريس مادة دراسات جدوى المشروعات الصغيرة بهذا الأسلوب المبسط ومعرفة نتائج ذلك على المستفيدين من هذه الدراسات لاختبار صحة تصور الباحثة عن الأسلوب الأبسط لتدريس هذه المادة.

### أهمية البحث:

- ١- تكمّن أهمية هذا البحث في تفعيل دور دراسات جدوى المشروعات الصناعية الصغيرة في مساعدة أصحاب المشروعات على تخطي عقبة البداية بتفهّم أبعاد الموضوع بصورة مبسطة.
- ٢- التأكيد على أهمية العمل الجماعي في مجال المشروعات الصناعية الصغيرة حيث تتطلب هذه المشروعات تضافر جهود تخصصات مختلفة للوصول إلى أفضل النتائج.
- ٣- إلقاء مزيد من الضوء على أهمية العمل الحر، فلم تعد فكرة العمل الحر فكرة مقصورة على طبقة أو فئة معينة ولكنها أصبحت فكرة مطروحة على مستوى واسع وخصوصا في ظل ندرة وجود وظائف في القطاع الحكومي.

## **خطة البحث:**

يقع هذا البحث في مجموعة من المباحث تتنظم مع بعضها مكونة سلسلة مترابطة كل حلقة تسلمنا إلى الأخرى لتننظم في النهاية في شكل يقترب من التكامل لتعطى التصور الخاص بتحديد أهداف هذا البحث.

هذا ويشتمل هذا البحث على عشرة مباحث مرتبة ترتيباً منطقياً لتؤلف في النهاية صورة متكاملة عن كيفية وضع دراسات جدوى المشروعات الصناعية الصغيرة.

**المبحث الأول:** ماهية العمل الحر - كيف تؤسس مشروعًا صغيراً - دورة حياة المشروع الجديد.

**المبحث الثاني:** التعريف بماهية المشروعات الصناعية الصغيرة.

**المبحث الثالث:** دراسة الجدوى الفنية والإقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة.

**المبحث الرابع:** دور المدير في المشروع الصغير.

**المبحث الخامس:** مسک الدفاتر في المشروعات الصغيرة.

**المبحث السادس:** أسس وضع نظم التكاليف للمشروعات الصناعية الصغيرة.

**المبحث السابع:** الموازنة التخطيطية في المشروعات الصناعية الصغيرة.

**المبحث الثامن:** التسويق والتسويق في المشروعات الصناعية الصغيرة.

**المبحث التاسع:** تطبيقات الحاسوب الآلى في المشروعات الصناعية الصغيرة.

**المبحث العاشر:** جدوى بناء أطر ونماذج للمشروعات الصناعية الصغيرة.

يتبع ذلك التوصيات التي يمكن أخذها في الاعتبار في هذا الموضوع.

# المبحث الأول

## ماهية العمل الحر - كيف تؤسس مشروعًا صغيراً . دورة حياة المشروع الجديد

### مقدمة :

يعد العمل الحر نواة لتحقيق الاستقرار بالمجتمعات النامية حيث أنه يمتلك فائض العمالة ويزيد معدلات النمو ويخلق طبقة جديدة من الشباب المفكى الذى يمتلك الحافز والقدرة على التغيير دون خوف من الفشل أو من عدم القدرة على تحقيق الأهداف.

هذا ويطلب فى رجل الأعمال أن يمتلك مجموعة من المواهب الأساسية فى إدارة الأعمال الحديثة مثل الانتباه إلى التغيير، القدرة على التكيف وإحداث التغيير، القدرة على جذب العمال الأكفاء والمحافظة عليهم ، القدرة على رؤية تفاصيل سير العمل بكل دفائقه ثم معرفة شاملة بالسوق.

ولذلك يتطلب نجاح المشروع الصناعى الصغير دراسة الأسواق بعناية، تخطيط حكيم لأنشطة المشروع، رقابة حثيثة للاستثمار والبضاعة والموظفين والمعدات والأبنية من أجل ضمان الحد الأعلى لاستعمال رأس المال، سجلات ملائمة للمصروفات، اختيار ذكى للسلع، موقع استراتيجى ذا صلة بالسوق مع الأخذ بعين الاعتبار للموارد ونقل البضائع، سياسات سليمة غير متغيرة من حيث الهدف العام ومن حيث المرونة والقدرة على التكيف بحيث يتمكن صاحب المشروع من سد الاحتياجات الواضحة للعمل، علاقات عمل وثيقة مع الموردين، إتoman مراقب رقابة قانونية، اختيار العملاء وتكتيف الأسواق، اختيار موظفين لديهم القدرة على تسخير أمور العمل بمهارة، ثم وضع برنامج محكم الإعداد لترويج المنتجات.

ما تقدم نجد أن المشروع الصغير يتطلب إدارة واعية لكي تستطيع التعامل مع موارد المشروع سواء كانت موارد مالية "أراضى - مبانى - معدات - مواد خام - قطع غيار - أموال" ، أو موارد معنوية "بيانات - معلومات - خبرة ومعرفة علمية - أساليب إدارة وتنظيم - تكنولوجيا - سمعة تجارية - وقت" ، أو موارد بشرية متمثلة فى "مدربين فنيين - إداريين - عمال مهرة - عمال نصف مهرة، عمال غير مهرة". هذا وتوجد العديد من الإختيارات أمام هذه الإدارة إما البدء بالأساليب التقليدية السائدة فى الصناعات الصغيرة وتحديتها أو استخدام الأساليب الحديثة المستخدمة فى الدول المتقدمة مع تطويقها لتلائم ظروف المجتمع المحلى ثم تحليل المشاكل التكنولوجية مباشرة للوصول إلى حلول جديدة من خلال المبادرات العلمية الجديدة.

وما لاشك فيه أن قيمة نصيب منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة من الإنفاق على البحث والتطوير D & R لايماثل بالضرورة نصيب المنشآت الكبيرة، إلا أن كثافة الإنفاق على البحث والتطوير في المنشآت الصغيرة لا يجب أن تقل كثيراً عن مثيلتها في المنشآت الكبيرة.

كما أن كفاءة الإختراع Innovative Efficiency للمنشأة الصغيرة تتقدن على مر الزمن مثل صناعات البلاستيك والراديو والرادار والصناعات الإلكترونية والتسيير الآلي والتعدين الآلي، هذا إلى جانب العديد من الإختراعات التي تمت بواسطة منشآت صغيرة مثل أقلام البليبة الدوارة Pall Point Pens ، السوسات المستخدمة في الملابس والأحذية Zip Fasteners ، أنابيب الخلائفة الهوائية وأشعنة الكاثود Vacuum and Cathoderay Tubes .Automatic and Power Steering

## أولاً: ماهية العمل الحر :

### (١) التعريف بالعمل الحر :

يقصد بالعمل الحر "قيام صاحب مهنة أو حرفة بتنفيذ خبرته في الحياة العملية عن طريق تملكه مشروع يديره ويقوم فيه بالإنتاج لسلعة أو لخدمة وتقديمها أو توزيعها بهدف تحقيق أقصى عائد ممكن." )١(

من التعريف السابق نجد أنه يتكون من مجموعة من العناصر وهي وجود صاحب مهنة أو حرفة، تملك مشروع، إدارة وتمويل المشروع، القيام بالإنتاج والتوزيع، ثم تحقيق أقصى عائد ممكن.

أما صاحب المهنة أو الحرفة فهو شخص يتطلب الأمر أن يكون لديه خبرة في عمل مارسه عملياً وتكونت لديه خبرة لإمكانية تكوين مشروع أو أن يكون لديه مجرد إستعداد لتكون هذه الخبرة في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب، هذا مع توافر صورة مبدئية لهذا المشروع لديه محددة الأهداف.

أما عملية تملك المشروع فتنصرف إلى أن إقامة مشروع حر يتطلب أن يكون لدى منشأة ما مقدرة مالية لتمويله، وما عدا ذلك من قيام الدولة أو القطاعات المالية بمدده بقرض فهي عمليات مساعدة وليس الأصل.

أما إدارة وتمويل المشروع فهي تعد نقطة أساسية لنجاح المشروع، فكلما توافرت لدى صاحب المشروع مهارات إدارية مرتفعة وقدرة على القيادة وتقدير جيد للأمور وقدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بمشروعه في الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى نجاح المشروع وبقاءه في عالم الأعمال، هذا وتأتي المساعدات التمويلية التي يحصل عليها صاحب المشروع عن طريق مؤسسات الإقراض الخاصة، هيئات التمويل الحكومية، نظام الإعانة الخاصة، برامج الإرشاد، برامج الحماية، برامج التسويق، ثم برامج التدريب. هذا على أن تلتزم إدارة المشروع بإختيار نوعية التكنولوجيا ومستوياتها، توفير العمالة اللازمة

لنشاط المشروع والإنتاج، طرق توزيع المنتجات، طرق التدريب الملائمة للعمالة وتحسين المهارات، طرق تخطيط المشروع لكافة الأعمال ومتابعتها، طرق تنظيم أعمال المشروع ثم طرق الرقابة على جودة الإنتاج.

أما عملية القيام بالإنتاج والتوزيع فتتحدد من البداية بناء على وجود ارتباطات خاصة بالإنتاج حسب تعاقديات معينة إنفق عليها صاحب المشروع مسبقاً أو أن على صاحب المشروع البحث عن منافذ جديدة لتسويق وتوزيع منتجاته.

وبطبيعة الحال فإن هدف العمل الحر يكمن في تحقيق أقصى عائد ممكن متمثلاً في الأرباح التي يمكن أن يحصل عليها صاحب المشروع من مزاولة هذا المشروع.

## (٢) الشروط الواجب توافرها لنجاح العمل الحر:

هناك العديد من الشروط الازمة لنجاح العمل الحر ذكر بعض منها على سبيل المثال وليس الحصر :

- (أ) الإختيار الجيد لنوعية ومستوى التكنولوجيا.
- (ب) اتفاق طرق العمل مع الأهداف المحددة سلفاً والمطلوب تحقيقها في الحاضر والمستقبل.
- (ج) تناسب قدرات ومهارات صاحب المشروع مع طبيعة المشروع ذاته.
- (د) تتمتع صاحب المشروع بمهارة القيادة والقدرة على خلق جو من التفاؤل والطموح لتحقيق أفضل النتائج من مجموعة العمل التي تعمل معه.
- (هـ) الأداء الجيد لصاحب العمل الحر والذي يتحقق كما يلى:
  - الأداء = القدرة × الدافع × التكنولوجيا × تصميم نظام العمل
  - قدرة صاحب العمل الحر على القيام بالعمل × مناخ السلام مع المجتمع.

الدافع = الرغبة في إحداث إنتاج معين.

القدرة = التدريب + الخبرة.
- (و) قدرة صاحب العمل الحر على إتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب حيث يتعرض للعديد من الضغوط المتمثلة في رغبته في زيادة موارده المالية، رغبته في الإبتكار والتوصل إلى أفكار جديدة تتمثل في سلعة تشبع حاجة المتعاملين معه أو تقديم خدمة على مستوى عالي من الجودة، هذا إلى جانب الضغوط المتمثلة في وجود مهارات اتصال الجيد لديه فقد تكون لديه أفكار جيدة ولكنه لا يستطيع وضعها موضع التنفيذ الفعلى.

- ( ل ) المشاركة الفعالة في إتخاذ القرارات بين صاحب العمل الحر ومن تتصل بهم هذه القرارات ومن ينفذون هذه القرارات وهذا يتطلب في وجود بذائل عديدة تتيح لصاحب هذا العمل أن يختار من بينها مما يؤدي إلى واقعية القرارات ودقتها والولاء للمشروع.
- ( م ) دراية صاحب العمل الحر أو مجموعة العمل التي يعتمد عليها بنوعية القرارات التي قد يتعرض لها مثل قرارات الإنتاج، التمويل، الشراء والتخزين، الأفراد، تسويق المنتجات.

( ٣ ) مصادر تمويل مشروع العمل الحر وتقدير تكلفة الاستثمار الخاص به:

هناك العديد من المصادر التي يمكن لصاحب العمل الحر الاعتماد عليها للحصول على الأموال التي يتطلبتها تنفيذ مشروعه أو التوسيع في المشروع القائم وتمثل هذه المصادر في الصندوق الاجتماعي للتنمية، جمعيات رجال الأعمال، شركات ضمان مخاطر الإنعام، البنوك المتخصصة، هذا إلى جانب البنوك التي أنشأت صناديق الاستثمار لديها.

ولنجاح صاحب المشروع الحر في الحصول على التمويل اللازم فإنه يتوقع أن يحصل على هذا التمويل بشروط ميسرة ولذلك فإن عليه البحث عن البديل الذي يوفر له ذلك، المكان الملائم لإقامة المشروع بحيث يتسم موقعه بالقرب من مصدر التمويل إذا تيسر له ذلك، المعونات العينية والخدمات والإعفاءات الجمركية وإعانة التدريب للعمالة أيضاً عليه البحث عن المكان الذي تتوافق به العمالة المناسبة لطبيعة مشروعه، إمكانيات التصديق إذا أتاحت له ظروف العمل ذلك هذا إلى جانب توافر أساليب الدعاية المناسبة للمشروع الذي يعمل به.

وبوجه عام فإن الصندوق الاجتماعي للتنمية يعد الآن من أحد المصادر الأساسية لتمويل المشروعات الصناعية الصغيرة، وقد صدر القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ وذلك للمساهمة في توفير فرص العمل للشباب وحل مشاكل محدودي الدخل، هذا وقد حدد الصندوق الفئات المستفيدة منه في الفئات التي تأثرت ببرامج الإصلاح الاقتصادي وتضررت منه، شباب الخريجين، العائدون من الدول العربية، المرأة، سكان المجتمعات الأقل نمواً، ثم سكان المناطق المحرومة من الخدمات.

هذا ويعمل الصندوق على تقديم القروض الخاصة بإنشاء المشروعات الصغيرة بالعمل على ثلاثة مصادر تتمثل في المكتب الفني لقطاع الأعمال، التعامل المباشر مع الشركات، ثم مباشرة عن طريق الصندوق نفسه.

وتحتاج عملية التمويل لحصول صاحب المشروع الصناعي الصغير على القرض ضرورة توافر مجموعة من العوامل تتمثل في وجود ضمان كاف للأموال المقترضة، قدرته على تحقيق أرباح، قدرته على استرداد الأموال المقترضة في المواعيد المحددة.

وتختلف تقديرات التكلفة الإستثمارية من مدينة إلى أخرى من المدة الجديدة، وعموماً تصل فرصة تكلفة العمل حالياً حوالي ٣٧ ألف جنيه، وقد تصل في العاشر من رمضان إلى ٤٤٥ ألف جنيه، السادس من أكتوبر ٣١٠٠ ألف جنيه، مدينة السادس من أكتوبر ٢٩٠ ألف جنيه، برج العرب ٥٣١٠ الف جنيه، بنى سويف ٥٥٠ ألف جنيه، دمياط الجديدة ٤٠٠٠ ألف جنيه.

وتتمثل إجراءات تقديم طلب التمويل في مجموعة من الخطوات منها تحديد المنطقة الجغرافية التي يتم تقديم الطلب فيها، وضع فكرة عامة عن المشروع وأهدافه والفنان المستهدفة منه وعرض مختصر للأنشطة التي سيمارسها والمدة المتوقعة لتنفيذها وقيمة التمويل المطلوب له والعلاقة بين مكونات المشروع والجهات المنتفعه، نموذج لدراسة الجدوى به بيانات أساسية عن الجهة الوسيطة وأنشطتها.

وعموماً فإن الصندوق يعمل من خلال برامج تنمية المجتمع، برامج تنمية المشروعات، برامج المشروعات العامة والأشغال العامة، برامج هيكلة القوى العاملة، برامج التنمية المؤسسية ثم برامج خدمات النقل العام.

#### ثانياً: كيف تؤسس مشروعًا صغيراً:

كبداية نود الإشارة إلى نظرية تطبيقية دعا إليها عالم الإدارة الأمريكي والترشوارت Walter Shewart في بداية الثلاثينيات، حيث اعتمدت هذه النظرية على دورة أساسية ينصح بها رجال الأعمال باتباعها وهي تتلخص في أربعة خطوات هي "خطط، إعمل، تابع واتخذ القرار" "Plan, Do, Check, Act".

هذا ويرى الكاتب أن هناك ثمانية قواعد هامة قدمتها مدارس الإدارة الحديثة وأهمها إدارة الجودة الكلية "TQM" Total Quality Management حيث يجب على صاحب المشروع الصناعي الصغير وضعها نصب عينيه وتمثل فيما يلى: (٢)

القاعدة الأولى: الكفاءة والإجادة هي مسؤولية جميع أعضاء المنشأة.

القاعدة الثانية: تهدف الإجادة إلى منع حدوث الأخطاء وليس إضاعة الوقت في عمليات المتابعة.

القاعدة الثالثة: الإجاده والكفاءة تعنى تغطية حاجات المستهلكين "بحوث السوق".

القاعدة الرابعة: الإجاده تتطلب خلق روح الفريق.

القاعدة الخامسة: الإجاده والكفاءة تعنى تواصل عمليات الخلق والإبتكار.

القاعدة السادسة: الكفاءة تعنى تواصل الإجاده في العمل.

**القاعدة السابعة:** الكفاءة تعنى الوصول إلى نتائج الخطة الموضوعة.

**القاعدة الثامنة:** الكفاءة تعنى وضع مؤشرات كمية وكيفية واضحة للنجاح.

هذا ومن الصعب إيجاد نموذج مثالى نمطى يتکيف مع المتغيرات البيئية والإقتصادية للدول المختلفة ولذلك سيتم الإشارة لأهم النقاط التى يتحدد فى ضوئها المشروع الصغير:(٢)

### (١) مرحلة البداية:

(أ) إذا توافر لك التمويل اللازم ولكن لم تتضح لك الرؤيا عن المجال الذى تريده أن تبدأ به مشروعك ، من أين لك أن تحصل على المعلومات الواجبة فى هذا الشأن.

(ب) هل تتوافر لك الخبرة العملية والعلمية للعمل فى نشاط ما؟

(ج) ما هي الكفاءة الشخصية التي تمتلكها لإنجاح مشروعك؟

(د) ما هي الأسباب الأساسية التي قد تؤدي إلى فشل المشروعات الصناعية الصغيرة؟

(هـ) ما هو الموضع المناسب لمشروعك؟

(و) هل وضعت تصوراً لتصميم أو تخطيط المساحة الداخلية لموقع المشروع؟

(ل) إذا كنت ستقوم بشراء مشروع قائم، كيف ستحدد السعر المثالى للمنشأة؟

(ى) ما هي جمجمة استيعاب السوق لمنتجك؟ هل هناك سوق كافٍ لمنتجك؟

### (٢) النواحي التنظيمية والترخيص:

(أ) هل قمت بمراجعة قوانين الاستثمار والشركات التي تناسب نشاط منشأتك؟

(ب) ما هي المستندات والترخيص المطلوبة لإقامة النشاط الذي تنوى إقامته؟

(ج) ما هي الأسلوب الأمثل للدعاية عن منشأتك؟

(د) ما هي المعلومات الكاملة عن الموردين والمشترين الذين تتعامل معهم؟

(هـ) هل قمت بالترتيبات اللازمة مع التأمينات الاجتماعية؟ هل تحصل على أية مزايا "اعفاءات"؟

(و) ماحجم المخزون الذى تحتاجه؟

(ل) ما الوقت الكافى الذى تحتاجه المنشأة الصغيرة لبناء سمعة طيبة؟

(م) هل تحتاج إلى محامي؟

(ى) هل بحثت عن محامي حسن السمعة؟

(٣) الشكل القانونى للمنشأة؟

(أ) هل قمت باختيار الشكل القانونى الأنسب لمنشأتك؟

(ب) هل هناك شكل قانونى يساعدك على الحصول على أية مزايا أو إعفاءات قانونية أو ضريبية أو جمركية ٤٠٠٠٠؟

(٤) الموقف الضريبي:

(أ) ما هي الحدود العليا والدنيا للضرائب الضريبية؟

(ب) هل كل العاملين دائمين أم بالعمولة أم مؤقتين؟

(ج) ما مكتب الضرائب الذي تتبع له؟ "بالنسبة للمكان ونوعية النشاط".

(د) هل قمت بفتح ملف ضريبي لمنشأتك؟

(هـ) ما هو الموقف الضريبي في حالة عمل الشركاء بأجر في المنشأة؟

(٥) السوق:

(أ) ما هي الأساليب المتاحة لك للحصول على معلومات عن السوق؟

(ب) ما هو السعر المناسب الذي يجعل لك نصيب يتناسب مع منشأتك في السوق؟

(ج) ما هي منافذ البيع المقترنة؟

(د) ما هي أسعار شحن أو نقل بضاعتك إلى السوق؟

(٦) التسعير:

(أ) مانسبة الربح التي ستتحدد لها لتضاف لسعر تكلفة المنتج؟

(٧) التمويل:

- (أ) هل قمت بوضع ميزانية لمشروعك؟
- (ب) ما هي نقطة التوازن لمشروعك؟
- (ج) ما هو متوسط الربح الصافي للمشروع الصغير؟
- (د) ما هو معدل العائد على الاستثمار؟
- (هـ) هل قمت بإستكمال البيانات والمستندات المطلوبة لمنح الإئتمان؟
- (لـ) ما هي البنوك التي تقدم تمويلاً مناسباً للمشروعات الصغيرة؟

(٨) المساعدة:

- (أ) هل سمعت عن شركة مخاطر الإئتمان؟
- (بـ) ما هي الهيئات النطوعية المتوفرة في السوق المصري وكيفية الوصول إليها؟ ما نوعية الخدمات التي تقدمها؟

**ثالثاً: دورة حياة المشروع الجديد:**

يمكن تحديد المراحل المختلفة لإنشاء المشروع الجديد في العناصر الآتية:

- (١) الفكرة.
- (٢) دراسة الجدوى الأولية.
- (٣) دراسة الجدوى التفصيلية.
- (٤) الحصول على موافقات الجهات المعنية.
- (٥) الإنشاء والتجهيز.
- (٦) تصميم التنظيم الإداري.
- (٧) إجراء التجارب.

وسوف يتم توضيح كل عنصر من العناصر السابقة بالتفصيل كما يلى:

(١) **الفكرة:**

الفكرة هي عبارة عن موضوع النشاط الذي يتوقع أن تزاوله المنظمة والذي يراود المؤسس أو المؤسسين ويررون أن هذه الفكرة أو هذا النشاط تناسب الإمكانيات المالية والفنية المتاحة وأنه سوف يساهم في سد حاجة أساسية للسوق. هذا وقد تكون الفكرة ذاتية نابعة من صاحب المشروع أو قد يكون مصدرها قوى و مجالات الاستثمار التي تعدّها منظمات متخصصة في الاستثمار مثل هيئة الاستثمار.

## (٢) دراسة الجدوى الأولية:

إن ظهور الفكرة لدى المؤسس أو الفرد ليست مبرراً كافياً للبدء في المشروع، حيث أن الأمر يتطلب دراسات أولية للتأكد من جدوى المشروع وفرص نجاحه. هذا ومن المتوقع أن تجيب الدراسة الأولية عن التساؤلات التالية:

(أ) ما هي التكاليف الأولية للإنشاء والتجهيزات في صورة تقديرية؟

(ب) ما هي المصادر التي يمكن اللجوء إليها لتمويل المشروع؟

(ج) هل المتوقع أن يكون هناك طلب على منتجات المشروع؟

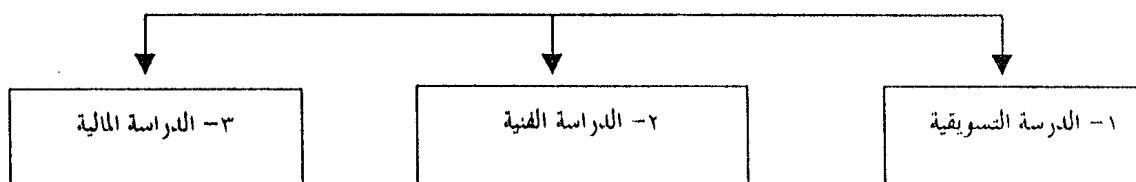
(د) هل سيتمكن المشروع باعفاءات ضريبية؟

وفي هذه المرحلة سوف يتحدد ما إذا كان من المجدى إستكمال المراحل الأخرى أو التوقف عند هذا المستوى من التقييم.

## (٣) دراسة الجدوى التفصيلية:

إذا أوضحت الدراسة الأولية التي تم إجراؤها في المرحلة السابقة صلاحية الفكرة يتم الانتقال إلى المرحلة التالية والتي تشمل العناصر التالية من الدراسة حيث يوضح الشكل التالي ذلك:

### عناصر الدراسة التفصيلية



الشكل رقم (١)  
عناصر دراسة الجدوى التفصيلية

ولا شك أن هناك تكامل بين العناصر الثلاثة من الدراسة حيث أن نتائج كل دراسة تعتبر مدخلات للدراسة التالية لها، كما أنه من الأفضل ومن المنطق البدء بالدراسة التسويقية كنقطة إنطلاق للدراسات التفصيلية.

### (أ) الدراسة التسويقية :

تضمن هذه الدراسة التعرف على مدى وجود فرصة تسويقية لمنتجات المشروع المقترن من عدمه، وهي بذلك تغطي جانبين أساسيين هما حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع المقترن ورغبات وأراء المستهلكين بالنسبة لمنتجات المقترنة. هذا وتتمثل الفرص التسويقية لأى مشروع فى مصدرين وجود فجوة بين العرض والطلب فى السوق وتميز المشروع ومنتجاته بميزة عن المنتجات المنافسة.

ومؤدى ذلك أن الدراسة التسويقية تتطوّر على شقين شق كمى يتعلّق بقياس حجم الطلب المتوقّع على منتجات المشروع وشق نوعى متعلق بالتعرف على رغبات وأراء المستهلكين المرتقبين لمنتجات المشروع. أما قياس حجم الطلب المتوقّع فيمكن تحديده وقياسه بإستخدام "الطريقة التاريخية" - تقديرات رجال البيع - السلسل الزمنية - أسلوب معامل الإرتباط - أسلوب الإنحدار المتعدد - أساليب أخرى، أما الشق الثاني المتعلق برغبات وأراء المستهلكين المرتقبين لمنتجات المشروع فيتم تحديده عن طريق معرفة "خصائصهم" - عاداتهم - دوافع الشراء لديهم - أماكن تواجدهم - أنواعهم، هذا وقد يكون العميل المرتقب "مستهلك آخر أو مشترى صناعى أو وسيط" حيث أنه لا يشتري هذا المنتج حاليا ولكن من المتوقع أن يشتريه مستقبلاً أو مستهلك يشتري المنتج حاليا من منافس أو مشروع آخر وهناك حالة من عدم الرضا عن التعامل مع هذا المشروع حيث يمكنه التحول إلى مشروع جديد للشراء منه، أو مستهلك يستخدم بديل آخر ويمكن تحفيزه وتحويله إلى إستخدام المنتجات الجديدة".

#### ( ب ) الدراسة الفنية:

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى صلاحية المشروع من وجهة النظر الفنية والبدائل المختلفة التي يمكن تقييمها وإختيار واحد منها حيث تتمثل عناصر هذه الدراسة فيما يلى:

- \* إختيار موقع المشروع.
- \* تحديد حجم الإنتاج المتوقّع.
- \* تحديد أنواع المنتجات.
- \* تحديد التكنولوجيا المستخدمة "آلية - نصف آلية - يدوية".
- \* تحديد المصادر التي سوف يحصل منها صاحب المشروع على الألات والمعدات.
- \* تحديد العمر الإنتاجى المتوقّع للآلات.
- \* تحديد نظم ووسائل الصيانة.
- \* تحديد شبكات الطرق الازمة.
- \* تحديد تتبع العمليات الإنتاجية.

#### ( ج ) الدراسة المالية:

وتهدف هذه الدراسة إلى التنبؤ بتاريخ المتوقع خلال سنوات المشروع، كما تتضمن تحديد عناصر الإيرادات والمصروفات المتوقعة موزعة على الفترات الزمنية التي تتحقق فيها الإيرادات والمصروفات حيث تتمثل بنود الإيرادات فيما يلى:

- \* إيرادات ناتجة عن بيع منتجات المشروع.
- \* إيرادات ناتجة عن بيع بعض مخلفات الإنتاج.
- \* مقابل خدمات إستشارية أو فنية يقدمها المشروع للغير.

أما بنود المصروفات فتتمثل في العناصر التالية:

- \* مصاريف الإنشاء.
- \* مصاريف التأسيس.
- \* مصادر الدورة الأولى من الإنتاج والتسويق.

\* الفوائد المستحقة على القروض خلال إقامة المشروع.

- (٤) الحصول على موافقة الجهات المعنية:  
تختلف الجهات المختصة بالموافقة على المشروعات الجديدة باختلاف نوع المشروع حيث يكون المشروع عام أو خاص أو مشترك، ولقد نظم القانون المصري وحدد الجهات التي يجب التقدم إليها للحصول على الموافقة وفقاً لكل نوع من أنواع المشروعات مثل الوزارات المعنية وهيئة الاستثمار.
- (٥) إنشاء وتجهيز المشروع:  
تبدأ عملية الإنشاء بإقامة المبانى الخاصة بالعمليات الإنتاجية "عابر الإنتاج"، إقامة مبنى الإدارية، إقامة مبانى الخدمات الأخرى، ثم إقامة ورش الصيانة الخاصة بالآلات والمعدات.
- (٦) التنظيم الإداري للمشروع:  
ويعد التنظيم الإداري وسيلة لتنسيق الجهد البشرية من خلال جهد جماعي منظم لتحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئ المشروع وتتضمن هذه المرحلة تحديد السلطات والمسؤوليات، تحديد العلاقات الإدارية للمشروع ثم تحديد وتقييم الأنشطة المختلفة المؤدية إلى تحقيق هدف المشروع.
- (٧) إجراء التجارب:  
ويتم إجراء هذه التجارب لاختبار عناصر النظام الإنتاجي وذلك للتأكد من صلاحية الفنية وقدرته على الأداء إلى جانب إجراء التجارب على المنتج النهائي.

## المبحث الثاني

### التعريف بماهية المشروعات الصناعية الصغيرة

#### مقدمة:

يطلق إصطلاح الصناعات الصغيرة عادة على "المشروعات الصناعية الصغيرة" Small Manufacturing Enterprises ، وقد يعطى هذا التحديد انطباعا خاطئا بأن هناك بعض الصناعات تتميز بطبيعتها بانخفاض حجم المشروعات الصناعية بها، ولكن حقيقة الأمر أن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة في هذه الصناعات تسمح بتجزئة العمليات والمراحل الإنتاجية بحيث يمكن إتمام كل منها أو بعضها بشكل منفصل في مشروع مستقل ذا طاقة إنتاجية منخفضة نسبيا.(٥)

ومما لا شك فيه أن التطورات التكنولوجية لها أثر كبير في تحقيق الأحجام الإقتصادية الملائمة للمشروعات الصناعية، ففي النصف الأول من هذا القرن أدت هذه التطورات التكنولوجية بشكل عام إلى دعم وترابط وتكامل العمليات والمراحل الإنتاجية رأسيا وقد أدى هذا بدوره إلى أن أصبحت التكنولوجيات الحديثة "في ذلك الوقت" أكثر قابلية للتطبيق في وحدات إنتاجية كبيرة، هذا وقد ارتبط التقدم التكنولوجي القائم على ترابط وتكامل العمليات والمراحل الإنتاجية رأسيا بزيادة درجة التعقيد وميكنة التكنولوجيات الصناعية وبزيادة الكثافة الرأسمالية.

ولكن في العقود الأخيرة أدت التطورات التكنولوجية، إلى زيادة إمكانية تجزئة العمليات والمراحل الإنتاجية على نحو يجعل من الممكن توزيعها على وحدات إنتاجية مختلفة صغيرة الحجم مع استخدام تكنولوجيا متقدمة كثيفة رأس المال، ولاشك أن هذا الإتجاه يتافق وظروف ومصلحة الدول النامية حيث يتيح لها دخول مجالات صناعية كانت من قبل ماتاحة فقط للدول ذات الطاقة الإستيعابية الكبيرة.

وبالنسبة لتحديد مجالات الإنتاج الصناعي الأكثر صلاحية لإقامة مشروعات صغيرة يكون عن طريق تحديد العمليات والمراحل الإنتاجية التي يمكن إتمامها في مشروعات صغيرة باستخدام تكنولوجيات حديثة دون الإخلال بمستويات الكفاءة المطلوبة من حيث الجودة والتكلفة، ومن أمثلة هذه العمليات والمراحل الإنتاجية، عمليات التجميع وعمليات تشكيل وتشطيب السلع النهائية وعمليات تصنيع بعض مستلزمات التجميع والتشكيل والتشطيب كالمسبووكات المعدنية ومواد المعالجة الكيميائية والأصباغ والغازات الصناعية.

ومن الجدير بالذكر أن دور المشروعات الصناعية الصغيرة حتى لتدعم التنمية الصناعية ورغم أهميتها يعتبر دور تكميلي، ويعتمد إلى حد كبير على إيجاد روابط إنتاجية وتجارية "تعاقدية" بين هذه المشروعات الصغيرة وبعضها البعض من جهة، وبينها وبين المشروعات الكبيرة من جهة أخرى، حيث تخلق الروابط الإنتاجية والتجارية القائمة بين المنشآت الصناعية قوى دفع إلى الخلف Back Linkages في حالة قيام

المشروعات الصغيرة باتمام عمليات تجميع وتشكيل وتشطيط السلع الصناعية النهائية، وتخلق هذه الروابط "قوى دفع للأمام" Forward Linkage وذلك في حالة قيام المنشآت الصغيرة بتصنيع مستلزمات الإنتاج "ما يطلق عليها الصناعات المغذية" التي تحتاجها المنشآت الكبيرة<sup>(٦)</sup>.

وعليه يمكن القول أن الهيكل الملاكم لقطاع صناعي حديث يتصرف بالتنوع والتكامل الإنتاجي يستلزم بجانب وجود نواة من المشروعات الصناعية كبيرة الحجم، وجود عدد أيضاً من المشروعات الصناعية صغيرة الحجم التي تزود الأولى بمستلزماتها الإنتاجية "الصناعات المغذية" وتساهم أيضاً في إتمام تصنيع المنتجات النهائية.

هذا وبوجه عام تنشأ فكرة إنشاء مشروع صناعي صغير إذا كان صاحب المشروع منتجاً صغيراً أو حرفياً أو خريج جامعة أو معهد أو رب أسرة كثيرة العدد أو عائد من العمل في الخارج، ولذلك فعلى صاحب المشروع التفكير فيه "إذا":<sup>(٧)</sup>

- \* "إذا" توافرت عند صاحب المشروع مدخلات ووجد أن توظيفها في البنوك والأوعية الإدخارية الرسمية الحكومية يدر عليه عائداً أقل مما يعتقد أنه قادراً على توليه إذا أنشأ مشروعًا صغيراً.
- \* "إذا" كان لدى صاحب المشروع الصناعي الصغير مصنع يعمل بنجاح وكل إنتاجه يباع فوراً في الأسواق فأمامه فرصة إنشاء مشروع جديد صغير، وذلك إما بتوسيع المشروع الحالى أو إقامة مشروع آخر مماثل له.
- \* "إذا" كان المشروع الصناعي الصغير يعمل بنجاح، ولكن هذا النجاح يمكن أن يزيد ويتسع إذا أضيفت آلات جديدة أو منتج أو خامات جديدة أو عماللة جديدة، فهي فرصة لمشروع جديد.
- \* "إذا" أحس صاحب المشروع - كمنتج أو كمستهلك - أن هناك سلعة أو خدمة مطلوبة بكثرة في المجتمع الذي يعيش فيه وشعر بأنه أو أحد أفراد أسرته أو أحد معارفه لديه القدرة على توفير وإنتاج هذه السلعة أو الخدمة فصاحب المشروع لديه فرصة جيدة لدراسة مشروع صغير جديد.
- \* "إذا" قرأ أو سمع أو شاهد صاحب المشروع آلة جديدة أو طريقة تشغيل جديدة يمكنه عن طريق استخدامها إنتاج سلعة أو خدمة جديدة أو تطوير سلعة أو خدمة موجودة وكانت لديه معرفة أو قدرة على استخدام هذه الآلة أو طريقة التشغيل الجديدة فتعتبر هذه فرصة لدراسة مشروع صغير جديد.
- \* "إذا" كان صاحب المشروع أحد الخريجين ووجد أن ماتعلم به وخبراته السابقة يمكن توظيفها بنفسه ومع زملائه لإنتاج سلعة أو خدمة يحتاجها المجتمع الذي يعيش فيه وتتوفر له ولزملائه وظيفة طيبة فهو أمام فرصة لدراسة مشروع صغير.
- \* "إذا" كان صاحب المشروع أحد العائدين من الخارج ولديه إدخار ولا يرغب في وضعه في البنك وإنما يريد استثماره فيستطيع من خلال تفكيره في مجموعة السلع والخدمات التي كان يستخدمها في الخارج والتي لا تنتج أو لا تتوفر كما يجب في بلده ويمكنه إنتاجها، فهذه إذن فرصة جيدة لاستثمار مدخلاته في مشروع صغير.
- \* "إذا" كان صاحب المشروع الصناعي الصغير لديه مشكلة في الإنتاج أو التسويق بسبب الخامات أو الآلات أو العمالة أو المنتج نفسه، فالضرورة تستدعي دراسة مشروع جديد لتطوير العمل بمصلحة تحويله من مشروع خاسر إلى مشروع ناجح.

هذه بعض الأمثلة وغيرها الكثير التي قد تدفع بعض فئات المجتمع إلى عدم التردد في دراسة مشروع صناعي صغير قد يكون بداية لسلسلة من النجاحات المتتالية التي تجعل منه مشروع صناعي كبير ناضج وله ثقل بالسوق المحلي والخارجي.

ما تقدم نجد أن الصناعات الصغيرة يمكن اعتبارها من أنساب الأنماط للتنمية الصناعية في مصر فيمكنها - إذا حظيت بالإهتمام وتوافرت لها الرعاية الكافية - القيام بدور فعال في تعظيم الناتج القومي والمدخرات وحصيلة الصادرات وتشغيل اليد العاملة وتنمية المهارات الفنية والقدرات الإدارية، حيث يدعم ذلك سياسة الإصلاح الاقتصادي الذي يعيشها المجتمع المصري في الوقت الحاضر مما يجعل من الصناعات الصغيرة نموذجاً وأداة مناسبة للتنمية لا يجوز التفاس عن دعمها وتهيئة المناخ المناسب لزيادة فعاليتها.

#### أولاً: تحديد ماهية الصناعات الصغيرة:

يثير مفهوم الصناعات الصغيرة جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين ولا يوجد تعريف واحد محدد وثابت يمكن أن تعرف على أساسه الصناعات الصغيرة، ولكن تحديد في ضوء مجموعة من المعايير تمثل في عدد العاملين، رأس المال المستثمر، التنظيم والإدارة، كمية وقيمة الإنتاج مستوى الخدمات المقدمة من الدولة ثم درجة الانتشار.

هذا ويمكن أن تعرف بأنها "تلك المنشآت التي تعتمد في إنتاجها على اليد العاملة مع الاستعانة ببعض الآلات البسيطة، ويمثل عائد العمل النسبة الكبرى من عوائد الإنتاج وهي تشمل الصناعات الحرافية والبيئية والمنزلية، فضلاً عن المنشآت الصغيرة الحديثة نسبياً ولا يزيد عدد العمال فيها عن خمسين "٥٠" عاملاً ولا يتعدى رأس مالها مليون جنيه "١٠٠٠٠٠" مصرى بعد استبعاد قيمة الأرض والمبانى، وتتضمن قطاعات عريضة من الصناعات المصرية كصناعة النسيج اليدوى والأكلمة والسجاد والتريكو والصناعات الجلدية والأثاث والملابس.... الخ. أو بعبارة أخرى يمكن تعريف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات ذات الطاقة الإنتاجية المحددة نسبياً."<sup>(٨)</sup>

هذا وتعرف أيضاً بأنها " تلك الصناعات التي تستخدم تكنولوجيا بسيطة و تكون كثيفة العمالة" ولا يقل عدد المشغلين بها عن ١٠٠ عمال ولا يزيد عن ٥٠٠ عامل كما أن تكلفتها الاستثمارية - بإستبعاد الأرض والمبانى - لا تزيد عن ٥٠٠ ألف جنيه مصرى، وأن تكون تلك الصناعات متنوعة بهدف تنمية نوع من الصادرات غير التقليدية وإرساء قيمة العمل الحر بين طوائف الشعب المختلفة".<sup>(٩)</sup>

وتعرف أيضاً بأنها منشآت أكثر منها وحدات حيث تتميز عن الصناعات الكبيرة، من جانب ، وعن الصناعات الريفية المنزليه واليدوية من جانب آخر، ليس فقط بالجزء الكبير من عدد المشغلين ومن حجم الإنتاج، ولكن أيضاً لما يبدو من إرتباطها بمشاكل محددة، مثل قصور رأس المال، وعدم كفاية مستويات المهارات الفنية والإدارية، وإستعمال المعدات المنخفضة الجودة وضعف وسائل التسويق والتوزيع، مما يمكن ردء إلى صغر أحجامها ومقاييس عملياتها، ومما يتطلب معه إتخاذ إجراءات خاصة للتطوير والمساعدة".<sup>(١٠)</sup>

أيضاً عرفتها شركة "ضمان مخاطر الإنتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة" بأنها "المشروع الذي يتعامل في أي نشاط اقتصادي فيما عدا النشاط التجارى - سواء كان في مجال الصناعة، الزراعة، إستصلاح الأراضي، الصناعات الزراعية، التعليم، النقل والمواصلات، التعدين، السياحة، المقاولات، الخدمات - على لا يقل إجمالي استثماراته عن ٤٠ ألف جنيه". ولايزيد عن "٥ مليون جنيه" بعد استبعاد قيمة الأراضي والمباني".<sup>(١١)</sup>

وعرفت أيضاً من قبل المجالس القومية المتخصصة للمشروع الصغير بأنه "هو ذلك المشروع الذي يتعامل في أي نشاط اقتصادي أو استثمارى فيما عدا النشاط التجارى بمعنىه الضيق بحيث يندرج تحت مسمى المشروع الصغير، الأنشطة الصناعية، الزراعية، إستصلاح الأرضى، الصناعات الغذائية، التعليم الفنى، التدريب المهني، النقل والمواصلات، التعدين، السياحة المقاولات، الخدمات بما فى ذلك الوجبات السريعة والفنادق الصغيرة على لا يقل إجمالي استثماراته عن ٣٠ ألف جنيه" ولايزيد عن مليون جنيه" وأن يستهدف المشروع الصغير إتاحة فرصة العمل لأكبر عدد ممكن من الأفراد".<sup>(١٢)</sup>

أيضاً عرفت بأنها "الصناعة الصغيرة الحديثة وهي تلك التي تعمل على تلبية احتياجات الاقتصاد الحديث، الذي يبدأ في الظهور وتتميز بأنها قابلة للتطوير واستجابة للظروف المتغيرة وقدرة على الاستفادة من الفنون الإنتاجية والتنظيمية الحديثة المناسبة لظروف الاقتصاد النامي، أما الصناعة الصغيرة التقليدية فتشمل المشروعات الصناعية التي تعمل على تلبية احتياجات الاقتصاد التقليدي وتتميز بمنتجات وفنون وتنظيمات لاختلف كثيراً عن تلك التي سادت في الأجيال السابقة".<sup>(١٣)</sup>

هذا وترى الباحثة أن وضع مفهوم يتسم بالشمول للصناعات الصغيرة قد يكون من الصعوبة بمكان ولكن يمكن لتسهيل ذلك تعريف المشروع من خلال خصائصه فإذا توافرت فيه إثنين على الأقل من الخصائص التالية يعد مشروع صغير:

- \* إستقلال الإدارة "حيث عادة يكون المديرون هم أصحاب المشروع".
- \* تمثل الملكية ورأس المال في فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.
- \* يمارس المشروع عمله في منطقة محلية وليس له نشاط خارجي.

وبوجه عام فإن المشروع الصغير لا يمكن تحديده إلا بالمكان أو المنطقة المنشأ بها المشروع حيث عدد العمال ورأس المال المقام به المشروع والتكنولوجيا الإلكترونية التي تتضمن في الآلات والمعدات الكهربائية وما إلى ذلك ، المشروع الصغير يختلف بإختلاف المكان أى أنه يختلف في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة وأيضاً يختلف داخل كل دولة نامية من دولة لأخرى، المشروعات الصغيرة في بعض الدول المتقدمة قد يصل عدد العمال بها إلى خمسة مائة "٥٠٠" عامل والألات والمعدات المستخدمة كهربائية أو ميكانية بجانب استخدام التكنولوجيا المستحدثة فيصبح إنتاج المشروع كبير وجودته عالية بالرغم من كونه مشروع صغير، أما المشروعات الصغيرة في الدول النامية فغالباً ما يكون عدد العمال بها مائة "١٠٠" عامل مثلاً

والألات والمعدات المستخدمة قد تكون كهربائية ولكن درجة التكنولوجيا المستخدمة تكون عند درجة محدودة وأحيانا تكون متقدمة فيصبح الإنتاج قليلا، ورغم ذلك يطلق عليه مشروع صغير.

### ثانياً: تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة:

يتطلب الأمر قبل تحديد مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة إزالة بعض التداخل بين هذا المفهوم ومفهوم المنشآت الصناعية الصغيرة، فكلمة مشروع معناها "الأمر يهوا ليدرس ويقرر أى أن الأعمال مسازالت فسى مراحل الدراسة والتخطيط وسوف يتم تنفيذها إذا ثبت جدواه الاقتصادية" (١)، أما إذا كانت المنشآة تعمل بالفعل وتنتج وتسوق منتجاتها، ففى هذه الحالة يمكن استخدام مصطلح المنشأة الصناعية الصغيرة، والمقصود هنا فى هذا المبحث المفهوم الأول.

هذا ونختلف، المنشآت الصناعية الصغيرة فيما بينها حيث أن منها ما هو مصنع صغيرا أو ورشة كبيرة أو ورشة صغيرة أو المنزل، هذا ويعنى الخلط بين هذه المنشآت في صالح خطط التنمية المنشقية لها، فكل قطاع منها له خصائصه ومشكلاته وإحتياجاته، وقد فرقت الهيئة العامة للتصنيع بين كل من الصناعات المنزلية أو الصناعات اليدوية والحرفية والصناعات الصغيرة رغم معاشرة هذا من حكمية، فالصناعات المنزلية تتم العملية الإنتاجية فيها في المكان الذي يقيم فيه الفرد أو الأسرة، غالباً ما تكون وسائل الإنتاج بدائية وبساطة تخدم الألات بسيطة مثل ماكينات الخبادة والزريكو والسجاد اليدوى والتطريز وغيرها، أمـا الصناعات الحرفية والبيئية "فهي" تلك الصناعات الصغيرة جداً والتي تتم فـسى ورش صغيرة للإنتاج الصناعي السامى والخدمى وتأخذ الطابع البيئى أو الطابع الحرفى الذى يعتمد أساساً على المهارات اليدوية مثل صناعة الأذان (١٥)....الخ.

أما "الصناعات الصغيرة" فتتم في مصانع حديثة تعتمد بشكل واضح على الآلات والمعدات ويستخدم غالباً أحدث الطرق التكنولوجية،ثال الصناعات التحويلية والصناعات المخذلة.

هذا ويوضح الجدول التالي أوجه الاختلاف بين الصناعات الصغيرة والصناعات الحرفية والبيئية والصناعات المنزلية كما يلى: (١٦)

**جدول رقم (١)**  
**أوجه الاختلاف بين الصناعات الصغيرة**  
**والصناعات الحرفية والبنائية والصناعات المنزلية**

أوجه الاختلاف	الصناعات الصغيرة	الصناعات المنزلية	الصناعات الحرفية	مكان الإقامة
نوع المنشأة.	مصنع صغير	ورشة صغيرة	غير مطبق	غير مطبقة
مفهوم التخصص في الإدارة.	مطبق	غير مطبق	غير مطبقة	غير مطبقة
مفهوم تقسيم العمل.	عالي نسبياً	يدوي	بسطوة	بدائي
مستوى الاتجاح التكنولوجي	معقد نسبياً	سلع وخدمات	بسطوة	بسطوة
درجة تعقد الآلات.	سلع			سلع
المنتجات.				

هذا مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن المنظمات الصغيرة Small businesses تختلف عن المشروعات التي يديرها فرد واحد في أنها تحتاج لتشغيلها إلى مستوى إداري بين مالك/ مدير المشروع والعاملين فيها، فيظل المشروع ذات إدارة فردية حتى ولو كان عدد القائمين على إدارته فردین شريكین لكلا منهما اختصاص في أنشطة العمل، كما يظل ذات إدارة فردية حتى لو كان هناك قليل من المشرفين الذين يعملون كرؤساء للعمل أو كعمال مهرة ولكن تعتبر المنظمة صغيرة عندما يحتاج تشغيلها إلى مدير للمصنع ومدير مالي ومدير مبيعات، هذا إلى جانب إمكانية أن يجمع مالك/ مدير المنظمة بين إدارتها وبين القيام بادارة وظيفة تخصصية فيها مثل الإنتاج أو التسويق، حيث لا تستغرق المهام التخطيطية للمنظمة كل وقت المالك/ المدير، كما لا تستغرق أيضاً ممارسته لوظيفة تخصصية كل وقته وبالتالي فإن هذه المنظمات مازالت في حاجة إلى تنظيم إداري.

**ثالثاً: خصائص ومميزات المنشآت الصناعية الصغيرة:**

- (١) إنخفاض مستويات معامل رأس المال / العمل حيث تستخدم تكنولوجيا أقل تعقيداً وأقل كثافة رأسمالية فتصبح بذلك أكبر قدرة على امتصاص العمالية ويصبح التدريب أكثر سهولة ويسراً.
- (٢) إنخفاض الحجم المطلوب لرأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل المشروعات الصناعية الصغيرة بالمقارنة بالكبيرة وبالتالي تصبح نمطاً للاستثمار يتفق مع رغبات المستثمرين في الدول النامية، نظراً لصغر مدخرات هؤلاء المستثمرين ورغبتهم في الإشراف المباشر على استثمارتهم، هذا إلى جانب إنخفاض تكلفة العمل في المشروعات الصغيرة.
- (٣) اختلاف أنماط الملكية حيث يغلب نمط الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص وهو النمط الذي يناسب المدخرات الصغيرة التي تتواجد لدى أصحابها قدرات ومهارات تنظيمية وإدارية متميزة.

- (٤) إنخفاض القدرات الذاتية على التوسيع والتطوير والتحديث وذلك لإنخفاض الطاقات الإنتاجية والقدرات التمويلية والتنظيمية.
- (٥) إنخفاض وفورات الحجم وزيادة القدرة على الاستفادة من وفورات التجمع، أما إنخفاض وفورات الحجم فيرجع إلى إنخفاض الطاقات الإنتاجية وجسم الإنتاج، أما وفورات التجمع فهي تلك الوفورات الناجمة عن وجود مختلف المقومات الرئيسية للإنتاج الصناعي الحديث في منطقة معينة بما في ذلك المرافق الأساسية والخدمات التمويلية والفنية التجارية وتسهيلات التدريب والتأهيل المهني والطلب المناسب.

# المبحث الثالث

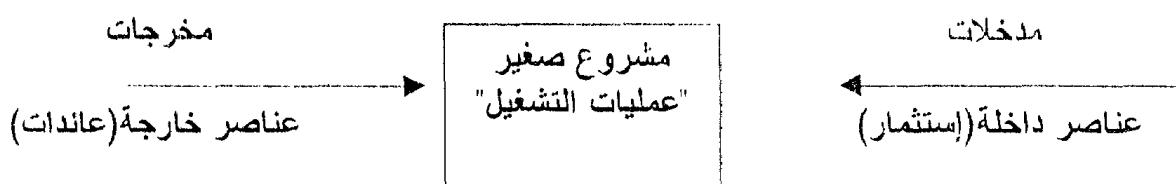
## دراسة الجدوى الفنية والإقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة

### مقدمة:

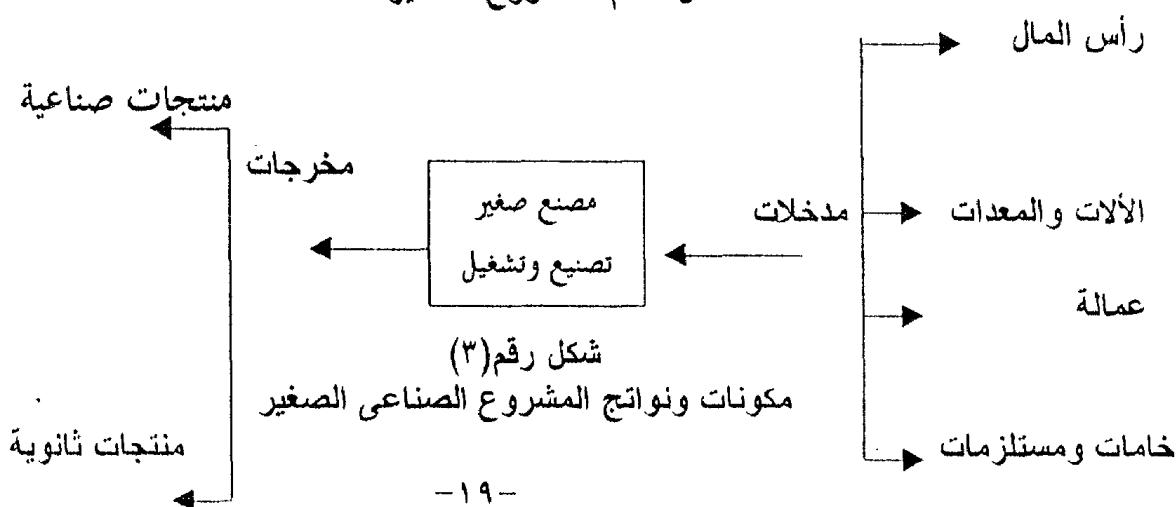
تعد دراسات الجدوى الفنية والإقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة الأساس لعمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة، ولذلك يمكن تعريفها بأنها "تلك الدراسة التي يتم إعدادها قبل تنفيذ المشروع سواء كان كبيراً أو صغيراً، وسواء كان مشروعـاً صناعـياً أو زارـعـياً أو سياحـياً أو خدمـياً، هذا وتعنى كلمة الجدوـى الفـائـدة والإـمـكـانـيـة أـى أـن درـاسـة الجـدوـى الفـنيـة والإـقـتـصـاديـة تـعـنى التـحـقـقـ منـ الفـائـدةـ والإـمـكـانـيـةـ لـمـشـرـوـعـ ماـ مـنـ عـدـمـهـ حـيـثـ يـنـطـوـيـ ذـلـكـ عـنـ الإـجـابـةـ عـنـ ثـلـاثـ أـسـنـلـةـ هـىـ، هـلـ آنـفـذـ المـشـرـوـعـ أـمـ لـاـ؟ـ، لـمـاـذـاـ آنـفـذـ المـشـرـوـعـ؟ـ مـاهـىـ الـفـوـائدـ الـتـىـ تـعـودـ عـلـيـهـ مـنـ تـنـفـيـذـ المـشـرـوـعـ؟ـ، أـوـ لـمـاـذـاـ لـاـ آنـفـذـ؟ـ كـيـفـ يـتـمـ تـنـفـيـذـ المـشـرـوـعـ؟ـ لـلـإـسـتـرـشـادـ بـهـاـ عـنـدـ التـنـفـيـذـ".

وتـعـتـبـرـ الإـجـابـةـ عـنـ الأـسـنـلـةـ السـابـقـةـ بـمـثـابـةـ دـلـيلـ عـمـلـ لـمـنـفـذـ المـشـرـوـعـ عـنـدـ إـشـانـهـ حتـىـ يـتـحـقـقـ النـجـاحـ بـمـعـنـىـ إـقـامـةـ المـشـرـوـعـ بـالـتـكـلـفـ الـمـنـاسـبـ وـفـىـ الـوقـتـ الـمـنـاسـبـ لـيـنـتـجـ سـلـعـةـ أـوـ يـقـدـمـ خـدـمـةـ بـالـجـوـدـةـ الـمـنـاسـبـةـ الـتـىـ تـحـقـقـ حـاجـةـ أـوـ طـبـ لـلـمـسـتـهـلـكـينـ وـتـحـقـقـ عـانـدـ مـنـاسـبـ لـصـاحـبـ الـمـشـرـوـعـ فـىـ ذاتـ الـوقـتـ.

هـذـاـ وـسـيـتـمـ التـرـكـيزـ فـىـ الـبـحـثـ عـلـىـ الـمـشـرـوـعـاتـ الصـنـاعـيـةـ الصـغـيرـةـ وـالـتـىـ تـأـخـذـ الشـكـلـ التـالـىـ:



شكل رقم (٢)  
الشكل العام للمشروع الصغير



هذا ويمر المشروع الصغير بالعديد من المراحل "التي هي مراحل دراسة الجدوى" وهي مجموعة دراسات صغيرة متتالية كل منها تتعلق بالإجابة على سؤال أو استفسار، وحتى لا ننسى أى مرحلة من هذه المراحل يجب أن نتذكر عناصر الإنتاج الخمسة "وهي عناصر وتكوينات المشروع الصغير والتي تتمثل في السوق، رأس المال، الألات والمعدات، الخامات والمعتلزمات ثم العمالة".

وبصورة عامة يمكن نظرياً تقسيم دراسة الجدوى إلى ثلاثة مراحل حيث تتمثل المرحلة الأولى في دراسة السوق وهي المرحلة التي يتم فيها التحقق من وجود السوق "طلب" على السلع أو الخدمات التي ينتجها المشروع، ثم ننتقل إلى المرحلة الثانية وهي "دراسة رأس المال"، وهي المرحلة التي تلى دراسة السوق التي يتم فيها استئجار رأس المال أو توظيفه في عناصر الإنتاج الضرورية لإقامة المشروع"، الخامات والمستلزمات والألات والمعدات والعمالة "التحقيق المنتج أو الخدمة التي سيعرضها المشروع في السوق، ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي حساب العائد من المشروع "الأرباح". هذا وسيتم شرح المراحل السابقة بالتفصيل.

### أولاً: المرحلة الأولى: دراسة السوق:

هذا وتهدف هذه المرحلة إلى التتحقق من وجود السوق "الطلب، على المنتج أو الخدمة التي يقدمها المشروع وتحديد مكانه ومواصفاته من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة: (١٧)

- (١) هل السلعة أو الخدمة المنتجة يمكن بيعها أو لا يمكن بيعها أو يصعب بيعها؟
- (٢) ماهي الكمية التي يمكن بيعها سنوياً / أو شهرياً / أو أسبوعياً / أو يومياً؟
- (٣) ماهي الأسعار التي يمكن البيع بها؟
- (٤) من هم المنافسون الذين ينتجون نفس هذه السلعة أو الخدمة؟ ماهي مواصفاتهم وأين تقع أماكن تواجدهم؟ وماهي أوجه قوتهم وأوجه ضعفهم؟
- (٥) ماهي أسعار السلع "أو الخدمات" المشابهة الموجودة في السوق؟ ما هو سعر البيع تسليم المصنع؟ وسعر البيع للبيع بالجملة؟ وسعر البيع للمستهلك؟
- (٦) ماهي السلع أو الخدمات المستوردة المنافسة؟ وماهي مميزاتها وماهي عيوبها؟
- (٧) هل السوق يتسع أم ينكمش بالنسبة للسلعة أو "الخدمة" أم يقل بمرور السنوات، أو ولماذا؟
- (٨) أي الأنواع أو الأحجام أو المقاسات أو الأوزان "المواصفات" للسلعة "أو الخدمة" يقبل عليها المستهلك أكثر "أى مطلوبة أكثر"؟
- (٩) هل هناك فرصة لتصدير هذه السلعة للخارج؟ وبأى كمية؟
- (١٠) ماهي القوانين واللوائح والتشريعات المتعلقة ببيع هذه السلعة "أو الخدمة" وتوزيعها وتسعيرها؟

هذا وللإجابة عن الأسئلة السابقة يتطلب الأمر الموازنة بين الطلب والعرض حيث يمثل الطلب "الكمية التي يطلبها المستهلكون من هذه السلعة أو الخدمة عند سعر معين وفي وقت معين" أما العرض فيمثل "كمية السلع أو الخدمات التي يعرضها المنتجون من سلعة معينة في السوق بسعر معين وفي زمن معين". وبطبيعة الحال يتم ماقدم من خلال السوق وهو "المكان الذي يجتمع فيه البائعون بالمشترين بفرض تبادل السلع وعقد الصفقات، أو بمعنى أكثر دقة هو مجموع الطلب على سلعة معينة "أو خدمة" والعرض منها

حيث تعتمد معظم دراسات السوق على تقدير حجم الطلب على السلعة " أو الخدمة " موضوع الدراسة، تقدير حجم العرض من السلعة أو الخدمة " موضوع الدراسة، حساب الفجوة في الطلب " أي الفرق مابين الطلب والعرض، ثم تحديد نصيب المشروع من فجوة الطلب " الطاقة الإنتاجية ".

ويتم تقدير الطلب على سلعة ما من خلال تقدير حجم الطلب على السلعة باستخدام أرقام الإنتاج المحلي والواردات حيث أن الطلب = الإنتاج المحلي + الواردات، تقدير حجم الطلب باستخدام كمية المواد الخام المستهلكة، وتقدير حجم الطلب عن طريق نصيب الفرد من الاستهلاك، أو تقدير حجم الطلب باستخدام معدلات الاستخدام والاستهلاك أما جانب العرض فيرتبط بالواقع أي المعروض من السلع فعلاً في السوق وتوقعات نموها في المستقبل، وفي الغالب فإن العرض = الإنتاج المحلي الفعلى + (الواردات - الصادرات) حيث يتم حصر الطاقات الإنتاجية المتناثرة للسلعة وإضافة الواردات إن وجدت وطرح الصادرات من الواردات إن وجدت.

وبعد تحديد جانبي الطلب والعرض ، فإن الفرق بين الإثنين يسمى فجوة الطلب أو المساحة الخالية في الطلب على السلعة والتي لم يغطيها العرض الحالي، إذن الفجوة في الطلب تساوى الطلب ناقصاً العرض، وبديهي أن المشروع لا تكون لديه فرصة تسويقية إذا كان العرض أكبر من الطلب أو يساويه.

**ثانياً: المرحلة الثانية: دراسة رأس المال اللازم للمشروع:**  
بعد دراسة السوق يكون لدى مدير المشروع القدرة على التعرف على حجم الطلب غير المغطى بغرض تحديد فجوة الطلب ثم اقتراح النصيب الأنسبي من فجوة الطلب للمشروع حيث يتحدد هذا الطلب في ضوء الحجم الاقتصادي الأمثل (المناسب) للمشروع ثم رأس المال المتاح للاستثمار أو الممكن إستثماره لدى أصحاب المشروع، وفي ضوء هذين المحددتين يتم تحديد الطاقة الإنتاجية المناسبة للمشروع، أي كم طن أو كم قطعة أو كم وحدة تنتج في السنة أو الشهر أو الأسبوع أو اليوم أو الساعة.

إنطلاقاً من تحديد الطاقة الإنتاجية يتم تحديد وتقدير مختلف العناصر المكونة لرأس المال اللازم للمشروع الصناعي الصغير، حيث ينقسم إلى رأس المال الثابت " وهو رأس المال اللازم لتمويل و توفير وشراء الأصول الثابتة للمشروع والتي تشمل الأرض والمباني والخدمات ومصروفات التأسيس والألات والمعدات والتركيبات ووسائل النقل ومصروفات التأسيس "، أما رأس المال العامل " هو رأس المال اللازم وجوده في صورة نقدية للصرف على تشغيل المشروع بعد إنشائه، وهناك شبه اتفاق أن يكفي رأس المال العامل دورة تشغيل ثلاثة أشهر (ربع سنة) لكن هذه الفترة من الممكن أن تنقص إلى شهر في بعض الصناعات أو تزيد إلى أربعة شهور أو ستة شهور في حالات أخرى ". وبناء على ما تقدم فإن إجمالي رأس المال اللازم للمشروع = رأس المال الثابت + رأس المال العامل. وسيتم تفصيل عملية التقدير لكل من رأس المال العامل والثابت كما يلى بيانه:

(١) تقيير رأس المال الثابت:

(أ) معرفة الطاقة الإنتاجية المناسبة للمشروع من دراسة السوق.

(ب) بناء على تحديد الطاقة الإنتاجية يتم تحديد نوعية وعدد الماكينات والمعدات اللازمة وذلك بالإعتماد على الخبرة السابقة في مجال الصناعة، من مصانع مشابهة من الوكلاه التجاريين موردى وبائعى الآلات والمعدات، من الكتالوجات للآلات والمعدات.

(ج) بعد تحديد نوعية وعدد الآلات والمعدات يتم تقيير المساحة المناسبة للمشروع، هذا ويمكن تحديد ذلك من خلال المعادلة الآتية:  
مساحة المشروع = المساحة اللازمة للمعدات والآلات + المساحة اللازمة لحركة العمال + المساحة اللازمة للمخازن + المساحة اللازمة للإدارة + مساحة الخدمات + مساحة للتتوسيع "إن لزم الأمر".

(د) بتحديد المساحة اللازمة للمشروع يتم اختيار الموقع المناسب بناء على معرفة ثمن المتر المربع للأرض "شراء أو إيجار"، القرب من الخامات والطاقة والخدمات والعمال، القرب من الأسواق للتوزيع والتسيويق، ثم القرب من الطرق ووسائل النقل.

(ه) بتحديد الموقع المناسب للمشروع يتم تقيير:  
\* ثمن الأرض = المساحة × ثمن المتر المربع.  
\* تكلفة المباني = مساحة المباني × تكلفة المتر المربع مباني.

(و) تقيير ثمن الآلات والمعدات بناء على الإعتماد على مجموعة من المصادر المتمثلة في الوكلاه التجاريين للآلات والمعدات، المصانع المحلية "المتحدة للآلات والمعدات"، ورش ومصانع مشابهة، بالمراسلة مع الخارج بالشركات المنتجة هذا مع إضافة نسبة معينة من ثمن المعدات كجمارك ونسبة أخرى كمصاريف نقل وتركيب للآلات والمعدات.

(ز) تقيير ثمن المعدات والآلات اللازمة للخدمات (مثل غلاية توليد البخار أو ضاغط الهواء أو مولد كهربى أو سخان كهربائى وغيرها) وذلك من نفس مصادر حساب ثمن الآلات والمعدات للمشروع.

(ح) تقيير ثمن وسائل النقل(سيارات / لوري/ ونش شوكة/ سيور ناقلة) بالإتصال بالمصانع الموردة أو الوكلاه التجاريين.

(ط) حساب مصاريف التأثيث وتشمل:

ثمن تأثيث المكاتب + ثمن تأثيث المخازن + أى تجهيزات أخرى.

- (ى) تقدير مصروفات التأسيس وتشمل:  
 مصروفات دراسات المشروع + المصروفات الإدارية والقانونية  
 لإقامة المشروع (تسجيل + رسوم + سجل صناعي + سجل تجاري).
- "وبذلك فإن رأس المال الثابت = ثمن الأرض + تكلفة المباني والخدمات + ثمن الآلات والمعدات + تكلفة الجمارك وتركيب الآلات والمعدات + تكلفة وسائل النقل + مصروفات التأسيس + مصروفات التأسيس".
- (٢) حساب رأس المال العامل:  
 هذا ويتم حساب رأس المال العامل بعد تقدير مصروفات التشغيل السنوية حسب المعادلة الآتية:
- رأس المال العامل = مصروفات التشغيل لمدة ثلاثة أشهر = مصروفات التشغيل السنوية.
- هذا ويتم تحديد وحساب مصروفات التشغيل السنوية حسب المعادلة الآتية:  
 "مصروفات التشغيل السنوية = ثمن الخامات الأساسية المستخدمة سنويا + ثمن المستلزمات الإنتاجية المستخدمة سنويا + ثمن الطاقة والكهرباء والمياه المستهلكة سنويا + ثمن مواد التعبئة والتغليف + الأجور السنوية + تكلفة إهلاك المعدات والمباني + مصروفات البيع + مصروفات الصيانة + فوائد رأس المال المقترض".
- هذا على اعتبار أن السنة ٥٢ أسبوع و ٣٠٠ يوم عمل واليوم ٣ وردية أو وردتين أو وردية واحدة، والوردية = ٨ ساعات، على أن تحدد في الخطوات التالية:
- (أ) تحديد ثمن الخامات الأساسية السنوية وذلك بمعرفة كمياتها وأسعارها ثم ضرب الكمية × السعر حيث يتم معرفة الكميات المستخدمة سنويا من الخامات بمعرفة مايسى بمعدلات الإنتاج.
- (ب) تحديد ثمن المستلزمات الإنتاجية السنوية وذلك بتحديد الكميات المستخدمة سنويا وأسعارها ومن حاصل ضرب الكمية × السعر يتم الحصول على ثمن المستلزمات في السنة.
- (ج) تحديد ثمن الطاقة والكهرباء والمياه السنوية حيث أن لكل صناعة أو مشروع أو ماكينة بطاقة إنتاجية معينة لها معدلات محددة للكهرباء أو السولار أو الوقود وتحسب بالمعادلة التالية:  

$$\text{ثمن تكلفة الكهرباء والوقود أو المياه} = \text{معدلات الاستهلاك للكهرباء أو الوقود أو المياه} \times \text{ساعات التشغيل السنوية} \times \text{سعر الكهرباء والوقود.}$$
- (د) تقدير ثمن مواد التعبئة والتغليف وذلك بتحديد كميات مواد التعبئة والتغليف وأسعارها للحصول على التكلفة الكلية لهذه المواد.

(ه) حساب الأجر السنوية للمشروع وذلك بتحديد عدد العمال اللازمين للمشروع أو لأنواعيهم وذلك بالإعتماد على عدة مصادر منها موردى الآلات والمعادلات والكتالوجات والمشروعات المشابهة والخبرات السابقة حيث توضح بهذه المصادر عدد ونوعية العمال اللازمين لكل ماكينة أو خط إنتاجي، وبتحديد أعداد العمالية ونوعياتها يتم إعداد جداول المرتبات الشهرية والسنوية حسب النوعية والخبرة المطلوبة.

(و) تحديد تكلفة إهلاك المعدات والمباني حيث أن لها عمر افتراضي في أي مشروع فإذا حدث وإنهى العمر الافتراضي لأى ماكينة أو مبنى من مكونات المشروع دون أن يكون هناك سبولة مالية تمول إهلاك أو تجديد هذه المعدات والمباني يؤدي ذلك إلى تهديد المشروع بالتوقف أو الإرباك المالي. هذا ويمكن حساب معدل الإهلاك بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل الإهلاك} = \frac{\text{ثمن المعدة أو الآلة}}{\text{العمر الافتراضي لهذه المعدة أو الآلة}}$$

(ز) مصروفات البيع والتي تمثل في النشاط التسويقي والذي يضم مصروفات الدعاية والإعلان، الإكراميات والهدايا، مصروفات النقل، خدمات ما بعد البيع، حواجز الموزعين حيث تحدد هذه المصروفات عادة بنسبة من قيمة المبيعات وتقدر بنسبة في الألف من عائد المبيعات يتم تحديدها حسب نوع السلعة وهامش الربح وموقف المشروع التنافسي في السوق.

(ح) مصروفات الصيانة والتي تعنى الصيانة الدورية والمنتظمة والقيام بأعمال الإصلاح والتجديد لها وتزيويدها بقطع الغيار الازمة. وعموما يتم تحديد مبلغ حوالي ٥٪ من قيمة المعدات والمباني سنويا للصرف على الصيانة وقطع الغيار.

(ط) فوائد رأس المال المقترض حيث تقتضى الأمور في بعض الأحوال عدم قدرة أصحاب المشروع على توفير رأس المال الثابت والعامل بالكامل مما يستدعي الأمر استكماله من مصادر أخرى أشهرها الإقراض من البنوك ومصارف الإئتمان المختلفة، وعموما يجب ألا يزيد المال المقترض عن المال المملوك لأصحاب المشروع، أي أن يكون الهيكل التمويلي للمشروع بنسبة ١:١ أي أن رأس المال المملوك يساوى رأس المال المقترض، هذا ويتم حساب فوائد القرض ضمن مصروفات التشغيل على أن يتم تسوية قسط القرض من الأرباح ويرجع ذلك إلى أن تحويل مصروفات التشغيل بفوائد القرض هي اعتبار رأس المال كما مبين عنصر من عناصر الإنتاج وبناء عليه يتم تحويل فوائد القروض على مصروفات التشغيل باعتبارها أموال مفترضة لصالح التشغيل.

### ثالثاً: المرحلة الثالثة: حساب العائد والأرباح:

#### (١) حساب عائد المبيعات السنوية:

وعائد المبيعات "هو ذلك العائد الناتج عن بيع وتسويقه وتوزيع كل منتجات المشروع سواء سلع أو خدمات سواء منتجات أساسية أم منتجات ثانوية أو

خدمات مقدمة للغير". هذا ويمكن حساب عائد المبيعات بالمعادلة الآتية:  

$$\text{عائد المبيعات} = \text{كمية الإنتاج السنوي للسلعة (أ)} \times \text{سعرها} + \text{كمية الإنتاج السنوى للسلعة (ب)} \times \text{سعرها} + \text{كمية إنتاج الخدمة (ج)} \times \text{سعرها}.$$

#### (٢) حساب ربحية المشروع:

هذا وتقاس ربحية المشروع بطرق متعددة بعضها بسيط والأخر أكثر تعقيدا إلا أنه في المشروعات الصغيرة فإن يفضل اتباع الطرق البسيطة لقياس الربحية حيث يمكن حساب إجمالي الأرباح من خلال المعادلة الآتية:

"إجمالي الأرباح = عائد المبيعات - مصروفات التشغيل ثم بعد ذلك يتم تحديد صافي الأرباح والتي يمكن حسابها بالمعادلة الآتية:  

$$\text{صافي الأرباح} = \text{إجمالي الأرباح} - (\text{الضرائب} + \text{الفسط السنوى للقرض}).$$

هذا إلى جانب مؤشرات أخرى للربحية تربط بين الأرباح ورأس مال المشروع أو عائد البيع كما يظهر في المعادلات الآتية:

$$\frac{\text{نسبة الأرباح}}{\text{إجمالي رأس المال المستثمر}} = \frac{\text{إجمالي}}{\text{إجمالي رأس المال المستثمر}}$$

$$\frac{\text{نسبة الأرباح}}{\text{إجمالي عائد المبيعات}} = \frac{\text{إجمالي}}{\text{إجمالي عائد المبيعات}}$$

وهناك مؤشر اقتصادي آخر يسمى فترة استرداد رأس المال "وهو يعبر عن الفترة التي بعدها يسترد المشروع كل رأس ماله" والتي يمكن حسابها بالمعادلة الآتية:  

$$\text{فترة استرداد رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المستثمر}}{\text{صافي الأرباح}}$$

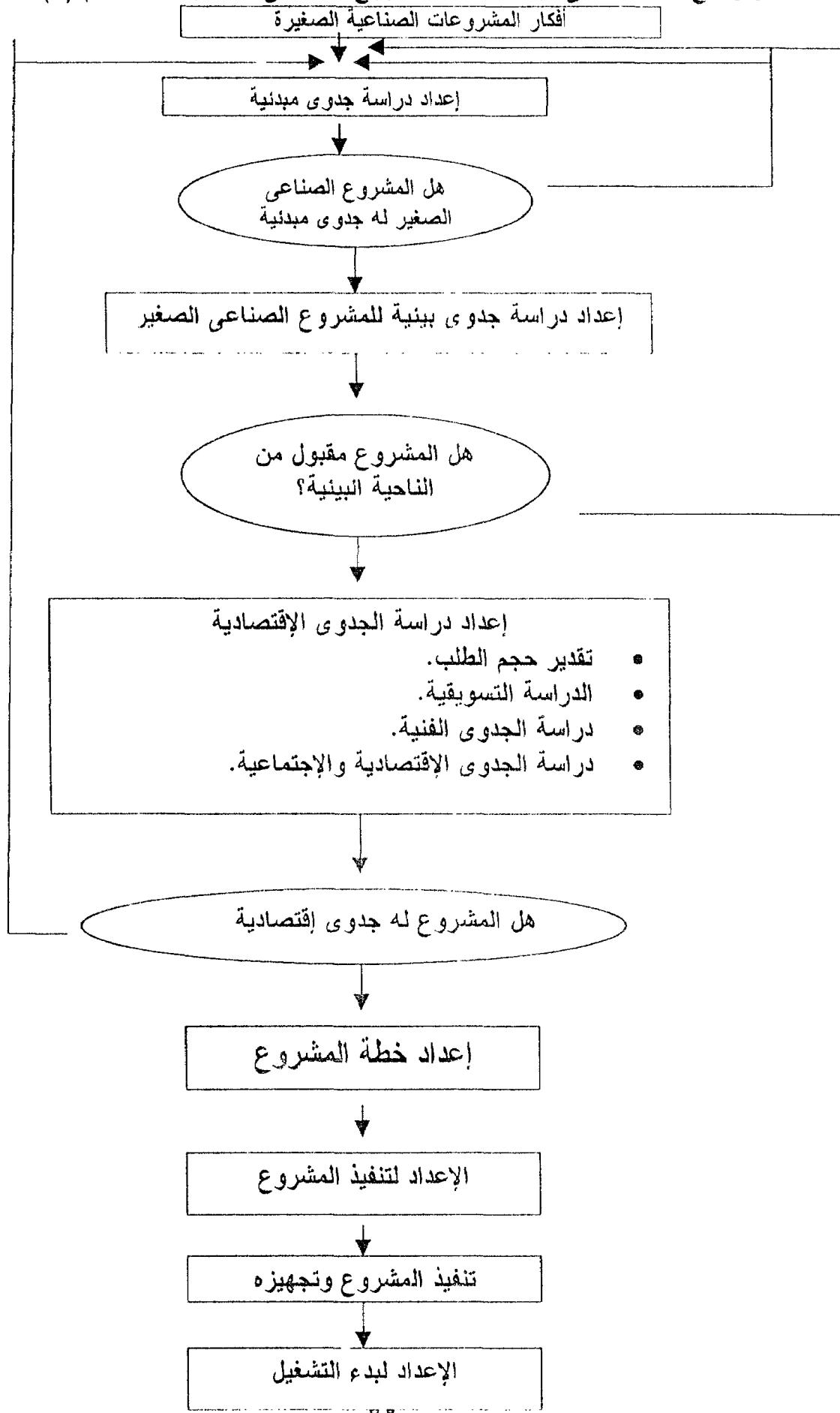
بعد الإنتهاء من عرض المراحل الثلاث السابقة والتي تشكل الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمشروع الصغير، يمكن لمدير المشروع البدء في التنفيذ إذا مثبت أن المشروع تحت الدراسة له جدوى فنية واقتصادية. هذا ويضم برنامج تنفيذ المشروع مجموعة من الاعتبارات تتمثل فيما يلى:

- \* شمول مرحلة تنفيذ المشروع على الفترة الممتدة منذ إتخاذ القرار بالإستثمار حتى الإنتاج حيث يتضمن ذلك عددا من الخطوات كالتفاوض والتعاقد بعد تحديد الطاقة الإنتاجية والمعدات المطلوبة، وتشمل تقييم المشروع وإختيار الموقع والأعمال الإنسانية والقوى العاملة والمرافق والتركيب وتجهيز الإنتاج حتى بعد التشغيل.
- \* إذا لم يتم التخطيط لهذه المرحلة بشكل سليم فقد تستغرق فترة زمنية تتعرض معها ربحية المشروع إلى الخطر.

- \* يجب تحديد التكاليف والمبالغ الاستثمارية المطلوبة طبقا لخطة تنفيذ المشروع حتى يمكن تدبير التمويل الكافى للتنفيذ حسب البرنامج.
- \* يجب العناية بأسلوب اختيار شكل التمويل المطلوب من أسهم وقروض، ودراسة ما قد يترتب على ذلك من أثار مالية على التأخير في الاستثمار.
- \* تنشأ أثناء مرحلة التنفيذ مجموعة من الأنشطة الاستثمارية المتزامنة والمتفاعلة وما يترتب على ذلك أثار مالية مختلفة.

- \* من أجل كل ذلك ينبغي إعداد برنامج تنفيذى وجدول زمنى وإدراجهما فى دراسة الجدوى.

هذا ويوضح الشكل التالي مراحل تنفيذ المشروع الصناعي الصغير: "شكل رقم (٤)"



رابعاً: الجداول الرئيسية الخاصة بدراسات الجدوى الفنية والإقتصادية: (١٨)  
هناك مجموعة من الجداول لابد أن يلم بها مدير المشروع عند قيامه بدراسات  
الجدوى الفنية والإقتصادية تتمثل فيما يلى:

#### (١) التكاليف الاستثمارية:

وتشمل الأراضى والمبانى والمرافق والمعدات والأجهزة والعدد والأدوات المساعدة  
ووسائل النقل والأثاث ومصاريف التأسيس الازمة للمشروع ورأس المال العامل،  
كما هو واضح بالجدول رقم (٢).

#### جدول رقم (٢) التكاليف الاستثمارية

بالجنيه المصرى

القيمة	بيان	البند
		- رأس المال الثابت: أراضى. مبانى. مرافق معدات وآلات سيارات ووسائل نقل أثاث ومهامات مصاريف تأسيس: مرتبات ومقابلات إنتقالات وبدل سفر خبراء وأبحاث وتجارب وتدريب مصاريف مكتبية مصاريف أخرى * رأس المال العامل *
		- ٢
		- ٣

هذا ويتم توضيح أن:  
\* رأس المال العامل:

يعطى تكاليف تشغيل الخامات والمستلزمات والأجور والتأمينات والوقود  
والمصروفات الإدارية والبيع وخلافه، مع تحديد المدة المطلوب لها تكاليف التشغيل.  
وتعتمد على نوع المشروع والإنتاج وتتراوح من ٣ - ٤ - ٦ أشهر. كما هو موضح  
في نهاية الجدول.

#### (٢) العمالة والأجور:

- تشمل جميع العاملين من مديرين وإداريين وماليين وفنين وعمال وغيرهم،  
بالإضافة إلى التأمينات المطلوبة لهم؟
- كما هو موضح بالجدول رقم (٣)

جدول رقم (٣)  
العمالة والأجور السنوية

باليمني المصري

بيان	العدد	الأجر الشهري	جملة الأجر الشهري	الأجر السنوي
مديرون.				
فنيون.				
إداريون.				
موظفوون.				
مشرفيون.				
عمال مهرة.				
عمال نصف مهرة.				
مساعدون.				

(٣) مصروفات التشغيل السنوية:

تشمل تكاليف المواد الخام والمستلزمات والأجور والتأمينات والوقود والمصروفات الإدارية ومصروفات النبع ومصروفات التراخيص والإستهلاكات وخلافه، كما هو موضح بالجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)  
مصروفات التشغيل السنوية

بالجنيه المصري

القيمة	بيان	البند
		- ١ مصروفات التشغيل: مواد خام ومساعدة. مرتبات وأجور. وقود وقوى. صيانة وقطع غيار. تأمينات. متروفة.
		- ٢ مصاريف إدارية.
		- ٣ مصروفات البيع.
		- ٤ الاستهلاكات.
		- ٥ فائدة رأس المال.

$$\text{تكلفة الوحدة} = \frac{\text{إجمالي مصروفات التشغيل السنوية}}{\text{عدد الوحدات المنتجة سنويا}}$$

$$\text{رأس المال العامل} = \text{إجمالي مصروفات التشغيل} - \text{الاستهلاكات} - \text{فائدة رأس المال}$$

$$\frac{\text{عدد دورات رأس المال في السنة}}{\text{مجموع أيام العمل في السنة}}$$

$$\text{مجموع أيام العمل في السنة}$$

$$\text{عدد دورات رأس المال في السنة} = \text{فترة الانتاج} + \text{فترة البيع} + \text{فترة التحصيل}(أيام)$$

(٤) الإهلاك والإستهلاك:

تشمل الإهلاك والإستهلاك للمباني والمعدات والسيارات والمهام ومصاريف التأسيس وغيرها، كما هو موضح بالجدول رقم(٥).

**جدول رقم (٥)  
الإهلاك والإستهلاك**

**بالمجنيه المصري**

بيان	معدل الإهلاك	قيمة الأصل	قيمة المستهلكة	قسط الإهلاك	القيمة الحقيقة
مبانى.	%٢٥				
المعدات.	%٥				
سيارات ومهما تنقل.	%٢٠				
آلات ومهما تنقل.	%١				
مصاريف تأسيس.	%١٠				

**(٥) خدمة الدين:**

ويتم ذلك في حالة تمويل المشروع بقرض، ويتم حساب نسبة الفائدة السنوية للقرض وأسلوب سداد الأقساط، مع الأخذ في الاعتبار فترة السماح "بدون فوائد" لو تواجدت، كما هو موضح بالجدول رقم (٦).

**جدول رقم (٦)  
خدمة الدين**

**بالمجنيه المصري**

السنة	رصيد أول المدة	الفائدة السنوية %١٠	جملة الدين	القسط السنوى	رصيد آخر العام	المسدود من الأصل
١						
٢						
٣						
٤						
٥						

**(٦) الإنتاج والإيرادات السنوية:**

ويشمل تفاصيل وكميات الإنتاج السنوى وسعر البيع وإجمالي الإيرادات السنوية، كما هو موضح بالجدول رقم (٧).

**جدول رقم (٧)**

**الإنتاج والإيرادات السنوية**

**بالمجنيه المصري**

مسلسل	بيان	الكمية	سعر البيع	القيمة
	الإجمالي			

(٧) قائمة الدخل السنوى:

هذا حيث أن الربح الصافى يشمل إجمالي الإيرادات السنوية مطروحا منه إجمالي تكاليف التشغيل والإهلاك والفوائد السنوية والضرائب. كما هو موضح بالجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)  
قائمة الدخل السنوى

بالجنيه المصرى

السنوات	البيان									
	الإيرادات	تكاليف التشغيل	الإهلاك	الربح الإجمالي	الفائدة	الربح الخاضع للضريبة	الضريبة	الربح الصافى		
١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	

الربح الإجمالى = الإيرادات - (تكاليف التشغيل والإهلاك).

الربح الخاضع للضريبة = الربح الإجمالى - الفائدة.

الربح الصافى = الربح الخاضع للضريبة - الضريبة.

(٨) قائمة التدفقات النقدية السنوية:

وهي عبارة عن "الفرق بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة"، وتشمل التدفقات الداخلة الإيرادات والقروض، (استرداد رأس المال العامل، القيمة المتبقية، كما تشمل التدفقات الخارجية على التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل وخدمة الدين والضرائب كما هو موضح بالجدول رقم (٩)).

## جدول رقم (٩) التدفقات النقدية السنوية

بالجنيه المصري

هذا ويمكن إتمام العمل السابق بعمل مجموعة من اختبارات الحساسية، على سبيل المثال يمكن عمل اختبار الحساسية بزيادة تكاليف التشغيل بنسبة ١٥٪ حيث يتم إعادة جدول رقم (٧) الخاص بقائمة الدخل السنوي مع زيادة تكاليف التشغيل بنسبة ١٥٪ لمعرفة الربح الصافي في هذه الحالة ، كما يتم إعادة جدول رقم (٨) الخاص بالتدفقات النقدية السنوية مع زيادة تكاليف التشغيل بنسبة ١٥٪ لمعرفة صافي التدفقات في هذه الحالة. وقد يتم أيضاً عمل اختبار الحساسية بانخفاض الإيرادات بنسبة ١٥٪ حيث يتم إعادة جدول رقم (٧) الخاص بقائمة الدخل السنوي مع تخفيض الإيرادات بنسبة ١٥٪ لمعرفة الربح الصافي في هذه الحالة ويتم إعادة جدول رقم (٨) الخاص بالتدفقات النقدية السنوية مع تخفيض الإيرادات بنسبة ١٥٪ لمعرفة صافي التدفقات في هذه الحالة.

## المبحث الرابع

### دور المدير في المشروع الصغير

#### مقدمة:

يلعب المدير في المشروع الصغير دورا هاما وفاعلا، فعليه يتوقف نجاح المشروع، وعليه وضع الأهداف وتوجيهه وتعليم العاملين معه وأن يتسم عمله بالإبتكار والتجديد وعدم التضحية بمصلحة المشروع من أجل العاملين ولا التضحية بمصالح العاملين من أجل مصلحة المشروع، هذا إلى جانب ما يجب أن يتحلى به من العديد من المهارات مثل مهارة الإتصال بالآخرين ومهارة قيادة فريق العمل. هذا مع استعداده لحل المشكلات اليومية بعد تحليها تحليلا موضوعيا جيدا وبث روح النجاح لمشروعه.

ولذلك فإن نجاح المشروع الصناعي الصغير يتطلب فرديا مع إمتلاك صاحبه لبعض المواهب الأساسية في إدارة الأعمال الحديثة والتي تتمثل في الانتباه إلى التغيير، القدرة على التكيف أو إحداث التغيير، القدرة على جذب العمال الأكفاء والمحافظة عليهم، وجود رؤية كاملة لتفاصيل سير العمل، ثم معرفة السوق والإلمام بالمستهلكين المتوقعين لمنتجاته المشروع.

هذا وتمثل أهم المتغيرات التي يجب أن يعنى بها المدير في مجموعة من المتغيرات يمكن حصرها فيما يلى:

\* متغيرات اقتصادية:

"مستوى الأسعار - مستوى النشاط الاقتصادي - أسعار العملات الأجنبية - سعر الفائدة - الدخل القومي - التصنيم - الطلب - المنافسة".

\* متغيرات تكنولوجية:

"وسائل الإنتاج - البحوث والابتكارات - المعدات الحديثة - المواد الصناعية - وسائل ضبط الجودة - البذائل الصناعية - الخامات الطبيعية.

\* متغيرات إجتماعية وثقافية:

"القيم - العادات - التقاليد - الإتجاهات - العلاقات الاجتماعية - الضغوط الاجتماعية".

\* متغيرات قانونية:

"التشريعات - النظم الحكومية - القرارات الوزارية - الإتفاقيات الدولية".

\* متغيرات طبيعية:

"الموقع - المساحة - التضاريس - الثروات الطبيعية - التلوث - المناخ الأنهر - الشواطئ".

وبشكل عام فإن الإدارة الناجحة للمشروعات الصناعية الصغيرة تتطلب دراسة الأسواق بعناية، التخطيط الحكيم للنشاطات، الرقابة الحثيثة للاستثمار والبضاعة والموظفين والمعدات والأبنية من أجل ضمان الحد الأعلى لاستعمال رأس المال، وجود سجلات ملائمة للمصروفات، اختيار ذكي للسلع، اختيار موقع إستراتيجي ذات صلة بالسوق، اختيار سياسات سليمة غير متغيرة من حيث الهدف العام وفق المرونة والقدرة على التكيف

بحيث تتمكن من سد الإحتياجات الواضحة للعمل، وجود علاقات عمل وثيقة من الموردين،  
وجود إنتمان مراقب رقابة قانونية، اختيار المستهلكين وتكتيف الأسواق، اختيار العاملين  
بالمشروع اختيار محكم ثم وضع برنامج محكم الإعداد لترويج المنتجات.

هذا وسوف نتناول بالشرح والتحليل أربعة مهام رئيسية من مهام المدير وهي  
الخطيط والقيادة وإتخاذ القرارات وحل المشكلات والاتصالات.

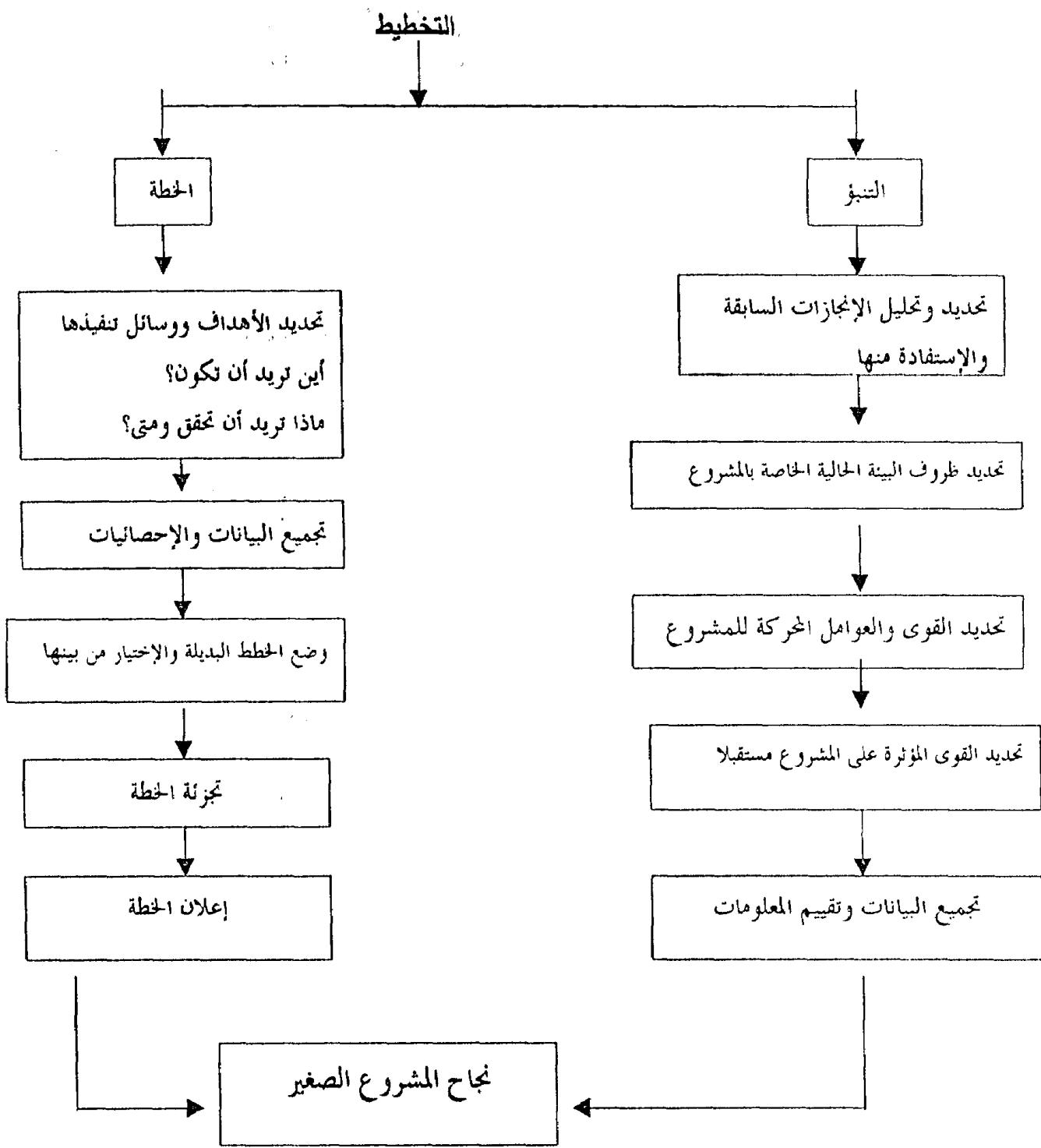
**أولاً: التخطيط في المشروع الصناعي الصغير:**

بداية لتحديد المهمة التخطيطية لتقدير علينا وضع مجموعة من الأسئلة التي تقودنا لبداية تفهم الموضوع وهي أين نحن الآن؟ Where are we now? أين نريد أن نذهب how are we going to go? ، ثم كيف سنصل إلى هناك؟ Where are we want to go? .get there?

التخطيط إذن هو "عملية فكرية لها منطق وترتيب ويبذل فيها جهد لتوضيح هدف المشروع والبحث عن أفضل الوسائل لتحقيق هذا الهدف حيث ينطوى على عنصري التقدير والمرونة، أما التقدير فهو التقدير المستقبلي لعناصر العمل والإنتاج والظروف المحيطة ثم المرونة لمواجهة التغيرات والتكيف معها". (١٩)

هذا وينقسم التخطيط في المشروع الصناعي الصغير إلى نوعين هما التخطيط الجارى "هو ذلك النوع من التخطيط الذى يهتم بوضع خطة للأنشطة الدورية المتعددة للمشروع الصغير على المدى القصير والمدى المتوسط والذى يرتكز على التنبؤ ثم على خطوات وضع الخطة التى تمثل فى تحديد الأهداف ووسائل تنفيذها، جمع البيانات والإحصاءات ، وضع مجموعة من الخطط البديلة لل اختيار من بينها ثم تجزئ الخطة إلى خطط فرعية ثم إعلان الخطة ثم متابعتها وتقييمها". أما النوع الثانى فهو التخطيط الإستراتيجي ويركز على كيفية تحقيق الأهداف الشاملة بعيدة المدى للمشروع.

هذا ويوضح الشكل التالي مكونات العملية التخطيطية:



شكل رقم (٥)  
مراحل العملية التخطيطية في المشروع الصغير

هذا ويجب قبل إعلان الخطة التأكيد من خمسة نقاط على جانب كبير من الأهمية وهي الأهداف "وهي القصد الذى يرجى الوصول إليه وتحقيقه بالجهد الجماعي للعمل بالمشروع فى المستقبل"، السياسات "وهي التى تقود العملين بالمشروع وترشدhem عند إتخاذ القرار بحيدث، يتمشى مع الأهداف الموضوعة ولذلك فيجب أن تغطى كافة الإحتمالات والطارئ فى المشروع وتنسجم وتنسق مع باقى أعمال المشروع وأن تتسم بالوضوح والمرونة وأن تكون مكتوبة ومنطقية بحيث يتحدد الهدف المطلوب والطرق الازمة والمناسبة للتنفيذ والمساحة المسموح التحرك فيها مثال سياسة الإنتاج والبيع والتمويل والشراء والتخزين وغيرها"، الإجراءات "وهي المرشد للعمل وتشمل التفصيل الدقيق للطريقة التى ينبغي اتباعها لتحقيق نشاط معين"، الموازنات "توضح بها كافة الأعمال التى تشملها الخطة وتعبر عنها بالأرقام، كما توضح كافة النفقات والإيرادات التى يجب الإلتزام بحدوثها أثناء التنفيذ، أى هى تحديد الاحتياجات الازمة لتحقيق الهدف"، ثم وضع برنامج العمل "وهو مجموعة الأنشطة التفصيلية الواجب القيام بها لتحقيق الهدف" "إنتهاء بوضع الجدول الزمنى "المقصود به توزيع عمل هذه الأنشطة على مواعيد محددة زمنياً".

## ثانياً: القيادة فى المشروع الصناعى الصغير:

ويقصد بها "عملية التوجيه والتأثير فى الأنشطة المرتبطة بالمهام لأفراد المشروع الصناعى الصغير حيث أن القيادة يجب أن تتضمن أفراد آخرين مستعدين لقبول توجيهات القائد، كما تنتطوى على توزيع غير متساوی للقوة بين القائد فى المشروع وبين مرؤسيه هذا بالإضافة إلى قدرة القائد المشروعة على إعطاء مرؤسيه أو تابعيه أوامر أو توجيهات والتأثير فيهـم بطريق مختلفة".

هذا وعلى القائد لكي ينجح فى قيادة طاقم المشروع الصناعى الصغير أن يطرح الثقة بآخرين، وأن يكون معلمـا جيدـا good Communicator أي يكون لديه القدرة على الاتصال الجيد ، والقدرة على تحديد ورسم الأهداف والغايات good Setter فيستطيع من خلال التعليم الهام وحفز مرؤسيـه والتأثير فيهم. لا يتحول القائد إلى حلـل للمشاكل Problem Solver فعليه فقط تيسير حل المشاكل وترك الفرصة للمرؤوسين لحلـها، القائد يجب أن يحسن استخدام الوقت وأن يستعملـه بكفاءـة، وأن يعتمد على قوة الحدس لديه Intuition أي يكون حساسـا Street Smart وعلى اتصال بالواقع In Touch، يجبـ أن يكون ممـتنعا للتخـلصـ من مرؤسيـه إذا توفر السبـبـ لذلكـ، أن يحيـطـ العـاملـينـ معـهـ بالـرعاـيـةـ، أنـ يـكونـ صـاحـبـ رـؤـيـةـ، أنـ يـضـعـ طـموـحـاتـهـ فـيـ المـقـامـ الثـانـيـ بـعـدـ مـشـرـوعـهـ، أنـ يـعـرـفـ كـيفـ يـدـيرـ اـجـتمـاعـاـ، أنـ يـفـهـمـ عـمـلـيـةـ صـنـعـ القرـارـ وـتـطـيـيقـهـ، أنـ يـكـونـ مـنـ الـأـشـخـاصـ الـذـيـنـ يـسـهـلـ الإـقـتـرـابـ مـنـهـ Visible and Approachable ، أنـ يـكـونـ مـنـ الـخـاصـمـاـتـ الـقـاطـعـاـ عـاقـلـاـ، أنـ يـرـىـ نـفـسـيـهـ مـنـ الـدـاخـلـ Introspective ، أنـ يـكـونـ مـمـكـنـ يـمـكـنـ الـاعـتـمـادـ عـلـيـهـ Reliable ، أنـ يـكـونـ مـتـفـتـحـ العـقـلـ Open – Minded ، أنـ يـتـمـيـزـ بـالـنـيـلـ وـالـسـمـلـيـتـ وـلـدـ Dignity ، هذا إلى جانب كـوـنهـ مـثـلاـ لـالـإـسـقـامـةـ وـالـأـمـانـةـ Integrity .

**ثالثاً: إتخاذ القرارات وحل المشكلات:**  
يتخذ مدير المشروع الصناعي الصغير في حياته اليومية عدداً من القرارات  
وهو يستند في ذلك إلى ثلاثة أنماط لإتخاذ القرار:

- الأول ← إتخاذ القرار بالخبرة والإحساس الشخصي.
- الثاني ← إتخاذ القرار بالدراسة والتحليل.
- الثالث ← إتخاذ القرار بمزيج من الإحساس والدراسة.

ومنبدأ أولاً بتعريف القرار وهو "عملية الاختيار بين البديل" وبالتالي فإن إتخاذ قرار يخضع لأسلوب علمي يتلزم إجراء عدة خطوات تنظيمية يمكن تحديدها كما يلى:

**Identify the Problem** : (١) تحديد المشكلة :

**Dignose the Situation** : (٢) تشخيص المشكلة :

**Collect and analyze Data Relevant to the Issue** : (٣) جمع وتحليل المعلومات حول المشكلة :

**A Certain Solutions That may be used Solving the Problem.** (٤) التحقق من البديل المطروحة للحل:

**Analyze These Alternative Solutions** : (٥) تحليل كل بديل على حدة:

**Select the Approach That Appears Most Likely To Solve The Problem.** (٦) اختيار أنساب البديل:

**Implement it .** - ٧ - بدء التنفيذ:

وبوجه عام فإن اختيار أنساب البديل لحل المشكلة ليس هو نهاية خطوات إتخاذ القرار ولكن عملية إتخاذ القرار تكمن في وضع البديل المناسب موضع التنفيذ الفعلى وبيان المسؤوليات الملقاة على عاتق كل فرد من العاملين بالمشروع في سبيل التنفيذ الفعلى، مع بيان المعايير اللازمة لمتابعة التنفيذ والعمل على عدم إنحرافه عن الخط المرسوم له.

#### رابعاً: الإتصالات:

هذا ويمكن تعريف الإتصال بأنه "عملية نقل وإستقبال المعلومات والفهم من شخص إلى شخص آخر، مع ملاحظة أن هناك تفرقة بين نقل المعلومات ونقل الفهم لأن الإتصال عملية معقدة ولها أبعاد متعددة ومنها نقل المادة من المرسل إلى الم receptor، ومنها استقبال الرسالة واستيعابها ومنها قبول الرسالة أو رفضها.

أما عناصر العملية الإتصالية فتتمثل في مجموعة من الخطوات ذكرها كما يلى:

- (١) الفكره: وهي مضمون عملية الإتصال والتى تعتبر أساس الرسالة الموجهة من المرسل إلى المرسل إليه.
- (٢) قيام المرسل "المدير": بتنظيم فكرته داخل سلسلة من الرموز التي يشعر أنها تصل إلى مستقبلية "المفوضين" الذين يستهدفهم.
- (٣) تحويل الرسالة كما ترجمت وتحديد القناة المستخدمة فى تحويلها سواء كانت من المدير نفسه أو من ينوب عنه، مع تحديد التوقيت المناسب للإتصال حتى لا تحدث معوقات.
- (٤) إستقبال الرسالة بواسطة المستقبل، وعلى المستقبل إذا كانت الرسالة شفهية أن ينصت جيدا حتى لاتفقد الرسالة وضوحاها.
- (٥) يتم ترجمة الرمز إلى المعنى المقصود فى الرسالة.
- (٦) أخيراً إستقبال المستقبل للرسالة وإستجابته لها.

هذا ويؤدى الإتصال إلى تحقيق العديد من الأهداف تتمثل في تفهم الفرد للعمل المكلف به وبالتالي تعاونه مع باقى زملائه ودقة أدائه وإرتفاع إنتاجيته، التعرف على مشكلات ومعوقات العمل بالمشروع الصغير مما يساعد فى تحسين ظروف العمل وتوفير المناخ المناسب للإنجاز، تنمية روح الفريق فى العمل وخلق وحدة المفهوم والهدف، تحقيق التناسق فى الأداء وتقليل سوء الفهم بين الأفراد، تقليل الإشعاعات المغرضة عن المشروع، تحقيق فعالية عمل المدير، ثم دعم مركز المشروع التناfsى فى السوق سواء عن طريق العملاء أو الموردين.

أما إذا انتقلنا إلى وسائل الإتصال بالمشروع الصناعي الصغير فنجد أنها تشتمل على الوسائل التالية:

- |  |   |                     |
|--|---|---------------------|
| الإتصالات الشفوية.   | ◀ | (١) الوسيلة الأولى  |
| الإتصال الكتابي.   | ◀ | (٢) الوسيلة الثانية |
| الإتصال بالصور مثل الملصقات والأفلام السينيمائية والشريان والتليفزيون. | ◀ | (٣) الوسيلة الثالثة |
| الملاحظة.  | ◀ | (٤) الوسيلة الرابعة |

هذا ولابد من توافر خصائص الاتصال الجيد بالمشروع الصناعي الصغير تتمثل فيما

يللى:

- (١) ملاءمة نظام الاتصال لاحتياجات المشروع الصناعي الصغير الفعلية.
- (٢) وجود جسر مفتوح لتدفق وإنسياب المعلومات فى كل إتجاه.
- (٣) المقارنة بين العائد من تطبيق وسيلة الاتصال والتكاليف المنفقة عليها.
- (٤) التأكد من توافر عنصر الثقة بين مدير المشروع الصغير والعاملين به.
- (٥) أن يكون النظام هادفاً وبالتالي يجب قيامه على أساس من التخطيط السليم وتحديد الأهداف.
- (٦) ضمان متابعة تنفيذ النظام لاكتشاف الأخطاء مبكراً.
- (٧) ضمان مساندة إدارة المشروع لنظام الاتصال.
- (٨) مطابقة الفعل مع القول لخلق جو من الثقة والإلتزام ومن ثم يلزم توافر إمكانية التنفيذ قبل الإفصاح بالقول.
- (٩) النظرة الصحيحة لإدارة المشروع نحو العملية الإتصالية ومدى الاعتقاد في قدرة عملية الاتصال على المساعدة فى بلوغ الأهداف.
- (١٠) اختيار وسيلة الاتصال التى تلائم ظروف العمل والعاملين بالمشروع الصغير.
- (١١) اتباع منهج سليم لتدفق وإنسياب المعلومات وإنتقالها بصورة تسهل استيعابها.
- (١٢) التأكد من أهمية الإصغاء من أطراف عملية الاتصال.

مما سبق يتضح ضرورة وعي مدير المشروع الصناعي الصغير بالخطيط والقيادة وإتخاذ القرارات وحل المشكلات ثم الاتصالات فهى دعائم أساسية لتحقيق نجاح المشروع فى الوصول إلى الأهداف المحددة مسبقاً وتحقيقها بفعالية وكفاءة.

## المبحث الخامس

# مسك الدفاتر في المشروعات الصناعية الصغيرة

### مقدمة:

ليستطيع أي مشروع الدخول إلى عالم الأعمال، لابد أن تتوفر لدى القائمين على إدارته المعلومات المحاسبية الأساسية وإن لم تكن لديه هذه المعرفة فإن عليه الاعتماد على محاسب متخصص ليكون مرشدًا له في عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص لاستخراج الأرقام المحاسبية والمعلومات المحاسبية ثم استخدام هذه المعلومات وتحليلها وتفسيرها حيث يبحث عن العلاقات الهامة التي تساعده في تفسير ماحدث في الماضي، ويدرس أثر البدائل المختلفة ويكشف عن اتجاهات هامة تلقى بعض الضوء على ما سوف يحدث في المستقبل.

هذه وترجع أهمية هذه البيانات والمعلومات المحاسبية نظراً لما لها من فائدة كبيرة لأصحاب الملكية بالمشروع. وللإدارة الخاصة بالمشروع، الدائنين، الأجهزة الحكومية، الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ولذلك يمكن تعريف المحاسبة Accounting بأنها "عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية لترشيد الحكم الشخصي على الأمور وإتخاذ القرارات عن طريق المستخدمين لهذه المعلومات"، أما إمساك الدفاتر Book - Keeping فهو أحد أوجه المحاسبة وهو الوجه أو الجانب التسجيلي ويميل لأن يكون إليها وله طابع التكرار ويمثل جزءاً صغيراً من المجال الواسع للمحاسبة ويعود أسهل جزء في العملية المحاسبة على الإطلاق".<sup>(٢١)</sup>

وليسططيع أي مشروع تحديد ربعيته وهو الهدف الأساسي من استثمار الأموال في مشروع معين، فإن الأمر يتطلب منذ البداية تخزين البيانات ذات الصفة المالية داخل وحدات للتخزين تسمى "حسابات" وذلك تمهيداً لمعالجتها وتحويلها إلى معلومات تتعلق بالربحية والمركز المالي حيث يطلق على الإجراءات المختلفة المستخدمة في تخزين البيانات والسجلات المستخدمة لهذا الغرض إمساك الدفاتر فيتم أولاً تسجيل Recording هذه البيانات وتستخدم دفاتر اليومية العامة General Journal لإتمام هذا الهدف، ثم تتم عملية التبويب Classification حيث يتم تحقيق التبويب عن طريق سجل محاسبي آخر يسمى الأستاذ العام General Ledger وذلك من خلال إجراءات محاسبية يطلق عليها الترحيل Posting ، هذا ويتم عرض وتوصيل المعلومات عن المركز المالي داخل تقرير أو قائمة تسمى الميزانية Balance Sheet وقائمة المركز المالي Statement of Financial Position<sup>(٢٢)</sup>.

بينما يتم عرض وتوصيل المعلومات عن الربحية داخل قائمة يطلق عليها قائمة الدخل Income Statement ويستخدم البعض في مصر ما يسمى بحساب الأرباح والخسائر Profit and Loss Account كبدل لقائمة الدخل.

وهناك بعض المفاهيم المحاسبية الأساسية التي يجب على مدير المشروع إلمام بها منها مفهوم الشخصية المستقلة (الشخصية الإعتبارية)، مفهوم الإستمرار، مفهوم التكفلة، مفهوم ثبات القوة الشرائية، مفهوم الفترات الزمنية، مفهوم التحقق، إلى جانب مجموعة من السياسات منها «سياسة الحيطة والحذر أو التحفظ، سياسة الثبات أو الانتظام، سياسة العلانية الناتمة، سياسة القرينة الموضوعية، سياسة الأهمية النسبية، سياسة الملاعنة».

وتجد الباحثة أنه من المناسب إلقاء الضوء على مفهوم الشخصية المستقلة "الشخصية الإعتبارية" حيث يجب النظر إلى كل مشروع باعتباره كيان مالي مستقل عن الكيان المالي للملك، فإذا استثمر الأشخاص مبلغ ما لإنشاء مشروع عن طريق إيداع هذا المبلغ في البنك باسم المشروع، يصبح لدى المشروع ممتلكات بقيمة النقدية الموضوعة في البنك ويصبح لهذا الشخص حقوق لدى المشروع بنفس القيمة، وعلى ذلك لابد للقائم على إدارة المشروع أن يفرق بين المعاملات التي يجريها صاحب المشروع باسم المشروع ولحسابه وتلك التي يقوم بها صاحب المشروع لنفسه ولحسابه، فإذا اشتري صاحب المشروع على سبيل المثال أثاث أو سيارة لاستعماله الشخصي فلا تدخل ضمن حسابات المشروع أما إذا اشتري هذا الأثاث أو السيارة لاستخدامه في المشروع فإنه يجب على إدارة المشروع إثبات ذلك بالدفاتر، وغير ذلك من العمليات التي يجب إلمام مدير المشروع بها أو من يعمل معه ليكون قادرًا على متابعة أعمال المشروع أولاً بأول.

#### أولاً: خطوات ومراحل العمل المحاسبي:

- (١) القيد.
- (٢) الترحيل.
- (٣) الترصيد.
- (٤) إغفال الحسابات.
- (٥) إعداد ميزان المراجعة.
- (٦) الجرد والتسويات الجردية.

ويمكن توضيح النقاط السابقة بشئ من التفصيل كما يلى:

#### (١) القيد:

هذا ويقصد بالقيد المحاسبي "تسجيل العمليات المالية التي يكون المشروع طرفا فيها أو التي تؤدي إلى حدوث تغيرات داخلية في الوضع المالي للمشروع وعلى ذلك فإن العلاقات غير المالية التي يكون المشروع طرفا فيها أو التي تحدث داخل المشروع لن تؤخذ في الحسبان من الناحية المحاسبية". هذا ويمكن تفصيل ذلك كما يلى:

- (ا) أن يتم القيد وفق تسلسل حدوث العمليات المالية فلا يجوز قيد عملية مالية قبل قيد العمليات السابقة عليها.
- (ب) أن يتم القيد من واقع المستندات المالية الخاصة بكل عملية بعد التأكد

من سلامة وصحة هذه المستندات وأن العمليات المالية تخص المشروع. ويتم الفيد المحاسبي في سجل خاص يعرف "دفتر اليومية" حيث يثبت به جميع العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة يوماً بيوم، ويوضح الرسم التالي الشكل العام لدفتر اليومية:

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	دائن المبلغ	مدين المبلغ

شكل رقم (٦)  
صفحة من دفتر اليومية

#### (٤) الترحيل:

تعنى عملية الترحيل نقل البيانات الخاصة بالعمليات المالية إلى سجل آخر وهو دفتر الأستاذ، حيث يتم تبويبها في حسابات خاصة يعكس كل منها المعاملات المالية الخاصة بأحد مكونات المشروع سواء أحد الأصول أو الخصوم أو مصروف أو إيراد معين. وهكذا فإن عملية الترحيل سوف تؤدي إلى تبويب البيانات المالية المختلفة، وتساعد في استخدامها في تحقيق الوظائف والأهداف المنوط بالمحاسبة الإصطلاح بها.

هذا ويوضح الشكل التالي أحد صفحات دفتر الأستاذ

دائن	مدين						
التاريخ	رقم القيد	البيان	المبلغ جنية	التاريخ	رقم القيد	البيان	المبلغ جنية

شكل رقم (٧)  
صفحة من دفتر الأستاذ

### (٣) الترصيد:

يقصد بهذه العملية استخراج أرصدة الحسابات المختلفة الواردة بدفتر الأستاذ في نهاية الفترة المالية "أو عند الحاجة إلى ذلك"، بهدف إعداد ميزان المراجعة النهائية لأعمال المنشأة عن تلك الفترة تمهدًا لإعداد الحسابات المالية الختامية. ويتم ترصيد الحساب بتجميع جانبيه واستخراج المتم الحسابي بينهما، والذي يظهر في الجانب المدين إن كان رصيد الحساب دائنًا، ويظهر الرصيد في الجانب الدائن للحساب إذا كان الرصيد مدينا.

### (٤) إغفال الحسابات:

يقصد بإغفال الحسابات تحويل كامل رصيدها إلى حساب آخر "أى أن رصيد الحساب المقفل سيكون صفرًا"، وذلك يجعل الحساب المراد إغفاله مدينياً إذا كان رصيده دائنًا أو جعل الحساب المراد إغفاله دائنًا إذا كان رصيده مدينياً. ولا يتم إغفال كل الحسابات في نهاية الفترة المالية فهناك حسابات يرحل رصيدها من فترة مالية إلى فترة أخرى بينما هناك حسابات تخص الفترة المالية وحدها، وهذه الحسابات تفتح في بداية الفترة المالية وتغلق في نهايتها ولا يرحل إليها إلا ما يخص الفترة المالية وحدها. ويمكن تقسيم الحسابات الوراءة بدفتر الأستاذ إلى حسابات شخصية وهي "الحسابات التي تعبّر عن دائنية و مدعيونية المشروع لعملائه و مورديه من الأشخاص الحقيقيين والأشخاص الإعتباريين، حسابات حقيقة" وهي الحسابات التي تعكس قيمة الموجودات والممتلكات المادية الخاصة بالمشروع أو بمعنى آخر هي حسابات الأصول المادية كالأراضي والمباني والآلات والمعدات والمخزون وغيرها وهذه الحسابات لن تغلق بصورة نهائية في نهاية الفترة المالية مثلها مثل الحسابات الشخصية، ولكن سوف يرحل رصيدها للفترة المالية التالية، ثم الحسابات الأسمية ويطبق عليها أحياناً الحسابات الوهمية" وهي حسابات الإيرادات والمصروفات والتي لا تعكس وجود مادى ملموس وإن كانت تمثل انعكاسات لاستهلاك وتناول المستلزمات المادية أو تبادل الخدمات.

### (٥) إعداد ميزان المراجعة:

ميزان المراجعة هو كشف بالمجاميع أو الأرصدة أو كلاهما معاً تدرج فيه كافة مجاميع أو/أرصدة الحسابات الواردة بدفتر الأستاذ في نهاية الفترة المالية "أو عند الطلب أو الحاجة إلى إعداده" بغض النظر عن كونها حسابات شخصية أم حقيقة أم إسمية فميزان المراجعة هو همزة الوصل بين العمل داخل المعمل المحاسبي من قيد وترحيل وترصيد وغيرها وبين الحسابات الختامية التي سوف يتم من خلالها عرض نتائج أعمال المنشأة وإظهار مركزها المالي، وعادة يتم إعداد واستخدام ميزان المراجعة بالأرصدة لإعداد الحسابات الختامية والميزانية، ويوضح الشكل التالي نموذج لميزان المراجعة:

شكل رقم (٨)  
ميزان المراجعة في / / ٢٠٠٠

ملاحظات	رقم الحساب	البيان	المبالغ	
			دائن	مدين

(٦) الجرد والتسوييات الجردية:

الجرد هو التحقق من أن الموجودات والممتلكات الخاصة بالمشروع "الأصول" موجودة وقائمة بالفعل في تاريخ الجرد، الإلتزامات التي على المشروع "الخصوم" حقيقة وليس صوريّة أي أن أرصدة كل من الأصول والخصوم الواردة بميزان المراجعة مطابقة ل الواقع الفعلي، ثم أن أرصدة حسابات الإيرادات والمصروفات الواردة بميزان المراجعة تخص الفترة المالية الحالية وحدتها.

أما التسويات الجردية فهي "مجموعة القيود المحاسبية التي يتم إجراؤها في نهاية الفترة المالية لتحميل الفترة بالعمليات المالية التي تخصها واستبعاد العمليات المالية التي تخص الفترات السابقة أو اللاحقة عليها".

ثانياً: قواعد التسجيل في الحسابات "قواعد المديونية والدائنية":

(١) طبيعة حسابات الميزانية:

لكل يمكن تفهم طبيعة حسابات الميزانية، من الأفضل وضع عناصر الميزانية في شكل معادلة تسمى بالمعادلة المحاسبية كما يلى:

$$\text{الأصول} = \text{حقوق الملكية} + \text{الخصوم}$$

"طبيعة عناصر الميزانية" دائن دائن مدين مدين

(٢) قواعد التسجيل في الحسابات "قواعد المديونية والدائنية":

$$\text{الأصول} = \text{حقوق الملكية} + \text{الخصوم}$$

"طبيعة عناصر الميزانية" دائن دائن مدين مدين

تسجيل الزيادة دائن مدين مدين

تسجيل النقص دائن مدين مدين

ويجب التأكيد على أن كل العمليات التي تؤديها المنشأة لابد وأن ينتج عنها تأثيراً مزدوجاً.

(٣) خطوات تحليل أي عملية تمهدًا لتسجيلها:

تمر عملية تسجيل أي عملية بمجموعة من المراحل يمكن تحديدها فيما يلى:

- (ج) تحديد الحسابات التي تأثرت بالعملية.

- (ب) تحديد المجموعة التي ينتمي إليها كل حساب.

- (ج) تحديد طبيعة كل حساب.

- (د) تحديد طبيعة التغير في الحساب.

- (ه) تحديد مقدار التغير.

- ((و)) تطبيق قواعد المديونية والدائنية.

- (ل) مراجعة تساوى الطرفين.

هذا ويمكن إيضاح ذلك بالمثال المبسط التالي:

٢٠٠٦/١ في المروءة من مصانع جنديه ٥٠٠٠ جنية بـمبلغ أثاث الأمل شركـة إشتـرت

وسدلت جزء من الثمن نقداً ويبلغ ٣٠٠٠ جنية وتعهدت بسداد الباقي خلال

أسبو عين

خطوات التحليل:

- (٤) تحديد الحسابات التي تأثرت بالعملية  
الدائنين (وليد).  
النقدية  
الأثاث

- (ب) تحديد المجموعة التي ينتمي إليها كل حساب الأصول الأصول الخصوم ↓ ↓ ↓ ↓

- (ج) تحديد طبيعة كل حساب دائن مدين مدين دائن

- (د) تحديد طبيعة التغير في كل حساب

- (ه) تحديد مقدار التغير  $20000 - 30000 = 5000$

(و) تطبيق قواعد المديونية والدائنية  $\text{مدين} = \text{دائن} + \text{دائن}$

(ل) مراجعة تساوي الطرفين.

٦/١ ٢٠٠٠		٦/١ ٣٠٠٠	-٤٦-		٦/١ ٥٠٠٠
----------	--	----------	------	--	----------

### ثالثاً: الحسابات الختامية:

ويتبع ما تقدم إعداد "الحسابات الختامية" والتي تعد أهمها قائمة المركز المالي (الميزانية)، وهي "قائمة تشمل على ممتلكات المشروع في تاريخ معين، والحقوق على هذه الممتلكات في هذا التاريخ، ويجب دائماً أن يتساوى مجموع الممتلكات مع مجموع الحقوق". ومن الناحية المحاسبية يتم استخدام إصطلاح الأصول Assets للتعبير عن الممتلكات بينما تقسم الحقوق إلى حقوق أصحاب المشروع وحقوق الغير. وتسمى حقوق أصحاب المشروع "حقوق الملكية" بينما يطلق على حقوق الغير "الخصوم أو الإلتزامات".

وتتخذ الميزانية الشكل التالي:

المشروع ..... (اسم المشروع)  
الميزانية في "الشهر" / "السنة" / "اليوم"

الخصوم حقوق الملكية	الأصول
xxxxx مجموع الخصوم وحقوق الملكية	xxxxx مجموع الأصول

أما الأصول Assets فهي "إصطلاح محاسبي يستخدم للتعبير عن ممتلكات المشروع ذات القيمة المالية، ويتم تسجيل الأصول في السجلات المحاسبية وفقاً لمبدأ التكالفة التاريخية - أي المبلغ الذي تحمله المشروع بالفعل لاقتناء الأصل، أو بمعنى آخر وحدات النقد التي تم بالفعل مبادلتها بالأصل". ومن أمثلة الأصول:

\* النقدية بالبنوك والخزينة.

\* حسابات المدينين، وهو عملاء المشروع من أشخاص طبيعيين "أفراد" أو اعتباريين "شركات و هيئات ... الخ" عندما يتم بيع سلع أو خدمات لهم مع تأجيل تحصيل الثمن، إذ يصبح في هذه الحالة في ذمتهم دين للمشروع.

\* أوراق القبض، وهي صكوك "كمبالية أو سند إذني" يوقعه العملاء لأمر المشروع كتوثيق كتابي لما عليهم من ديون للمشروع. وتمثل هذه الصكوك بالشكل السابق سند في يد المشروع للتحصيل أو قبض مبلغ من المال، لذلك تسمى في هذه الحالة أوراق قبض (أ.ق.).

\* مخزون البضاعة.

\* الأوراق المالية، الأسهم والسنادات التي يملكها المشروع.  
\* الألات والمبانى والأراضى والسيارات والمعدات والأثاث ..... وغيرها.

أما الخصوم Liabilities فتشير إلى حقوق الغير لدى المشروع أو الإلتزامات المشروع قبل الغير، ويقصد بالغير أي شخص بخلاف صاحب المشروع سواء كان شخص طبيعى أو اعتبارى"، ومن أمثلة الخصوم:

\* حسابات الدائنين، وتعبر عن "المبالغ المستحقة لموردى السلع والخدمات نظير ما قاموا بتوريدة".

- \* أوراق الدفع وهي صكوك "كمبيالة أو سند إذني" يوقعها المشروع لأمر الموردين
- \* كتوثيق كتابي لما عليه من ديون للموردين كنتيجة للسلع والخدمات التي تم توريدتها
- \* بمعرفتهم للمشروع، أي أنها تمثل سند يدفع بموجبه المشروع في تاريخ محدد مبلغ من المال، ويشكل هذا المبلغ التزام على المشروع يسمى أوراق دفع (أ.د.).
- \* قرض برهن "هو المبلغ التي يحصل عليه المشروع والمتمثل في قروض بضمان ممتلكات.
- \* قرض السندات.

أما حقوق الملكية أو رأس المال فتتمثل في "حقوق صاحب أو أصحاب المشروع لدى المشروع". هذا ولزيادة تصور الفكرة السابقة يمكن إعطاء مثال توضيحي بالأرقام كما يلى:

- افتتح شهاب مصنعا صغيرا لتصنيع الأدوات الكهربائية، وفيما يلى معاملاته خلال شهر يونيو ٢٠٠٠ :
- (١) ١ يونيو أودع شهاب ٤٠٠٠ جنية في حساب خاص بأحد البنوك باسم مصنع شهاب للأدوات الكهربائية.
  - (٢) ٧ يونيو اشتري شهاب مبنى صغير مقام على قطعة أرض مركز للمصنع، ويبلغ ثمن المبنى ٥٠٠٠ جنية وثمن الأرض ١٠٠٠ جنية وتم سداد القيمة نقدا.
  - (٣) ١٠ يونيو اشتري شهاب معدات كهربائية للمصنع بمبلغ ٥٠٠٠ جنية.
  - (٤) ١٦ يونيو اشتري شهاب أثاث على الحساب من شركة الـها بمبلغ ١٥٠٠ جنية.

#### المطلوب:

- (أ) تسجيل العمليات السابقة في اليومية العامة.
- (ب) ترحيل قيود اليومية إلى حسابات الأستاذ.
- (ج) إعداد ميزان المراجعة في ٢٠٠٠/٦/٣٠.
- (د) إعداد قائمة المركز المالي في ٢٠٠٠/٦/٣٠.

**مصنع شهاب للأدوات الكهربائية  
اليومية العامة**

٦/١	ح/النقدية ح/رأس مال شهاب استثمار مبدئي	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
٦/٧	ح/المباني الأراضي ح/النقدية شراء أراضي ومبانى نقداً	١٥٠٠٠	٥٠٠٠٠ ١٠٠٠٠
٦/١٠	ح/المعدات الكهربائية ح/النقدية شراء معدات نقداً.	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٦/١٦	ح/الآلات ح/الدائنين - شركة الهنا شراء آلات على الحساب	١٥٠٠	١٥٠٠

**مصنع شهاب للأدوات الكهربائية  
الأستاذ العام**

**ح/النقدية**

دائن		مدین
٦/٧	١٥٠٠٠	٤٠٠٠٠
٦/١٠	٥٠٠٠	
٦/٣٠ رصيد مرحل	٢٠٠٠٠	
	—————	—————
	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
	=====	=====
	٧/١ رصيد منقول	٢٠٠٠

**ح/المباني**

دائن		مدین
٦/٣٠ رصيد مرحل	٥٠٠٠	٥٠٠٠
	—————	—————
	٥٠٠٠	٥٠٠٠
	=====	=====
	٧/١ رصيد منقول	٥٠٠٠

### حـ/الأراضي

دائن

مدين

٦/٣٠	رصيد مرحل	١٠٠٠٠		٦/٧		١٠٠٠٠
		=====				=====
		١٠٠٠٠				١٠٠٠٠

			٧/١	رصيد منقول	١٠٠٠٠	
--	--	--	-----	------------	-------	--

### حـ/المعدات

دائن

مدين

٦/٣٠	رصيد مرحل	٥٠٠٠		٦/١٠		٥٠٠٠
		=====				=====
		٥٠٠٠				٥٠٠٠

		٧/١	رصيد منقول	٥٠٠٠		
--	--	-----	------------	------	--	--

### حـ/الاثاث

دائن

مدين

٦/١٦	رصيد مرحل	١٥٠٠		٦/١٦		١٥٠٠
		=====				=====
		١٥٠٠				١٥٠٠

		٧/١	رصيد منقول	١٥٠٠		
--	--	-----	------------	------	--	--

### حـ/الدائنون شركة الها

دائن

مدين

٦/١٦		١٥٠٠		٦/٣٠	رصيد مرحل	١٥٠٠
		=====				=====
		١٥٠٠				١٥٠٠

	٧/١	رصيد منقول	١٥٠٠			
--	-----	------------	------	--	--	--

ح/رأسمال شهاب

دائن

مدين

٦/١	٤٠٠٠٠		٦/٣٠ رصيد مرحل	٤٠٠٠٠
	<hr/>			<hr/>
	٤٠٠٠٠			٤٠٠٠٠

٧/١ رصيد منقول	٤٠٠٠٠			
----------------	-------	--	--	--

مصنع أحمد للأدوات الكهربائية  
ميزان المراجعة

اسم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
ح/النقدية		٢٠٠٠٠
ح/المباني		٥٠٠٠
ح/الأراضي		١٠٠٠
ح/المعدات الكهربائية		٥٠٠٠
ح/الآلات		١٥٠٠
ح/رأسمال شهاب	٤٠٠٠٠	
ح/دائنين شركة الها	١٥٠٠	
	<hr/>	<hr/>
	٤١٥٠٠	٤١٥٠٠
	<hr/>	<hr/>

مصنع أحمد للأدوات الكهربائية  
الميزانية في ٢٠٠٠/٦/٣٠

الخصوم		الأصول	
الدائنين شركة الها	١٥٠٠	النقدية	٢٠٠٠
<u> حقوق الملكية</u>		المباني	٥٠٠٠
رأسمال شهاب	٤٠٠٠٠	الأراضي	١٠٠٠
	<hr/>	المعدات الكهربائية	٥٠٠٠
	٤١٥٠٠	الآلات	١٥٠٠
	<hr/>		<hr/>

# المبحث السادس

## أسس وضع نظم التكاليف للمشروعات الصناعية الصغيرة

### مقدمة:

بالرغم من وجود المحاسبة المالية التي تهتم بتبويب وقيد وتحليل العمليات المالية واستخراج نتائج الأعمال عن فترة زمنية معينة وإعداد المراكز المالية في نهاية هذه الفترة إلا أن إدارة المشروع لا تستطيع الإعتماد عليها كأداة للرقابة على عناصر التكاليف لكل المنتجات وكافة الأنشطة مثل نهاية الفترة المالية، مما يستلزم العمل على تطوير الوظيفة المحاسبية وكان هذا التطوير متمثلاً في محاسبة التكاليف. ولذلك يتمثل الهدف من وضع نظم التكاليف في المشروعات الصناعية الصغيرة في تحقيق الرقابة على المكونات المختلفة لعناصر الإنتاج وعمليات التشغيل بما يحقق الحد من الإسراف والضياغ، ويؤدي إلى خفض التكاليف وإلى التسعيـر المناسب لناتـج المـشروع.

ولذلك فإن على صاحب المشروع الصناعي الصغير عند اتخاذـه قرارـ معـين أنـ يـتـعـرـفـ علىـ المشـكـلةـ موـضـعـ الـبـحـثـ، يـحدـدـ الـبـدائـلـ المـمـكـنةـ لـحلـ المشـكـلةـ، يـقـيمـ وـيـفـاضـلـ بـيـنـ الـبـدائـلـ ثـمـ يـخـتـارـ الـبـدـيلـ الـأـنـسـبـ أـيـ اـتـخـاذـ الـقـرـارـ حـيـثـ تـعـدـ خـطـوـةـ التـعـرـفـ عـلـىـ المشـكـلةـ وـتـحـدـيدـ أـبـعـادـهاـ مـنـ أـهـمـ الـخـطـوـاتـ ثـمـ يـتـمـ تـحـدـيدـ الـبـدائـلـ المـتـاحـةـ فـيـ ضـوـءـ مـاـيـتـطـلـبـ ذـلـكـ مـنـ وـقـتـ وـجـهـ وـتـكـلـفـةـ ثـمـ يـبـقـىـ عـلـىـ صـاحـبـ الـمـشـرـوعـ الـتـقـيـيمـ وـالـمـفـاضـلـةـ بـيـنـ الـبـدائـلـ وـحـصـرـ الـأـثـارـ الـكـمـيـةـ لـكـلـ بـدـيلـ سـوـاءـ أـكـانـتـ فـيـ صـورـةـ مـنـافـعـ أـمـ تـكـالـيفـ وـعـمـومـاـ بـالـنـسـبـةـ لـلـعـوـامـلـ وـالـأـثـارـ غـيرـ الـكـمـيـةـ وـرـغـمـ صـعـوبـةـ قـيـاسـهـ فـيـ صـاحـبـ الـمـشـرـوعـ لـاـ يـنـبـغـيـ عـلـيـهـ تـجـاهـلـهـاـ بـلـ يـجـبـ أـنـ تـدـرـجـ فـيـ نـمـوذـجـ الـقـرـارـ بـشـكـلـ أـوـ بـاـخـرـ وـلـعـلـهـ تـكـوـنـ الفـيـصلـ فـيـ بـعـضـ الـأـحـيـانـ فـيـ تـفـضـيلـ بـدـيلـ عـنـ أـخـرـ وـأـمـرـ مـتـرـوـكـ فـيـ النـهـاـيـةـ لـتـقـدـيرـ الشـخـصـ لـصـاحـبـ الـمـشـرـوعـ، ثـمـ تـلـئـيـ الـخـطـوـةـ الـأـخـيـرـةـ وـهـيـ وـضـعـ الـبـدائـلـ المـمـكـنةـ أـمـامـ مـتـخـذـ الـقـرـارـ لـإـخـتـيـارـ أـنـسـبـهـاـ وـالـتـيـ قـدـ يـقـرـرـ صـاحـبـ الـمـشـرـوعـ عـدـمـ إـخـتـيـارـ أـيـ مـنـهـاـ وـالـإـسـتـمـرـارـ فـيـ عـمـلـيـةـ تـجـمـيعـ الـمـعـلـومـاتـ عـلـىـ أـنـ يـعـادـ تـقـيـيمـ هـذـهـ الـبـدائـلـ فـيـ ضـوـءـ الـمـعـلـومـاتـ الـجـدـيـدةـ مـعـ مـرـاعـاـتـ مـاـيـتـطـلـبـ ذـلـكـ مـرـةـ أـخـرىـ مـنـ وـقـتـ وـجـهـ.

هـذـاـ وـتـوـاجـهـ الـمـشـرـوعـاتـ الصـنـاعـيـةـ الصـغـيـرـةـ العـدـيدـ مـنـ الـمـوـاـقـفـ الـتـىـ تـتـطـلـبـ مـنـهـاـ الـمـفـاضـلـةـ بـيـنـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الـبـدائـلـ الـمـتـاحـةـ، حـيـثـ تـسـتـنـدـ هـذـهـ الـمـفـاضـلـةـ أـسـاسـاـ إـلـىـ الـمـعـلـومـاتـ الـتـىـ يـتـمـ تـجـمـيـعـهـاـ عـنـ الـبـدائـلـ الـمـتـاحـةـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـمـنـافـعـ الـمـشـرـوعـ أـوـ إـيـرـادـاتـهـ وـتـكـالـيفـهـ، وـفـىـ مـجـالـ الـأـعـمـالـ عـادـةـ مـاـ يـتـمـ التـرـكـيزـ عـلـىـ جـانـبـ تـكـالـيفـ الـبـدائـلـ أـكـثـرـ مـنـ إـيـرـادـاتـهـ، وـالـسـبـبـ فـيـ ذـلـكـ هـوـ السـهـولـةـ الـنـسـبـيـةـ فـيـ تـحـدـيدـ إـيـرـادـاتـ الـبـدائـلـ الـمـخـلـفـةـ بـشـكـلـ عـامـ وـلـأـنـ إـيـرـادـاتـ هـذـهـ الـبـدائـلـ وـالـتـىـ تـتـمـثـلـ عـادـةـ فـيـ إـيـرـادـاتـ الـمـبـيـعـاتـ تـكـوـنـ خـارـجـ نـطـاقـ تـحـكـمـ أـوـ سـيـطـرـةـ الـمـشـرـوعـ،ـ وـذـلـكـ سـوـاءـ أـكـانـتـ الدـوـلـةـ تـتـدـخـلـ فـيـ تـحـدـيدـ الـأـسـعـارـ،ـ أـوـ كـانـ الـأـمـرـ مـتـرـوـكــ فـيـ ظـلـ نـظـامـ إـقـتصـادـيـ يـعـتـمـدـ عـلـىـ السـوقــ لـتـفـاعـلـ قـوـىـ الـعـرـضـ وـالـطـلـبـ فـيـ السـوقــ،ـ وـمـنـ ثـمـ فـيـ إـسـتـمـرـارـ فـيـ السـوقــ وـتـحـقـيقـ نـجـاحـاتـ فـيـ مـجـالـ الـأـعـمـالـ إـنـمـاـ يـتـأـتـىـ بـصـفـةـ رـئـيـسـيـةـ مـنـ خـلـالـ التـرـكـيزـ عـلـىـ الـمـعـلـومـاتـ الـتـكـالـيفـيـةـ بـدـرـاستـهـاـ وـتـحـلـيلـهـاـ بـإـسـتـخـدـامـ الـأـدـوـاتـ وـالـأـسـلـيـبـ الـمـنـاسـبـةـ وـمـنـ ثـمـ تـرـشـيدـ الـقـرـاراتـ الـتـىـ تـتـخـذـ بـإـسـتـنـادـ إـلـيـهـاـ.

## Cost Accounting

### أولاً: التعريف بمحاسبة التكاليف:

هناك العديد من التعريفات لمحاسبة التكاليف ذكر منها:

محاسبة التكاليف هي "نظام للمعلومات المحاسبي يهتم بتتبع حركة عناصر التكاليف التي تتلخص بوحدات التكلفة وذلك بهدف إنتاج معلومات تفصيلية عنها تستخدم لأغراض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات." (٢٢).

أيضاً تعرف بأنها "فرع من فروع المحاسبة والتي تهدف أساساً إلى قياس وتحديد تكلفة إنتاج أو بيع كل سلعة أو خدمة في أي مرحلة من مراحل إنتاجها وإمداد الإدارة بالبيانات التي تحتاج إليها في الوقت المناسب لمساعدتها في أداء وظيفتها الرقابية وإتخاذ القرارات والتخطيط".

هذا وتعرف بأنها "أداة تحليلية تحكمها مجموعة من المبادئ والأصول العلمية وتطبقها محاسب التكاليف في سبيل تتبع وتسجيل وتحليل عناصر التكاليف من مواد وعمالات وخدمات مع ربطها بوحدات المنتجات وذلك بهدف قياس التكاليف بالإضافة إلى الرقابة عليها لتخفيفها ومساندة الإدارة في إتخاذ القرارات من بين البدائل المتاحة حتى تتوصل الوحدة الاقتصادية إلى أقصى درجة من الكفاية الإنتاجية والإدارية" (٢٣).

وهي أيضاً "مجموعة النظريات والأسس والمبادئ التي تطبق لتحديد تكلفة منتج أو خدمة ما وتكلفة الأنشطة المختلفة المرتبطة بها، أي أنها العلم الذي يهتم بتجميع وتسجيل وتحليل عناصر التكاليف لكل من الوظائف والعمليات والأقسام المختلفة الخاصة بإنتاج وتسويقي المنتجات وتحديد تكلفة وحدة المنتج".

ويوجه عام تؤدي محاسبة التكاليف وظيفة أساسية ذات شقين أولهما تحديد تكلفة المنتجات والأنشطة التي يزاولها المشروع وثانيهما تخطيط ومراقبة عناصر التكاليف، وأيضاً توفير البيانات المختلفة التحليلية والإجمالية عن كل الأنشطة التي يزاولها المشروع سواء الإنتاجية أو التسويقية أو الإدارية والتمويلية أو الاستثمارية.

وكما كانت سجلات التكاليف منتظمة ونظام محاسبة التكاليف وافيا كلما ساعد ذلك محاسب التكاليف على بناء المعلومات وإستقرانها ثم توضيح انعكاساتها على المستقبل. إن القدرة على التوصل إلى نتائج سليمة تعتمد اعتماداً كلياً على المعلومات المتولدة من تحليل تكاليف الماضي موزعة بدقة على الوظائف، أي على مراكز التكلفة أو مراكز المسؤولية مع توفير مرونة تعديل الوظائف وتبديل التكاليف بما يتناسب مع تغير أنواع النشاط التي تزاولها المنشأة.

وجدير بالإشارة أن إصطلاح "محاسبة التكاليف" Cost Accounting "بدأ منذ سنوات يختفى من تراث الفكر المحاسبي ليحل محله مصطلحاً آخر هو "إدارة التكلفة" Cost Management" أو المحاسبة الإدارية" Management Accounting، حيث ترجع الحكمة وراء ذلك إلى أن قياس التكاليف لا يشكل هدفاً في حد ذاته، وإنما وسيلة لتحقيق هدف من خلال التزويد بالمعلومات اللازمة والمفيدة في إتخاذ القرارات، ولذلك اختفى مسمى محاسبة التكاليف ليحل محله إدارة التكلفة أو المحاسبة الإدارية.

وبوجه عام فإن لمحاسبة التكاليف لغة مميزة خلاف اللغة النقدية التي تميز المحاسبة المالية والتي تتبني على المعادلة التي تقول بأن "التكاليف = كميات عوامل الإنتاج × أسعارها"، فمحاسبة التكاليف محاسبة بالكميات المادية للعناصر (أطنان - أرطال - أمتار - ساعات .... الخ) قبل عملية تحويلها إلى قيم نقدية، وهي بذلك تمكّن من إحكام الرقابة على استخدام عوامل الإنتاج وضبط التكلفة، كما تسمح بدراسة وعقد مقارنات لمعدلات الكميات المادية.

هذا ولا يمكن إغفال الفوائد التي تعود على الإدارة من نظم محاسبة التكاليف وهي تحديد تكلفة وحدة الإنتاج أو النشاط، الرقابة على عناصر الإنتاج، المساعدة في تحديد أسعار المنتجات، مساعدة الإدارة في التخطيط ثم مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات. ومن الأهداف السابقة لا يمكن القول بأن هناك إدارة لأى مشروع تحدد التكلفة وتسرع وتحلّق وتتخذ قرارات بدون الاعتماد على أنظمة التكاليف.

### ثانياً: التعريف بماهية التكاليف: The definition of the cost

التكلفة أساساً هي قيمة الموارد الاقتصادية المستنفدة في الإنتاج وتتضمن عنصرين هما كمية الموارد الاقتصادية المستخدمة "مواد، عماله، خدمات"، ثم سعر الوحدة الكمية من المواد المستخدمة.

وهكذا يمكن حساب التكلفة لكل عنصر بموجب المعادلة التالية: التكلفة = الكمية المستخدمة × سعر الوحدة. وبذلك يتم قياس التكلفة بالقيمة الاقتصادية للأداء بطريقة تعطى صورة واضحة لمراقبة هذا الأداء وبحيث تعلم الإدارة على تحسين ذلك الأداء بشكل مستمر و دائم.

ما تقدم يمكن تعريف التكلفة بأنها "جملة الثمن أو النفقة التي يمكن قياسها نقداً ويتحملها المشروع اختيارياً نظير حصوله على المنافع الاقتصادية المختلفة" المواد والعمل والخدمات" التي يستخدمها لإتمام العملية الإنتاجية وبالقدر المطلوب"(٢٥).

كما تعرف أيضاً بأنها موارد يتم التضمين بها لأغراض إنتاج سلعة أو خدمة" وهذا مؤداه أنه عندما تتحول المادة الخام من شكلها الأول إلى شكل آخر صالح للإستخدام فإن جميع العناصر التي ساهمت في هذه العملية تتحول من موارد إلى تكاليف ولذلك يطلق على التكاليف حديثاً إستهلاك الموارد"(٢٦).

هذا ولا يمكن إغفال بعض المعاني الأخرى "لتكلفة" المستخدمة في مجال محاسبة التكاليف وهي: التكلفة الاقتصادية Economic Cost ويقصد بها "ما يضحي به في سبيل هدف أو غرض معين"، أما التكلفة التاريخية أو الفعلية Historical Cost ويقصد بها "قياس القيم النقدية التي تتحملها الوحدة، للحصول على عوامل الإنتاج خلال فترة معينة انتهت وذلك في سبيل تحقيق إنتاج أو خدمة أو هدف معين"، التكلفة المعيارية Standard Cost ويقصد بها ما ينبغي أن تكون عليه التكاليف عند وقوعها وذلك تحت الظروف والإمكانات السارية ويتم تحديدها مقدماً أي قبل وقوعها وعلى أساس تعتمد على إتجاهات الماضي وعلى دراسات فنية يقدمها المهندسون والمسئولون عن ضبط الإنتاج وتحليمه" ،

**التكلفة الرأسمالية "Investment Cost"** ويقصد بها "تكلفة الطاقة الإنتاجية الازمة للمشروع والتي تمثل في الأصول الثابتة المختلفة اللازمة لقيام المشروع بالإضافة إلى بعض المصاروفات التي يتحملها المشروع ولا تخدم فترة مالية واحدة بذاتها ولكنها ضرورية لقيام المشروع ككل حتى يتسعى له البدء في مزاولة نشاطه ومن ثم فهى ترتبط بایجاد المشروع وليس بالعمليات الإنتاجية".

### ثالثاً: طرق محاسبة التكاليف:

ترتبط نظم التكاليف طبقاً لطبيعة العملية الصناعية حيث توجد طريقتان رئيسيتان لمحاسبة التكاليف يتم اختيار أي منهما حسب ظروف المصنع الفنية أو يتم اختيارهما معاً إذا يستدعي الأمر ذلك وهذا طريقة المراحل الإنتاجية وطريقة الأوامر الإنتاجية: (٢٧)

#### (١) طريقة المراحل الإنتاجية:

وتشتمل هذه الطريقة المصانع التي يمر فيها الإنتاج على مراحل أو عمليات متعددة بحيث لا يمكن إنتاج السلعة إلا إذا مررت على كافة المراحل أو العمليات. كما أنه لا يمكن حساب تكلفة الإنتاج إلا إذا مررت السلعة على المرحلة الأخيرة من مراحل الإنتاج. ويتميز إنتاج هذه الصناعات بالنطبية، أي يتم إنتاج كميات كبيرة من المنتجات المشابهة في المواصفات الفنية وإحتياجات عملية التشغيل كما يتميز الإنتاج أيضاً بالإستمرارية.

ويبني نظام تكاليف المراحل على حصر تكاليف كل مرحلة إنتاجية على حدة بالاستقلال عن بقية المراحل الأخرى، ويعتبر إنتاج كل مرحلة يتم تسليمها للمرحلة التالية مادة خام للمرحلة المستلمة. وبذلك تكون "المرحلة" هي محور النظام حيث يتم تجميع وتحليل البيانات الخاصة بكل مرحلة على حدة واستخراج نصيب الوحدة الإنتاجية فيها من كل عنصر من عناصر التكاليف.

#### (٢) تكاليف الأوامر الإنتاجية:

وتشتمل هذه الطريقة المصانع التي يعتمد إنتاجها على تنفيذ طلبيات خاصة "أوامر معينة" من العملاء لها مواصفات محددة، حيث تكون مواصفات كل طلبية مختلفة اختلافاً كبيراً عن غيرها.

ويعتمد نظام تكاليف الأوامر الإنتاجية على حصر تكاليف كل أمر إنتاجي على حدة وتتبعه في كل خطوات تنفيذه حتى يتم الإنتهاء منه وتسليميه للعميل. وعلى ذلك فإن "أمر التشغيل" هو محور النظام حيث يتم تجميع وتحليل و تتبع البيانات التكاليفية الخاصة به واستخراج تكلفته كوحدة واحدة.

### رابعاً: تصميم نظام التكاليف:

هذا ولكن يتم "تصميم نظام للتكاليف" مناسب للمشروع الصناعي الصغير فلابد من الإجابة عن السؤالين التاليين وهما: ما هي منتجات المشروع التي يريد مدير المشروع حساب تكلفتها؟ وما هي الطريقة التي يتم بها قياس هذا الإنتاج؟ وبالإجابة على هذين السؤالين يظهر لنا مفهوم "دليل وحدات التكلفة" والذي يعد نقطة البداية لهذا التصميم ثم يتم

وضع "دليل لعناصر التكاليف" ثم وضع "معايير لعناصر التكاليف"، ثم "مجموعة مستندية"، ثم مجموعة دفترية، ثم مجموعة "قوائم تقارير التكاليف". أما دليل الحسابات فيشمل "حسابات الأصول - حسابات الخصوم - حسابات المصروفات - حسابات الإيرادات - حسابات النتيجة". ثم المجموعة المستندية وتشتمل على كافة المستندات الداخلية والخارجية التي يتم استخدامها في كافة معاملتها المالية سواء للشراء أو البيع أو للمصروفات أو للإيرادات أو للمدفوعات أو للمقروضات، ثم مجموعة دفاتر وتشتمل على مجموعة دفاتر يومية "عامة أو مساعدة" ومجموعة دفاتر حسابات أستاذ "عامة أو مساعدة". ثم مجموعة تقارير وتشتمل على كافة التقارير التي يتم إعدادها من المجموعة الدفترية وتشتمل على حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر والميزانية أو أي تقارير أخرى تحتاجها الإدارة وهي الهدف من النظام. هذا وسيتم شرح النقاط السابقة بالتفصيل حيث يجب أنه نلفت الانتباه أنه لا يمكن فرض نظام للتكاليف لأى مصنع على مصنع آخر لإختلاف ظروف كل منها، فنظام التكاليف نظم يتم تفصيلها حسب الظروف الداخلية لكل مصنع على حدة.

ولتسهيل وضع نظام للتكاليف سنقوم بدراسة مقوماته التي يمكن حصرها فيما يلى:

- (أ) دليل وحدات التكلفة.
- (ب) دليل عناصر التكاليف.
- (ج) معايير عناصر التكاليف.
- (د) مجموعة مستندية.
- (هـ) مجموعة دفترية.
- (و) قوائم "تقارير" التكاليف.

وسينتicipate هذه النقاط بالشرح والتفصيل كما يلى:

(أ) دليل وحدات التكلفة:

فى هذا الدليل سيتم تحديد أنواع المنتجات النهائية للمصنع وطريقة قياسها كمياً أي تحديد الوحدات التي سيقاس بها المنتج النهائى سواء كان هذا القياس بالحجم أو الوزن أو الطول أو العدد ... الخ " وكلها وحدات كمية". هذا ويشترط بصفة عامة أن تكون وحدة التكلفة منتج نهائى وتكون عينية وممثلة في كمية إقتصادية.

(ب) دليل عناصر التكاليف:

لتتحديد المقصود بدليل عنصر التكلفة نذكر أولاً تعريف التكلفة وهي "القيمة النقدية للكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية طبقاً للمقررات المعتمدة لذلك" ، ويشترط لإعتبار الجزء المستخدم عنصر تكلفة أن يتم استفادته العملية الإنتاجية "الإنتاج" من عناصر الإنتاج ومعيارية الإستخدام أى أن يتم حسب القواعد والقوانين الفنية المتعارف عليها.

وبناء على تحديد التكلفة بالمعنى السابق يتم تبويب عناصر التكاليف ويقصد بذلك "تجميع عناصر التكاليف اللاحائية في شكل مجموعات رئيسية وفرعية لتسهيل عملية تحديد تكلفة الوحدة المنتجة والرقابة على بعض أو كل العناصر التي قد يحدث بها إسراف أو ضياع وإتخاذ بعض الإجراءات المصححة لتصحيح مسار العملية الإنتاجية".

وهناك أربع تبويبات أساسية لعناصر التكاليف هي:

\* التبويب النوعي "حسب النوع" لعناصر التكاليف.

\* التبويب حسب علاقة عناصر التكاليف بوحدة الإنتاج "وحدة التكلفة".

\* التبويب حسب علاقة عناصر التكاليف بحجم الإنتاج.

\* التبويب الوظيفي لعناصر التكاليف.

#### \* التبويب النوعي لعناصر التكاليف.

حتى تصبح الوحدة المنتجة في شكلها النهائي فهي تتكلف عدة أنواع من التكاليف قد تصل إلى مئات البنود ويمكننا تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات متجانسة تشمل بند المواد "وهي كافة بنود المواد الخام سواء الرئيسية أو المساعدة التي ساهمت في الإنتاج أو المواد نصف المصنعة بالكامل بمعرفة المصنع"، أما الأجور "فتشتمل على الأجور والمكافآت وما في حكمها والتي سددت للعاملين الأساسيين أو المؤقتين. أما المصروفات "فتشتمل في كافة البنود الأخرى خلاف المواد الخام والأجور".

#### \* التبويب حسب علاقة عنصر التكاليف بوحدة الإنتاج:

تتمثل عناصر التكاليف التي تساهم في إنتاج وحدة المنتج في المصنع من عناصر تكاليف مباشرة وعناصر تكاليف غير مباشرة، أما عناصر التكاليف المباشرة "هي تلك العناصر التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بوحدة الإنتاج أو يمكن تخصيصها مباشرة على وحدة الإنتاج" وتتميز عناصر هذه التكاليف بسهولة ربطها بالوحدة المنتجة ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع هي المواد المباشرة "وهي المواد الرئيسية والهامة التي تدخل في صناعة المنتج"، والأجور المباشرة "وهي أجور عمال الإنتاج الأساسيين الذين إنتاجوا المنتج"، والمصروفات المباشرة وهي "المصروفات المباشرة والتي تخصص لمنتج معين وليس لخدمة عدة منتجات".

أما عناصر التكاليف غير المباشرة " فهي تلك العناصر التي لا يوجد بينها وبين وحدة الإنتاج ارتباط مباشر بل يستفيد بها الإنتاج بطريقة غير مباشرة لأنها لم تخصص لخدمة منتج معين بل لخدمة كافة أنواع المنتجات الأخرى أو لخدمة المصنع ككل "أى أن هذه العناصر تتميز بتنوعها ولا يمكن تخصيصها لوحدة إنتاج معينة كما أنها تساعد العناصر المباشرة على إتمام الإنتاج، حيث تتمثل في المواد غير المباشرة "وهي المواد التي لا يسهل تخصيصها على وحدة إنتاج معينة، كما أن قيمة هذه المواد بالنسبة للمواد الرئيسية تكون ضئيلة"، الأجور غير المباشرة " وهي أجور العمالة التي يصعب تحديد استفادتها الوحدة المنتجة منها بشكل مباشر" والتي تتمثل في العمالة المعاونة وعمالة الخدمات، ثم المصروفات غير المباشرة وهي المصروفات التي تحدث بصفة عامة ولا ترتبط بالإنتاج".

هذا ولإتمام عملية الفصل بين المباشر وغير مباشر بنجاح يتم الإستناد إلى ثلاثة بنود وهي درجة التصاق عنصر التكلفة بوحدة الإنتاج، سهولة أو صعوبة ربط عنصر التكلفة بوحدة الإنتاج، ثم الأهمية النسبية وقيمة عنصر التكلفة.

#### \* التبويب حسب علاقة عنصر التكاليف بحجم الإنتاج:

هذا ويعتمد هذا التبويب على تقسيم عناصر التكاليف إلى تكاليف متغيرة "وهي عنصر التكاليف التي تزيد تكلفتها بزيادة حجم الإنتاج وتقل تكلفتها بتخفيض حجم الإنتاج أي أنها تتغير بزيادة أو النقص مع زيادة ونقص حجم الإنتاج"، أما النوع الثاني وهي التكاليف الثابتة فهي "تلك التكاليف التي تظل على حالها ثابتة مع زيادة حجم الإنتاج أو تخفيض حجم الإنتاج".

أما بالنسبة للتكاليف المتغيرة فتقسم عناصر التكاليف المتغيرة إلى مواد "كافحة أنواع المواد الخام عناصر متغيرة لأنها تزيد بزيادة الإنتاج وتقل بتخفيض الإنتاج"، ثم الأجور وتعتبر "كافحة الأجور المدفوعة - ماعدا بعض الأنواع مثل أجر عامل الأمن والسعاة - عناصر متغيرة لأنها ترتبط بزيادة وتخفيض حجم الإنتاج". هذا وتتميز هذه العناصر بأن نصيب الوحدة منها لا يتغير بل يعتبر ثابتاً.

أما عناصر التكاليف الثابتة فهي تلك العناصر التي "ترتبط بالزمن كما أن نصيب الوحدة المنتجة يتغير مع تغير حجم الإنتاج وهذا يعني أن زيادة الإنتاج تخفض من تكلفة الوحدة وخفض الإنتاج يرفع من تكلفة الوحدة"، وهي بذلك تمثل الطاقة التي يجب أن تستغلها الإدارة وكلما إنخفض نصيب الوحدة المنتجة منها كلما دل ذلك على زيادة الإنتاج وكفاءة الإدارة.

وهناك العديد من الفوائد والاستخدامات المختلفة لتحليل عناصر التكاليف إلى عناصر تكاليف متغيرة وعناصر تكاليف ثابتة فتمثل في التسuir في ظل ظروف مختلفة والتخطيط المستقبلي للمشروع الصناعي الصغير وأيضاً إتخاذ بعض القرارات في الوقت والمكان المناسب.

#### • التبويب الوظيفي لعناصر التكاليف "حسب الأنشطة":

بصفة عامة هناك ثلاثة أنشطة "وظائف لأى مشروع هم وظيفة الإنتاج، وظيفة التسويق، ثم وظيفة الإدارة والتمويل". هذا ومع تعدد عناصر التكاليف نجد أن هناك عناصر تكاليف تخدم نشاط الإنتاج وعناصر تكاليف تخدم نشاط التسويق "البيع" وعناصر تكاليف تخدم الإدارة.

أما تكاليف نشاط الإنتاج "فتشتمل على أجور عمال الإنتاج وخدمة الإنتاج والمواد الخام الازمة للإنتاج ومصروفات الإنتاج" ويمكن تحليلها إلى مواد إنتاجية "وهي المواد الخام الرئيسية للإنتاج"، والأجور الإنتاجية" وهي أجور عمال الإنتاج والخدمات الإنتاجية"، والمصروفات الإنتاجية "وهي مصروفات الإنتاج مثل إيجار المصنع وتأمين الآلات وقطع الغيار والإصلاح والصيانة وإستهلاك الآلات"، هذا ويمكن تحليل هذه التكاليف أيضاً إلى تكاليف متغيرة وتشتمل على المواد والأجور وجاء من المصروفات المتغيرة وتكاليف ثابتة وهي جزء من المصروفات فقط.

أما تكاليف نشاط التسويق فتشتمل على "مواد تسويقية - وهي مواد اللف والحرز والتعبئة والتغليف، أجور تسويقية - وهي مهايا وأجور رجال البيع والعمولات التي يحصل عليها المندوبون - مصروفات تسويقية - وتشتمل على إيجار المعارض ومصروفات الدعاية والإعلان وإستهلاك أصول المعارض ومصاريف نقل البضائع".

هذا ويمكن تحليل هذه التكاليف أيضا إلى تكاليف متغيرة وتشمل المواد والأجور وجزء من المصروفات المتغيرة وتكاليف ثابتة وهي جزء من المصروفات فقط.

أما التكاليف الإدارية والتمويلية، فتشتمل على أجور الإداريين والمحاسبين والأدوات الكتابية وإستهلاكات الأثاثات والأدوات المكتبية، وبدلات السفر وإنفاقات العاملين وفوائد القروض ومصاريف البنوك... وغيرها.

هذا وتعتبر كل التكاليف الإدارية والتمويلية تكاليف ثابتة ولا يتم تحليتها إلى تكاليف متغيرة وثابتة بل تعامل كلها على أنها تكاليف ثابتة لأنها غير مرتبطة بتغير حجم الإنتاج كما أنها تعتبر في الوقت نفسه تكاليف غير مباشرة.

وتكون فوائد التحليل السابق في عملية تقييم أداء الأنشطة المختلفة وذلك إذا واجه المصنع إنخفاض في الأرباح أو حق خسائر فبتحديد مواطن ارتفاع التكاليف سواء الإنتاجية أو التسويقية أو الإدارية يمكن إصدار الحكم بعد تحليل عناصر التكاليف لتحديد مواطن الضعف ومحاولة علاجه، أيضا يستخدم هذا التحليل إذا رغبت الإدارة، في تخفيض التكلفة الكلية للوحدة المنتجة وذلك إذا لاحظت ارتفاعها بشكل يصعب معه المنافسة في السوق فيتم التركيز على أحد الجوانب الإنتاجية "الفنية" أو التسويقية أو "الإدارية" وذلك بعد تحديد نصيب الوحدة المنتجة من كل نشاط، أيضا يستخدم التحليل السابق لإجراء نوع من الرقابة على عناصر التكاليف حيث أن لكل صناعة أو مهنة معايير معينة تسير عليها فتكاليف التسويق تمثل نسبة منوية من الإنتاج وكذلك التكاليف الإدارية وإذا زادت هذه النسبة عن المعدلات المتعارف عليها كان هناك إسراف أو ضياع في التكاليف.

هذا ومن تحديد المقصود بالتكلفة وتحديد تبويبات عناصر التكلفة يمكن وضع دليل مفصل بعناصر التكاليف يتناسب مع طبيعة العمل بالمصنع.

#### (ج) معايير عناصر التكاليف:

لإتمام عملية الرقابة الفعالة على عناصر التكاليف لابد أن تكون هناك معايير مسبقة فنية أو مقاييس موضوعة مسبقاً فيتم استخدامها للرقابة على النتائج الفعلية حيث يتم وضع معايير للكميات المستخدمة من المواد ومعايير لعدد الساعات اللازمة لإنتاج منتج معين ثم معايير لتحديد نسبة المصروفات التي يتم إضافتها لتحديد تكلفة منتج معين. مما تقدم يمكن تصميم أنظمة التكاليف لتحديد تكلفة الوحدة المنتجة تحديداً صحيحاً مبني على تقييم الأداء الفعلى حيث يتم ذلك عن طريق مقارنة النتائج الفعلية للتکاليف بما يجب أن تكون عليه تكلفة الوحدة "حسب الأصول الفنية المتعارف عليها". ثم تحديد الإحرافات ومعرفة مواطن الضعف وسبب ارتفاع التكاليف وبالتالي تتحقق الرقابة على التكاليف كأحد أهداف نظام التكاليف.

(د) المجموعة المستندية:

"هي تلك الإشارات والأذون والنماذج التي تنشر في أرجاء المصنع ويتداولها الأفراد حسب خط سير معين لاستيفاء بياناتها وتهدف هذه المستندات لتجميع البيانات عن الإنتاج وعنصر التكاليف تمهدًا لبدء عملية تسجيلها بالدفاتر".

هذا ويجب أن تتميز المجموعة المستندية بالبساطة والوضوح عند تصميم المستند، كما يجب عدم الإكثار من المستندات وقصرها على العدد الضروري، أيضاً مراعاة وصول المستندات لمن هم في حاجة إليها، ثم زيادة الوعى لدى جميع العاملين بأهمية هذه المستندات.

وبصفة عامة يجب أن تكون هناك مستندات تغطي الإنتاج منذ بدء التشغيل حتى يصبح إنتاجاً تاماً ويسلم للمخازن، المواد الخام منذ بداية شرائها حتى صرفها للإنتاج، الأجور منذ تعيين العامل حتى سداد الأجر، المصروفات منذ الالتزام بالمصروف حتى سداده، ثم المخازن سواء كانت مواد خام أو إنتاج تام منذ عملية الإستلام حتى عمليات الصرف.

(هـ) المجموعة الدفترية:

هناك حد أدنى للمجموعة الدفترية الواجب وجودها لتحقيق أهداف نظام التكاليف من حيث كونه نظام تحليلي يرتبط بعناصر التكاليف الثلاث وهي المواد والأجور والمصروفات حيث يتمثل في الدفاتر التالية:

\* دفتر أو سجل لتحليل المواد المستخدمة:

ويتم بهذا الدفتر تحليل المواد المستخدمة سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة، أو تحليلها على المنتجات التي استفادت منها أو على أوامر التشغيل التي صرفت عليها أو تحويلها حسب الأنشطة "إنتاجية - تسويقية - إدارية".

\* دفتر أو سجل لتحليل الأجور:

ويتم تحليل الأجور إلى أجور مباشرة أو غير مباشرة، أو تحليلها على المنتجات التي استفادت منها أو على أوامر التشغيل أو تحليلها حسب الأنشطة "إنتاجية - تسويقية - إدارية".

\* دفتر أو سجل لتحليل المصروفات:

ويتم تحليل المصروفات إلى مصروفات مباشرة أو غير مباشرة أو تحليلها على المنتجات التي استفادت منها أو تحليلها على أوامر التشغيل أو تحليلها حسب الأنشطة "إنتاجية - تسويقية - إدارية".

(و) قوائم التكاليف "التقارير":

يهدف أي نظام للتکاليف إلى تحديد متوسط تكلفة الوحدة المنتجة ولذلك يتطلب الأمر إعداد كشف أو قائمة بالتكاليف يتم قسمه إجمالی هذه القائمة على عدد الوحدات المنتجة لاستخراج نصيب الوحدة من التكاليف.

هذا ويمكن تعريف قائمة التكاليف بأنها "تقرير عن التكاليف تعد أما لحجم معين من الإنتاج ثم إنتاجه أو لأمر ثم إنتاجه، ولفترة معينة يمكن أن تكون شهراً أو ربع سنة أو سنة وتحتفل شكل القائمة تبعاً لهدف وطبيعة إعدادها ولكن يمكن الهدف الرئيسي في تحديد نصيب الوحدة من التكاليف الفعلية ومكوناتها بالتحليل حتى يمكن الرقابة على ماتم فعلاً إذا ما قورنت بالمعايير الموضوعة.

هذا وسوف نقتصر هنا على عرض نظرية التكاليف وقائمة التكاليف الكلية التي تناولت بتحميل كافة التكاليف على الوحدات المنتجة حيث يمكن حساب متوسط التكلفة الإجمالية للوحدة بالمعادلة الآتية:

$$\text{متوسط التكلفة الإجمالية للوحدة} = \frac{\text{اجمالى التكاليف}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$$

$$\frac{\text{التكاليف الإنتاجية} + \text{التكاليف التسويقية} + \text{التكاليف الإدارية}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$$

$$\frac{\text{التكاليف المتغيرة الإنتاجية} + \text{التكاليف الثابتة الإنتاجية} + \text{التكاليف المتغيرة التسويقية}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$$

$$+ \frac{\text{التكاليف الثابتة التسويقية} + \text{التكاليف الإدارية}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$$

هذا وتأخذ قائمة التكاليف الشكل التالي:

شكل رقم (٩)  
قائمة التكاليف الكلية

عن الفترة من / / إلى / /

البيان	جزئي جنيه	فرعي جنيه	كلى جنيه
<b>١- التكاليف الصناعية المباشرة:</b>			
المواد المباشرة.			
الأجور المباشرة.			
المصروفات الصناعية المباشرة.			
التكلفة الأولية.			
<b>٢- التكاليف الصناعية غير المباشرة:</b>			
المواد غير المباشرة.			
أجور عمال الصيانة.			
أجور المشرفين.			
أجور المساعدين.			
القوى المحركة.			
الإضاءة(المصنع).			
الإيجار.			
إهلاك الآلات.			
التأمين على المصنع.			
مصروفات صناعية مختلفة.			
<b>٣- إجمالي التكلفة الصناعية (٢+١).</b>			
<b>٤- تكاليف الخدمات التسويقية:</b>			
عمولة المبيعات.			
مصروفات نقل.			
الإعلان والدعاية.			
إيجار محلات وعارض البيع.			
مرتبات البائعين.			
اضاءة المعرض.			
<b>٥- تكلفة المبيعات (٤+٣).</b>			
<b>٦- تكاليف الخدمات الإدارية:</b>			
إضاءة.			
مرتبات.			
إيجار مبني الإدارة.			
المصروفات الإدارية المختلفة.			
التكلفة الكلية (٦+٥).			

ما سبق نجد أن تصميم نظام التكاليف يعتبر رهن باقتناع الإداره بحاجتها إليه، فإذا كانت لديها هذه القناعة فسيتم التعاون لوضع تصميم مبسط للنظام يتناسب مع حجم وطبيعة العمل بالمصنع، وبما أن نظام التكاليف يتتأثر بمجموعة من العوامل والظروف المحيطة بطبيعة العمل بالمشروع الصناعي الصغير ولذلك يجب تفصيله عليه وهذا يتطلب الإجابة على مجموعة من الأسئلة التي تعد الإجابة عليها أساس لوضع شكل وحجم نظام التكاليف والتي يمكن تحديدها كما يلى:

- (١) ما هو الهدف من إنشاء نظام التكاليف؟
- (٢) ما هو حجم المشروع الصناعي الصغير؟
- (٣) ما هو نظام التشغيل؟ هل أساسه المراحل الإنتاجية أو الأوامر؟
- (٤) مامدى اهتمام الإداره بالرقابة على التكاليف كميا ورقميا؟
- (٥) مامدى دقة النظام المحاسبي المطبق؟
- (٦) ما هو الهيكل التنظيمي للمصنع؟
- (٧) هل تكلفة نظام التكاليف المقترن تفوق الفوائد التي سيتم الحصول عليها من نظام التكاليف؟
- (٨) ما هو البديل في حالة ارتفاع تكاليف نظام التكاليف؟
- (٩) هل لدى الإداره وعي بأهمية نظم وتحليلات التكاليف في الوقت الحالى؟

ما تقدم يتضح لنا أهمية وجود نظام تكاليفي محكم بالمشروع الصناعي الصغير يساعد المشروع على النجاح في تحقيق أهدافه.

## المبحث السابع

### الموازنة التخطيطية في المشروعات الصناعية الصغيرة

#### مقدمة:

يعد التخطيط المنظم الكفاء الذي يقوم على الدراسة الشاملة لكافة أوجه النشاط للمشروع والمبني على أسس علمية بغرض تحقيق أهداف المشروع أمر تفرضه الظروف الاقتصادية لمجتمع أخذ بباب النمو ويعانى من عجز الموارد المتاحة عن الاستخدامات المستهدفة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتبعن على الإداره أن تستعين بالأدوات والوسائل التي تمكناها من القيام بمهامها ووظائفها في سبيل تحقيق أهداف المشروع بما فى ذلك من التنبؤ بالمستقبل باعداد الخطط والسياسات البديلة والمفاضلة بينها للوصول إلى خطة شاملة متناسقة متوازنـة لكافة نواحي النشاط سواء أكان ذلك في الأجل القصير أو الأجل الطويل والتحقق من مدى مطابقة التنفيذ الفعلى لما هو مخطط ومطابقة الأداء الفعلى المحقق بما هو محدد مقدما وإكتشاف الإنحرافات أو لا بأول وذلك لإتخاذ الإجراءات العلاجية المصححة في الوقت المناسب الذى لا يترتب عليه التأثير على مسار المشروع وبقاوئه فى دنيا الأعمال هذا إلى جانب إستقراره ونموه.

هذا وتعتبر الموازنة التخطيطية أحد عناصر عملية التخطيط فى المشروعات الصناعية الصغيرة، بل هي الصفة الموجهة فى التخطيط لأنها الصفة الوحيدة القادرة على إكساب عملية التخطيط إمكانية التنفيذ، إلى جانب قدرتها على تحسين الأهداف وجعلها واضحة تماما عند تحديد هذه الموازنة للهدف المطلوب فى صورة رقمية بالإضافة إلى قدرتها على تحديد متطلبات تحقيق هذا الهدف من الموارد المختلفة (عمالة - آلات - خامات ...) فى صورة رقمية.

هذا إلى جانب كون الموازنة التخطيطية تعتبر خير وسيلة للاتصال حيث يمكن عن طريقها التنسيق بين المجهودات المختلفة لتحقيق أهداف المشروع وذلك عن طريق إمداد صاحب المشروع ومديره بكل دقائق مشروعه ودراسة الإنحرافات التي قد تحدث في الوقت المناسب، مع ما تتيحه الموازنة أيضا من لا مركزية المسؤولية ومركزية الرقابة عن طريق تفویض السلطات وتحديد المسؤوليات بالإضافة إلى ذلك فإن تحضير الموازنة يتتيح فرصة التعرف على المشاكل المنتظر حدوثها خلال فترة الموازنة الأمر الذي يتطلب معه عرض تلك المشاكل وفحصها والعمل على تفادى وقوعها خلال تنفيذ الخطة ودراستها فى وقت مبكر بدلا من الانتظار حتى يتم مواجهتها مستقبلا دون إعداد الطرق والوسائل التي تمكـن من هذه المواجهة بكفاءة وجـارة.

ومما تقدم نجد أن الموازنة تعطى وتضفي العديد من المزايا على المشروعات التي تستخدمها ومنها التأكيد من سير العمليات وفقاً لما هو مخطط، تحقيق أكبر قدر من الأرباح وذلك بالإستخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة إلى جانب تحقيق التوازن المالي بتوفير جميع الاحتياجات النقدية في الوقت المناسب، ترشيد الرقابة عن طريق الموازنة وذلك لتحقيق الأهداف الموضوعة مع ما يترتب على ذلك من ضغط للإسراف والتغلب على الضياع، تحقيق الكفاية عن طريق محاربة الإنحرافات السالبة وتنمية الإنحرافات الموجبة، إجراء التنسيق التام بين كل أجزاء وأطراف المشروع بحيث يتم التنفيذ وفق برنامج وجدول زمني معين وتوقيت متناغم بين الأنشطة بعضها والبعض الآخر، إمكانية إتاحة مبدأ الإدارة بالاستثناء مما يساعد صاحب المشروع على التركيز على المشاكل الجوهرية، إمداد الإدارة بالمعايير الازمة التي تمكناها من قياس كفاءة الأداء الفعلى وتطبيق مبدأ محاسبة المسئولية عند تحديد مسببات الفروق، ثم إعطاء المشروع إطار واضح يستطيع أن يعمل من خلالها فتتولد لديه الثقة في ثبات خطواته وفعاليتها نحو تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً.

هذا مع ضرورة الانتباه إلى وجود نظام للحوافز الإيجابية والسلبية بالمشروع يراعى فيه العديد من الإعتبارات منها زيادة الإنتاج، خفض التكاليف عن معدلات الأداء، ضبط الجودة في حدود المستويات المقررة ثم المحافظة على الآلات والمعدات مما يؤدي إلى خفض مصاريف الصيانة وتقليل الأعطال وغيرها من العوامل.

مما سبق يتضح مدى أهمية وجود موازنة تخطيطية للمشروع الصناعي الصغير، ولا تغلى الباحثة إذا قالت أن الموازنة تعد من ضمن عوامل نجاح المشروع وإستمراره.

## أولاً: مفهوم الموازنة وأنواعها

### (١) مفهوم الموازنة:

هناك العديد من التعاريف للموازنة نذكر بعض منها على سبيل المثال وليس لا على سبيل الحصر: (٢٨)

(أ) الموازنة هي "قائمة رقمية تحتوى على بيانات ومعلومات اقتصادية عن"

الأهداف التي ترحب الإدارة في تحقيقها خلال فترة مالية مقبلة، وهي بذلك تمثل ترجمة كمية مالية لكل الأساليب والإجراءات التي يتم استخدامها لإنجاز تلك الأهداف. أى أن الموازنة، تعنى التنبؤات المبنية على التقدير لما ينبغي أن تكون عليه صورة النشاط فى الفترة المقبلة، ويستخدم تعبير الموازنة التخطيطية وذلك لإرتباطها بالتحطيط.

(ب) تعرف أيضاً بأنها "الخطة التي تقرها إدارة المشروع للتعبير عن أهدافه لفترة مستقبلية، مترجمة في شكل كمي مالي، وتعد الموازنة التخطيطية عادة عن سنة كاملة إلى جانب أنها تحتوى على تقسيم ربع سنوى أو شهري، كما أنها تعتبر أداة رئيسية من الأدوات الرقابية التي تساعد الإدارة فى تحقيق أهداف المشروع المختلفة".

(ج) الموازنة هي خطة شاملة تتعلق بالمستقبل ترتكز على الخطة العامة للدولة وعلى إمكانيات المشروع، وتنبني على تقديرات كمية وقيمية لبرامج وأنشطة المشروع، والتي يتم وضعها من قبل المسؤولين لضمان متابعة مستمرة للتنفيذ وإيجاد الإجراءات المصححة في الوقت المناسب بما يؤدي إلى تحقيق الكفاية.

(د) الموازنة أسلوب بمقتضاه يتم وضع تقديرات للعمليات المستقبلية خلال فترة زمنية محددة في صورة خطة مالية شاملة تتخذ كأداة رقابية يتم على أساسها متابعة وتقدير الأداء.

(هـ) الموازنة هي أسلوب بمقتضاه يتم وضع تقديرات كمية وقيمية لبرامج وأنشطة المشروع لفترة مستقبلة في ضوء خطة شاملة متسبة، يتم وضعها في ضوء الخطة العامة للدولة ومتطلبات وظروف الوحدة ويرتبط بها المسؤولون والمنفذون في الوحدة، ويتخذونها هدفاً يتم على أساسه التنفيذ ومتابعة النتائج الفعلية والرقابة عليها، وبذلك تتمكن الإدارة من اتخاذ القرارات المصححة لمعالجة الانحرافات وتحقيق الكفاية القصوى.

مما تقدم نجد أن كل التعريفات السابقة ترتكز على كون الموازنة:

\* خطة مالية شاملة محددة مقدماً.

\* تقدير للإيرادات والتكاليف عن فترة مستقبلية.

\* أداة للرقابة على نشاط المشروعات وتقدير للأداء.

\* أداة لقياس معدلات نمو المشروعات.

## (٢) أنواع الموازنات:

ونظراً لشمول الموازنة على مجموعة من البيانات والمعلومات التقديرية الاقتصادية فإن هذه البيانات والمعلومات قد تكون مرتبطة بعمليات التشغيل خلال السنة القادمة وهي بذلك تشمل على عمليات الإنتاج والبيع وشراء عوامل الإنتاج، أو تكون مرتبطة بعمليات التوسيع في المنشأة أو إحلال وتجديد الأصول، أو إضافة خطوط إنتاج جديدة.

وبناءً على التصنيف السابق للبيانات والمعلومات التي تتضمنها الموازنة يمكن تقسيم الموازنة إلى:

- (أ) الموازنة التخطيطية الجارية "موازنة التشغيل".
- (ب) الموازنة الرأسمالية.

### (أ) الموازنة التخطيطية الجارية: "موازنة التشغيل"

ويطلق عليها أحياناً الموازنة الجارية أو موازنة التشغيل وجميعها تحمل نفس المعنى، ويعكس هذا النوع من الموازنات عمليات التشغيل ونتائج الأعمال لمدة سنة واحدة لذلك يطلق عليها كذلك موازنة تخطيطية قصيرة الأجل نظراً لأن التقديرات التي تحتويها الموازنات تغطي سنة مالية واحدة فقط.

ويغطي هذا النوع من الموازنات:

- \* عمليات الإنتاج.
- \* عمليات البيع.
- \* عمليات شراء الخامات.
- \* عمليات استخدام العمالة.

### (ب) الموازنة الرأسمالية:

ويطلق عليها أحياناً الموازنة الاستثمارية ويعكس هذا النوع من الموازنات عملية إضافة استثمارات جديدة للمشروع كإضافة خط إنتاج جديد أو إحلال الآلات والمعدات الجديدة محل آلات قديمة بليت أو تطوير الآلات والمعدات وكلها عمليات تحتاج إلى أموال كثيرة وتؤثر مثل هذه الموازنات على صورة المشروع خلال السنوات القادمة لذلك تعبر هذه الموازنات عن التخطيط طويل الأجل لأنها تحتوى على عمليات تؤثر على حياة المشروع كلها.

ويغطي هذا النوع من الموازنات:

- \* عمليات التوسيع في الأصول.
- \* عمليات الإحلال والتجديد للأصول.
- \* عمليات التحسينات والتطوير للجوانب الفنية.
- \* عمليات إنشاء مشروعات جديدة.

وبوجه عام يجب أن نلتف النظر لاختلاف طبيعة الموازنة الجارية عن الموازنة الاستثمارية من حيث اختلاف أسلوب إعداد كل منها، فأسلوب شراء خامات لاستخدامها خلال سنة لإنتاج كمية معينة من الإنتاج يختلف عن أسلوب شراء الآلات والمعدات أو إنشاء مصنع أو ورشة، فالمخاطر وإرتفاع قيمة شراء الآلات والمعدات يجعل متخذ القرار يفكر بأسلوب مختلف تماماً عند شراء خامات التشغيل.

**ثانياً: المبادئ التي يترکز عليها نجاح إعداد الموازنة وحدودها ومراحل وضعها**

**(١) المبادئ التي يرتكز عليها نجاح إعداد الموازنة:**

(أ) مبدأ شمول الخطة.

(ب) مبدأ التصاق خطط الموازنة بالهيكل التنظيمي للمشروع.

(ج) مبدأ مشاركة كل العاملين بالمشروع في وضع وإعداد الخطة.

(د) مبدأ إلتقاء المنفذين بالأهداف وتأييدهم لها.

(هـ) مبدأ التعمق في تفاصيل الأنشطة المحددة مقدماً.

(و) مبدأ الارتباط بفترات رقابية.

(ل) مبدأ الارتكاز على جداول زمنية.

(م) مبدأ توفير الحوافز.

(ن) مبدأ الاستعداد لوضع خطط بديلة.

(ى) مبدأ الربط بين الموازنة الجارية والموازنة الاستثمارية.

**(٢) حدود استخدام الموازنة:**

(أ) تعرض الموازنة لعدم الواقعية أو المغالاة في وضع التقديرات.

(ب) خصوصيّتها لعنصر التقدير الشخصي.

(ج) اعتمادها على مدى تقديم نظم محاسبة التكاليف المستخدمة.

(د) وجود إدارة واعية تقدم الدعم والتحفيز المستمر للقائمين على التنفيذ.

**(٣) مراحل وضع الموازنة:**

يمر وضع الموازنة بمجموعة من المراحل يمكن إجمالها فيما يلى:

(أ) مرحلة تحضير الموازنة على الأساس العيني.

(ب) مرحلة ترجمة الأساس العيني إلى أساس مالي.

(ج) مرحلة وضع خطة التوازن النقدي.

هذا وقد قسم النظم المحاسبي الموحد الموازنة إلى ما يسمى "موازنة عينية ثم مالية ثم نقدية"، وبوجه عام لا يفضل تسمية "موازنة لكل مرحلة حتى لا يتبدّل إلى الذهن وجود أكثر من موازنة من الموازنات، فالموازنة هي خطة رئيسية واحدة يتم تحضيرها على مراحل تتّسّس على تقديرات أو خطوط فرعية تستوجب إجراء التنسيق بين كل إدارات وأقسام المشروع، حيث يتم وضع التقديرات "العينية" أولاً ثم تترجم إلى "مالية"، أما تقديرات "الخطة النقدية" فهي جزء من الموازنة يوضح لنا حركة النقدية من تحصيل وصرف وما يترتب عليها من وجود عجز في التمويل أو زيادة في موارد النقدية، وذلك حتى تتمكن الإدارة الوعية من تدبير العجز في الوقت المناسب، أو إستثمار الزيادة في أصل يدر ربحاً يعود بفائدة أكبر على المشروع.

ومما تقدّم يمكن وضع مفهوم للموازنة العينية والمالية والنقدية كما يلى:

(أ) **الموازنة العينية:**

"هي تعبير عن مجموعة من العلاقات العينية قبل ترجمتها إلى قيم نقدية حيث تتضمّن البرنامج الإنتاجي مع ربطه بالطاقة الإنتاجية للوحدة مع بيان المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتحقيق أهداف الإنتاج بالإضافة إلى بيان بالإحتياجات الخاصة بالقوى العاملة.

(ب) **الموازنة المالية:**

"هي الترجمة المالية للموازنة العينية وذلك في شكل نقدية توضع في ضوء الخطة التمويلية للوحدة".

(ج) **الموازنة النقدية:**

"هي تنبؤ بالمقدّمات والمدفوعات النقدية للوحدة، لمساعدة الإدارة على المحافظة على مركزها النقدي، ويتحقق ذلك بدراسة الوضع التمويلي للوحدة للإستفادة بما يتوافر لديها من أرصدة نقدية وإستثمارها بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب وأيضاً توفير الاحتياجات النقدية للوقت الذي يقل فيه الرصيد النقدي عن احتياجات ومتطلبات الوحدة.

### **ثالثاً: طبيعة البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الموازنة ومصادر الحصول عليها**

#### **(١) طبيعة البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الموازنة:**

تعد الموازنة الجارية تعبير عن التنبؤات لكافة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية والإدارية المتوقعة خلال السنة القادمة، لذلك يجب الحصول على كافة البيانات والمعلومات عن الوضع الحالى لهذه الأنشطة حتى يتتوفر لنا الأساس العلمي للتنبؤ الصحيح وهذه البيانات والمعلومات هي:

(أ) بيانات ومعلومات عن النشاط الإنتاجي وهي تمثل بيانات عن الإمكانيات الإنتاجية المتاحة مثل:

- \* بيانات عن نوعية المنتجات ومواصفاتها.
- \* بيانات عن الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج الموجودة.
- \* بيانات عن إنتاجية كل آلة أو معدة.
- \* بيانات عن مراحل وخطوات العملية الإنتاجية.
- \* بيانات عن نوعية العمالة الإنتاجية ومهاراتهم وعدهم.
- \* بيانات عن مخزون الخامات ومخزون الإنتاج التام.
- \* بيانات عن نوعية الخامات المستخدمة ومواصفاتها الفنية.
- \* بيانات عن الكميات التقديرية من الخامات اللازمة لإنتاج كل منتج من المنتجات.
- \* بيانات عن تكاليف الإنتاج الصناعية (مواد - أجور - مصروفات).
- \* بيانات عن التالف والفاقد المسروق به في الخامات.

(ب)

بيانات ومعلومات عن النشاط التسويقي (البيعي):

وهي تمثل بيانات عن الإمكانيات التسويقية المتاحة مثل:

- \* بيانات عن عدد معارض البيع وأماكنها.
- \* بيانات عن الطاقات البيعية لكل معرض.
- \* بيانات عن نوعية عمال التسويق ومهاراتهم وعدهم.
- \* بيانات عن مستوى المنطقة الموجود بها المعرض.
- \* بيانات عن أسعار بيع المنتجات للشركات المنافسة.
- \* بيانات عن طريقة البيع هل نقداً أم بالتقسيط؟
- \* بيانات عن احتياجات السوق من المنتجات ومواصفاتها وذلك بناء على دراسة السوق.
- \* بيانات عن طبيعة العملاء و موقف تعاملهم مع المصنع.
- \* بيانات عن الأصول الثابتة موزعة على المعارض.
- \* بيانات عن التكاليف التسويقية.

- (ج) بيانات ومعلومات عن النشاط الإداري والتمويلى:  
وهي تمثل بيانات عن الإمكانيات الإدارية والتمويلية المتاحة مثل:
- \* بيانات عن عدد العاملين بالإدارة وتوظيفاتهم.
  - \* بيانات عن القروض التي حصلت عليها وفوائدها.
  - \* بيانات عن طبيعة وأنواع المصاريف الإدارية.
  - \* بيانات عن الأصول الثابتة بالإدارة.
  - \* بيانات عن التكاليف الإدارية.
  - \* بيانات عن التكاليف التمويلية.

## (٢) مصادر الحصول على البيانات والمعلومات:

تنوع مصادر الحصول على البيانات والمعلومات حسب طبيعة البيان هل هو إنتاجي أم تسويقى أم إدارى، كذلك تختلف مصادر الحصول على البيانات حسب حداثة المصنوع أو الورشة التي تعد لها الموازنة وبصفة عامة يمكن تحديد مصادر البيانات والمعلومات فى:

(أ) المجموعة الدفترية والتقارير للسنوات السابقة.

(ب) دراسة وحصر الواقع العملى من خلال الزيارات الميدانية.

(ج) الخبرة الشخصية للمسئولين.

(د) التجارب العملية.

(هـ) الاستثمارات والأساليب العلمية.

وفيما يلى شرح لكل مصدر من هذه المصادر:

(أ) المجموعة الدفترية والتقارير للسنوات السابقة:

تصور البيانات الموجودة بالدفاتر وتقارير السنوات السابقة محدث فعلا، فهى تمثل بيانات تاريخية سابقة يمكن الإسترشاد بهذه البيانات لوضع خطة لتقديرات السنة القادمة، لأن هذه البيانات تعطى صورة فعلية لما تم ونتائج الأعمال خلال السنوات الماضية وأنه فى حالة دراسة مجموعة من البيانات تغطى ثلاثة أو أربعة سنوات ماضية يمكن إعطاء تصور أو إتجاه لما يمكن أن تكون عليه خلال سنة مقبلة.

وعلى ما تقدم يمكن القول أن البيانات التاريخية السابقة هي نقطة إنطلاق أو نقطة بداية لوضع تقديرات أو تصور لما يمكن أن تكون عليه السنة القادمة وذلك بعد إدخال بعض التعديلات تعكس ظروف الأحوال المتوقعة.

(ب) الزيارات الميدانية:

ويمكن الاعتماد عليها إذا لم تكن لدينا بيانات سابقة أو لم تكن هذه البيانات كاملة لوضع الموازنة التخطيطية فليس أمام المخطط ومتخذ القرار من سبيل إلا القيام ببعض الزيارات الميدانية للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة من مصادرها الأصلية فى المصنع ذاته.

ويعد هذا الأسلوب أحد الأساليب الهامة لجمع البيانات والمعلومات حيث يعطى لنا صورة مفصلة عن الوضع الحالى والإمكانيات الحالية المتاحة وهى تغير بذلك الأساس لعملية التخطيط لفترة قادمة.

(ج) **الخبرات الشخصية:**

وتعد مصدرا هاما من مصادر الحصول على البيانات والمعلومات حيث لا يمكن إغفال الخبرة الشخصية عند وضع التقديرات الخاصة بالموازنة نظرا لأن الموازنة تمثل تنبؤا بما سيكون عليه الحال لسنة قادمة.

هذا وتفيد الخبرات الشخصية فى الحصول على بيانات عن أفضل المواد الخام التى يتم استخدامها وعلى مهارات العاملين وعلى كيفية التغلب على مشاكل الإنتاج أو كيفية إنتاج منتج بمواصفات معينة وكلها أمور لا يمكن إغفالها لإتمام الموازنة.

(د) **التجارب العملية:**

قد تحتاج المنشأة إلى بيانات فنية عن طرق إنتاج وإحتياجات منتج جديد لم يسبق إنتاجه، وهذه البيانات لازمة لإتمام الموازنة وقد يكون السبيل الوحيد للحصول على هذه البيانات هو إجراء تجارب عملية ويتم من واقع هذه التجربة الحصول على البيانات والمعلومات الفنية اللازمة لوضع التنبؤات بالموازنة.

(ه) **الاستشارات والأساليب العلمية:**

فى بعض الأحيان لا يمكن توفير كافة البيانات والمعلومات عن الأنشطة الإنتاجية والتسويقية والإدارية من خلال الإمكانيات والمصادر الداخلية للمنشأة، لذلك يمكن الاستعانة بخبراء من الخارج أو مكاتب استشارية لتقديم هذه الخدمة، خاصة عند بدء نشاط المنشأة وعدم وجود بيانات تاريخية" أو عند إنتاج منتج جديد أو تقديم خدمة جديدة.

## رابعاً: مكونات الموازنة التخطيطية الجارية

- لمعرفة مكونات الموازنة التخطيطية الجارية لابد من تحديد مجموعة الموازنات التخطيطية الفرعية وذلك من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة تتمثل فيما يلى:
- \* موازنة المبيعات: ما هي كمية المبيعات المتوقع بيعها خلال السنة القادمة وقيمتها البيعية؟ وما هي توقيتات البيع؟
  - \* موازنة الإنتاج: ما هي كمية وشكلة الإنتاج الواجب إنتاجها لتحقيق كمية المبيعات المتوقع بيعها والتوفيق بينها وبين توقيتات التي يتم فيها الإنتاج؟
  - \* موازنة احتياجات الإنتاج من المواد الخام: ما هي أنواع الخامات الكمية الواجب استخدامها لتحقيق كمية الإنتاج الواجب إنتاجها؟
  - \* موازنة مشتريات المواد الخام: ما هي أنواع الخامات التي سيتم شراؤها وكميات وقيمة المشتريات لتوفير الخامات اللازمة للإنتاج وتوفيقها مع توقيتات الشراء؟
  - \* موازنة الأجور: ما هي قيمة أو تكلفة أجور عمال الإنتاج الذين سيحصلون عليها مقابل تحقيق كمية الإنتاج؟ أي، ما هي عدد ساعات العمل اللازمة لتحقيق كمية الإنتاج ومعدل أجر العامل في الساعة؟
  - \* موازنة التكاليف الصناعية غير المباشرة: ما هي قيمة التكاليف الصناعية غير المباشرة وبنودها المختلفة اللازمة لسنة قادمة لتحقيق كمية الإنتاج؟
  - \* موازنة التكاليف التسويقية: ما هي قيمة التكاليف التسويقية المتوقع حدوثها خلال السنة القادمة لتحقيق رقم المبيعات المتوقع؟
  - \* موازنة التكاليف الإدارية والتمويلية المتوقع حدوثها خلال السنة القادمة لتأدية كافة الأنشطة الإدارية؟
  - \* الموازنة النقدية: ما هو موقف السيولة المتوقع أن تكون عليه السنة القادمة؟ أو ما هي المتطلبات النقدية والمدفوعات النقدية المتوقع حدوثها في ضوء الموازنات السابقة تحديدها؟
  - \* قائمة التكاليف الصناعية: ما هي إجمالي التكاليف الصناعية للإنتاج في ضوء تقديرات موازنة المواد الخام أو موازنة الأجور وموازنة التكاليف الصناعية غير المباشرة؟
  - \* قائمة الدخل: ما هو الربح المتوقع تحقيقه السنة القادمة في ضوء تقديرات موازنة المبيعات وقائمة التكاليف الصناعية وموازنة التكاليف التسويقية وموازنة التكاليف الإدارية والتمويلية؟

\* قائمة المركز المالي: ما هو أثر العمليات السابقة "الظاهرة في الميزانيات السابقة" على عناصر الأصول والخصوم رأس المال؟

ومما سبق نجد أن الميزانية التخطيطية تتكون من ميزانيات فرعية تجبي على إحدى عشر سؤالاً تشكل في مجموعها الإطار العام للميزانية.

هذا ويمكن من خلال دراسة الميزانيات الفرعية السابقة تصنيفها أو تقسيمها إلى ثلاثة أنواع حسب طبيعة البيانات والمعلومات التي تظهر بها:

(١) ميزانيات تجبي على الإيرادات:

وهي تتمثل في ميزانية المبيعات حيث تحدد لنا إيرادات المبيعات السنوية المتوقعة.

(٢) ميزانيات تجبي على التكاليف:

وتتمثل في الميزانيات الفرعية الآتية:

(أ) ميزانية الإنتاج.

(ب) ميزانية احتياجات الإنتاج من المواد الخام.

(ج) ميزانية مشتريات المواد الخام.

(د) ميزانية الأجور.

(هـ) ميزانية التكاليف الصناعية غير المباشرة.

(و) ميزانية التكاليف التسويقية.

(لـ) ميزانية التكاليف الإدارية والتمويلية.

(٣) ميزانيات تجبي على نتيجة الأعمال والمركز المالي:

وتتمثل في القوائم الفرعية الآتية:

(أ) قائمة التكاليف الصناعية.

(ب) قائمة الدخل.

(ج) الميزانية النقدية.

(د) قائمة المركز المالي.

هذا وسيتم إلقاء المزيد من الضوء على الميزانيات السابقة: (٢٩)

(١) ميزانية المبيعات:

تعد كمية وقيمة المبيعات المتوقع تحقيقها خلال السنة القادمة العامل

الرئيسي للتنبؤ الذي تعتمد عليه إعداد الميزانية التخطيطية بكل حيث تعتبر

نقطة البداية في معظم الأنشطة التجارية والصناعية، وإن كان في حالات

أخرى يمكن اعتبار ميزانية الإنتاج هي نقطة البداية ولكن ذلك لا يتحقق إلا

في حالات نقص الإنتاج وإحتياج السوق لكميات من هذا الإنتاج وبالتالي فإن المشكلة ليست مشكلة تسويق منتجات بل مشكلة إنتاج، ولكن في الحالات العادلة نجد أن الإنتاج ليس مشكلة ولكن تكمن المشكلة في تسويق هذه المنتجات لذلك فنقطة البداية تتمثل في تحديد الكمية المتوقعة بيعها.

هذا وتتحدد كميات المبيعات وتوفيرات البيع موزعة على مدار السنة على العوامل

الأتية:

- \* طبيعة ونوعية المنتجات.
- \* أسعار هذه المنتجات والفنات التي لديها القدرة على شرائها.
- \* مدى ارتباط المنتجات بالموسمية في الإنتاج أو البيع مثل فترات الأعياد، والشتاء، والصيف، والأجزاء الصيفية، وموسم الدراسة، ومن المعروف أن تحديد كمية وتوفير البيع بدقة يؤثر على الموازنة ككل.
- \* الحالة الاقتصادية للدولة وهل هناك فترات رواج أم كساد.
- \* أثر السياسات التسويقية على حجم المبيعات.
- \* الأرقام السابق تحقيقها من المبيعات في الفترات الماضية.
- \* الإمكانيات المادية والمالية للمنشأة.

هذا ويمثل الجدول رقم (١٠) نموذجاً لموازنة مبيعات لأحد المصانع الذي يقوم بإنتاج منتجين فقط يوزعان في ثلاثة مناطق، وهذا النموذج قد يكون مناسباً لورشة متخصصة أو مصنع صغير لا يتعدى إنتاجه صنفين يتم توزيعهما في ثلاثة أحيا.

جدول رقم (١٠)  
موازنة المبيعات

المجموع		المنطقة الثانية		المنطقة الثالثة		المنطقة الأولى		البيان
جنيه	وحدات	جنيه	وحدات	جنيه	وحدات	جنيه	وحدات	
xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	المجموع
								المنتج الأول: ربع السنة الأولى الربع الثاني الربع الثالث الربع الرابع
xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	المجموع
								المنتج الثاني: ربع السنة الأولى الربع الثاني الربع الثالث الربع الرابع
xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	المجموع

- \* يعبر ربع السنة الأول عن الفترة من يناير إلى مارس.
- \* يعبر ربع السنة الثاني عن الفترة من أبريل إلى يونيو.
- \* يعبر ربع السنة الثالث عن الفترة من يوليو إلى سبتمبر.
- \* يعبر ربع السنة الرابع عن الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر.

## (٢) موازنة الإنتاج:

بناء على تحديد كميات البيع المتوقعة يتم تحديد كمية الإنتاج والتي تعتبر الخطوة الثانية، وتختلف كمية المبيعات عن كمية الإنتاج وسبب الاختلاف هو وجود مخزون سواء كان أول المدة أو آخر المدة.

ولتحديد كمية الإنتاج خلال الفترة يتم استخدام المعادلة الآتية:  
كمية المبيعات المتوقعة.

يضاف

حجم المخزون في نهاية الفترة (المخزون الاحتياطي الواجب الاحتفاظ به).

xx

يخصم

حجم المخزون في أول الفترة "الكمية الموجودة حالياً بالمخازن".

xx

كمية الإنتاج المطلوب.

ويتوقف تحديد كمية الإنتاج على العوامل الآتية:

\*

مدى توافر المواد الخام والعمالة اللازمة للإنتاج.

\*

توقيتات الإنتاج ومدى ارتباطه بالتقديرات الموسمية للبيع.

\*

التوسعات والتحسينات المتوقعة حدوثها على الآلات والمعدات.

هذا ويمثل الجدول رقم (١١) نموذجاً لموازنة الإنتاج لنفس المصنع (على أساس منتجين).

جدول رقم (١١)  
موازنة الإنتاج

المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	البيان
وحدة	وحدة	وحدة	وحدة	وحدة	
					<u>المنتج الأول:</u> كمية المبيعات التقديرية (من موازنة المبيعات). فيضاف: مخزون آخر المدة المطلوب. يطرح: مخزون أول المدة
xx	xx	xx	xx	xx	<u>الإنتاج التقديرى</u> <u>المنتج الثاني:</u> كمية المبيعات التقديرية. <u>يضاف:</u> مخزون آخر المدة. <u>يطرح:</u> مخزون أول المدة.
xx	xx	xx	xx	xx	<u>الإنتاج التقديرى</u>

### ٣- موازنة احتياجات الإنتاج من المواد الخام:

بعد تحديد مستوى "كمية" الإنتاج المطلوب يجب حساب كميات المواد الخام اللازمة لتحقيق هذا المستوى من الإنتاج، ومن المعروف أن إنتاج أي وحدة من المنتجات تتطلب كميات محددة من المواد الخام، وبضرب احتياجات الوحدة من الخامات في كمية الإنتاج المطلوب نحصل على كميات المواد الخام اللازمة للإنتاج.

وبعد تحديد كميات المواد الخام اللازمة للإنتاج يتم تحديد السعر المتوقع لهذه المواد وبضربه في الكميات تنتج لنا قيمة المواد الخام اللازمة وهي بذلك عنصر من عناصر تكاليف الإنتاج.

كمية المواد الخام اللازمة للإنتاج = حجم "كمية" الإنتاج المطلوب × نصيب الوحدة الإنتاجية من المادة الخام.

قيمة المواد الخام = كمية المواد الخام اللازمة للإنتاج × سعر الوحدة من الخامات.

يتطلب إعداد هذه الموازنة معرفة وخبرة بالأصول الفنية "والمعايير الخاصة بالصناعة المعنية".

هذا ويمثل الجدول رقم (١٢) نموذجاً لموازنة الاحتياجات من المواد الخام.

جدول رقم (١٢)  
موازنة الاحتياجات من المواد الخام

البيان	كمية الإنتاج	المادة الخام الأولى	المادة الخام الثانية	الكمية اللازمة
المنتج الأول: ربع السنة الأولى.				
الربع الثاني.				
الربع الثالث.				
الربع الرابع.				
المجموع				
المنتج الثاني: ربع السنة الأولى.				
الربع الثاني.				
الربع الثالث.				
الربع الرابع.				
المجموع				
إجمالي الكميات اللازمة.		xx	xx	xx
تكلفة الوحدة من المادة الخام.		x		x
تكلفة الخامات اللازمة للإنتاج.			xx	xx

#### (٤) موازنة مشتريات المواد الخام:

بعد تحديد احتياجات المشروع من المواد الخام الازمة للإنتاج يجب أن يتم شراء هذه الخامات، وهنا على متى تتخذ القرار تحديد هل يشتري ما يحتاج إليه فقط أم يجب أن تزيد أو تنقص الكمية المشتراء عن الاحتياجات الفعلية.

هذا وتتوقف كمية المشتريات من المواد الخام على ثلاثة عناصر:

- (١) احتياجات الإنتاج من المواد الخام.
- (٢) مخزون الخامات الواجب الإحتفاظ به(مخزون آخر المدة).
- (٣) مخزون الخامات التي لدينا الآن(مخزون أول المدة).

ومما تقدم يمكن تحديد الكمية الواجب شراؤها أو قيمتها باستخدام المعادلة الآتية:

$$\text{مشتريات المواد الخام} = \text{احتياجات الإنتاج من المواد الخام} + \text{مخزون آخر المدة من الخامات} - \text{مخزون أول المدة من الخامات.}$$

هذا ويمثل الجدول رقم (١٣) نموذجاً لموازنة مشتريات المواد الخام:

جدول رقم (١٣)  
موازنة مشتريات المواد الخام

المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	البيان
وحدة	وحدة	وحدة	وحدة	وحدة	
					<u>المادة الأولى:</u> <u>احتياجات الإنتاج</u> . <u>يضاف:</u> مخزون آخر المدة المطلوب. <u>يطرح:</u> مخزون أول المدة
xx	xx	xx	xx	xx	
					<u>المادة الثانية:</u> <u>احتياجات الإنتاج</u> . <u>يضاف:</u> مخزون آخر المدة. <u>يطرح:</u> مخزون أول المدة.
xx	xx	xx	xx	xx	

(٥) موازنة الأجر المباشرة:

ويتم تحديد احتياج الإنتاج من العمالة، أي تحديد ساعات العمالة التي يمكن من خلالها إنتاج كمية الإنتاج المطلوب، ويجب ملاحظة أن هذه الساعات تخص العمالة الإنتاجية المباشرة فقط.

ولكي يتم تحديد عدد ساعات العمل اللازمة للإنتاج يتم أولاً تحديد الوقت اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج وبضرب وقت إنتاج الوحدة في كمية الإنتاج المطلوبة ينتـج لنا عدد ساعات العمل اللازمة للإنتاج، ثم يتم تحديد قيمة الأجر بضرب عدد الساعات اللازمة للإنتاج في معدل أجر الساعة للعامل، هذا ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلات الآتية:

$$\text{عدد الساعة اللازمة للإنتاج} = \text{كمية الإنتاج المطلوبة} \times \text{الوقت اللازم لإنتاج الوحدة}$$

$$\text{قيمة الأجر} = \text{عدد الساعات اللازمة للإنتاج} \times \text{معدل أجر الساعة.}$$

هذا وقد يتم تحديد قيمة الأجر بطريقة أخرى في حالة عدم توافر البيانات السابقة حيث يتم تحديد عدد العمالة الإنتاجية اللازمة لأقسام المصنع والورش، تقسيم العمالة إلى تخصصات وتصنيفهم حسب المهارات، تقدير متوسط الأجر الشهري لكل فئة من العمال، تحديد الأجر السنوي لكل فئة بضرب الأجر الشهري في ١٢ شهر، ثم تجميع إجمالي الأجر السنوية لكل الفئات وبذلك تكون قد وصلنا إلى قيمة الأجر للعمالة الإنتاجية المباشرة.

هذا ويمكن تمثيل ذلك بالجدول رقم (١٤) والذي يعد نموذجاً لموازنة الأجر المباشرة.

جدول رقم (١٤)  
موازنة الأجر المباشرة

المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	المعيار	البيان
					عدد الساعات للحـدة	المنتج الأول
					عدد الساعات للحـدة	المنتج الثاني
xx	xx	xx	xx	xx		مجموع الساعات التقديرية
جنيه xx	جنيه xx	جنيه xx	جنيه xx	جنيه xx	معدل آجر الساعة	التكلفة التقديرية للعمل المباشر

(٦) موازنة التكاليف الصناعية غير المباشرة:  
وبتحديد التكاليف الصناعية غير المباشرة بعد تحديد قيمة المواد الخام  
اللازمة للإنتاج وقيمة الأجور الإنتاجية تكون قد حددنا عناصر التكاليف الصناعية  
الثلاث.

وتعبر هذه الموازنة عن تحديد احتياجات الإنتاج من المواد غير المباشرة  
وال أجور الغير مباشرة للعمالة الخدمية والمصروفات الغير مباشرة، وهذه العناصر  
يصعب تقاديرها بناء على معدلات معيارية مسبقة ولذلك يتم وضع تقدير رقمي للبنود  
وذلك باتباع الآتى:

(١) حصر البنود التفصيلية التي تتكون منها التكاليف الصناعية غير  
المباشرة "مواد غير مباشرة، أجور غير مباشرة".

(٢) تقدير قيمة لكل بند بناء على ماتم في الماضي مع تعديله بالزيادة  
أو النقص حسب ما يتوقع أن تكون عليه في المستقبل.

(٣) تمثل إجمالي قيمة البنود التفصيلية إجمالي قيمة التكاليف الصناعية  
غير المباشرة.

هذا ويمكن تمثيل ذلك في الجدول رقم (١٥) الذي يحدد موازنة التكاليف  
الصناعية الغير مباشرة:

جدول رقم (١٥)  
موازنة التكاليف الصناعية غير المباشرة

كلى	جزئى	بيان
xx	—	<b>عناصر غير مباشرة:</b> مواد غير مباشرة. عمل غير مباشر. أجور عينية. قوى متحركة - الجزء المتغير. صيانة وإصلاح - الجزء المتغير.  مجموع العناصر المتغيرة
xx	—	<b>عناصر ثابتة:</b> استهلاكات أصول المصنع. ضرائب عقارية على المصنع. تأمينات على مباني المصنع. مرتبات الإشراف. قوى متحركة - الجزء الثابت. صيانة وإصلاح - الجزء الثابت. مجموع العناصر الثابتة
—	xx	مجموع المصروفات الصناعية غير المباشرة.

(٧) موازنة التكاليف التسويقية:  
 تفرض طبيعة الحال وجود نشاط تسويقي يخدم عملية بيع المنتجات بل يمكن القول أن تسويق السلعة الآن أصبح من المراحل الهامة التي يعتمد عليها بيع السلعة.

ويشمل هذا النشاط أجور رجال البيع ومديري المعارض والإتارة والمياه وإيجار المعارض واستهلاك الأصول الثابتة في المعارض وغيرها من الأمور التي تساهم في تحقيق هدف بيع السلعة.

ولتحديد موازنة التكاليف التسويقية يمكن اتباع الخطوات التالية لعمل تقدير رقمي للبنود التفصيلية:

(١) حصر البنود التفصيلية التي تتكون منها التكاليف التسويقية "أجور مبيعات، إعلان، دعاية ...".

(٢) تقدير قيمة لكل بند بناء على ماتم في الماضي مع تعديله بالزيادة أو النقص حسب التوقعات المستقبلية.

(٣) يمثل إجمالي قيمة البنود التفصيلية (إجمالي قيمة التكاليف التسويقية).

هذا ويحدد الجدول رقم (١٦) نموذجاً لموازنة التكاليف الاستثمارية:

**جدول رقم (١٦)**  
**موازنة التكاليف التسويقية**

المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	بيان
xx	xx	xx	xx	xx	مرببات البيع والتوزيع. عمولات البيع. مصروفات الانتقال "المندوب ومديرى البيع". التليفون والتغراف للنشاط البىعى. إيجارات. مواد وأدوات. مصروفات النقل للخارج. إستهلاكات أصول النشاط البىعى.
					المجموع

**(٨) موازنة التكاليف الإدارية والتمويلية:**

وتوضح هذه الموازنة تقديرات تكاليف النشاط الإداري والتمويلى المتمثل فى أجور الإداريين والمحاسبين والأدوات المكتبية والكتابية والإتارة والتليفون والنقل والانتقال للجهاز الإدارى وإستهلاك الأثاث والأدوات المكتبية وكذلك فوائد القروض.

هذا ويتم تحديد وتقدير تكاليف هذه الموازنة باتباع ما يلى:

(١) حصر كافة البنود التفصيلية التى تتكون منها التكاليف الإدارية والتمويلية.

(٢) تقدير قيمة لكل بند بناء على ماتم فى الماضى وتعديلها لتناسب الفترة القادمة.

(٣) يمثل إجمالى كافة البنود إجمالى تقديرات تكاليف موازنة التكاليف الإدارية والتمويلية.

هذا ويوضح جدول رقم (١٧) نموذجاً لموازنة التكاليف الإدارية والتمويلية.

جدول رقم (١٧)  
موازنة التكاليف الإدارية والتمويلية

المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	بيان
xx	xx	xx	xx	xx	مرتبات الإدارة العامة. مرتبات الموظفين والكتبة. مكافأة مراقب الحسابات. مواد وأدوات كتابية. إنارة ، تدفئة ، مياه. تليفون وتلفزيون. تبغات. استهلاكات أصول الإدارة.
					المجموع

(٩) قائمة التكاليف الصناعية:

وتوضح القائمة إجمالي التكاليف الصناعية للإنتاج المتوقع تنفيذه خلال السنة القادمة، وتمثل إجمالي التكاليف الصناعية مجموع ما يلى:

تكلفة المواد الخام (ومصدرها موازنة احتياجات الإنتاج والمواد الخام).	xx
+	xx
تكلفة الأجور (ومصدرها موازنة الأجور المباشرة).	xx
+	xx
التكاليف الصناعية غير المباشرة (ومصدرها موازنة التكاليف الصناعية غير المباشرة).	xx
—	xx
إجمالي التكاليف الصناعية للإنتاج.	xx

هذا ويمكن تحديد متوسط التكلفة الصناعية للوحدة المنتجة وذلك بقسمة إجمالي التكاليف الصناعية للإنتاج على عدد الوحدات المنتجة.

هذا ويوضح الجدول رقم (١٨) قائمة التكاليف الصناعية:

جدول رقم (١٨)  
قائمة التكاليف الصناعية

المجموع	المنتج الثاني	المنتج الأول	من موازنة رقم	البيان
			٣	مواد مباشرة.
			٥	أجور مباشرة.
			٦	مصروفات صناعية غير مباشرة
xx	xx	xx		مجموع التكاليف الصناعية
				يقسم على: كمية الإنتاج
÷	÷			متوسط التكلفة الصناعية للوحدة
x	x			
x	x		٢	

(١٠) قائمة الدخل:

تعد قائمة الدخل على فترة معينة وذلك لمحاولة وضع تصور عما ستكون عليه نتيجة الأعمال إذا ماتم تنفيذ ماسبق تخطيطه، أى تحديد حجم الأرباح أو الخسائر التي يتوقعها المسؤولون خلال السنة القادمة.

هذا وتعد قائمة الدخل في ضوء التقديرات الموضوعة بالموازنات السابقة:

- (١) موازنة المبيعات "والتي توضح إيرادات المبيعات".
- (٢) قائمة التكاليف الصناعية"والتي توضح التكاليف الصناعية للإنتاج".
- (٣) موازنة التكاليف التسويقية "والتي توضح تكاليف النشاط التسويقي".
- (٤) موازنة التكاليف الإدارية والتمويلية"والتي توضح تكاليف النشاط الإداري والمالي".

ويمكن باستخدام هذه التقديرات استخراج نتائج النشاط من ربح أو خسارة كما يلى:  
 صافي الأرباح = إيرادات المبيعات - (التكاليف الصناعية للإنتاج  
 + التكاليف التسويقية + التكاليف الإدارية والتمويلية).

هذا ويحدد جدول رقم (١٩) قائمة الدخل التقديرية:

جدول رقم (١٩)  
قائمة الدخل التقديرية

البيان	من موازنة رقم	القيمة جنية	القيمة جنية	القيمة جنية
ايرادات المبيعات بطرح: تكلفة الإنتاج	١ ٩	x x		
اجمالي الربح بطرح: التكاليف التسويقية التكاليف الإدارية والتمويلية	٧ ٨	x x		xx
مجموع التكاليف التسويقية والمالية صافي الربح أو الخسارة.				xx — xx

(١١) الموازنة النقدية:

دائماً ما تتضمن إدارة المشروعات نصب أعينها التوازن بين متحصلاتها النقدية من مصادرها المختلفة ومدفوعاتها النقدية، وهذا يتطلب معه إعداد الموازنة النقدية والتي تعبر عن موقف السيولة في المشروع.

هذا ولإعداد الموازنة النقدية فإن هناك مجموعة من الخطوات يمكن تحديدها كما يلى:

(١) تحديد المتحصلات النقدية المتوقعة خلال السنة القادمة موزعة على فترات شهرية أو ربع سنوية حيث تمثل مصادر هذه المتحصلات في المبيعات النقدية والمحصلات من العملاء أو المدينين. هذا مع عدم إغفال ما لسياسة البيع والإئتمان المتوقع (تباعها من تأثير على المحصلات النقدية، ففي حالة البيع النقدي تكون المحصلات أعلى بكثير من المحصلات في حالة البيع الأجل أو على أقساط خاصة إذا كانت فترات السداد طويلة).

(٢) تحديد المدفوعات النقدية المتوقعة خلال السنة القادمة موزعة على فترات شهرية أو ربع سنوية حيث تمثل هذه المدفوعات في مشتريات الخامات وسداد الأجور الإنتاجية والتسويقية والإدارية وسداد المديونيات المتمثلة في أقساط القروض وفوائدها ومصاريف النور والمياه والإنتقالات وغيرها.

(٣) مقارنة المحصلات النقدية المتوقعة بالمدفوعات المتوقعة لتحديد الزيادة أو العجز في رصيد النقدية خلال كل فترة من فترات الموازنة.

(٤) في حالة وجود عجز في رصيد النقدية في فترة معينة فيجب دراسة الإجراءات الواجب اتباعها لتمويل هذا العجز أو العمل على تخفيضه بأى وسيلة وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات لزيادة المحصلات في الفترة التي حدث بها العجز أو العمل على ضغط المدفوعات في هذه الفترة.

هذا وتمثل الجداول أرقام (٢٠)، (١/٢٠)، (٢/٢٠) الموازنة النقدية، موازنة المتصحّلات النقدية، المدفوعات النقدية.

**جدول رقم (٢٠)  
الموازنة النقدية**

المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	البيان
—	—	—	—	—	رصيد النقدية أول الفترة. يضاف: إجمالي المقبولات (من الموازنة الفرعية للمقبولات النقدية).
xx	xx	xx	xx	xx	المجموع
—	—	—	—	—	يطرح: إجمالي المدفوعات (من الموازنة الفرعية للمدفوعات النقدية).
xx	xx	xx	xx	xx	الفائض (العجز النقدي)
—	—	—	—	—	يطرح: تسديدات القروض (قصيرة الأجل) يضاف: (الأموال المفترضة). رصيد النقدية المطلوب آخر الفترة.
xx	xx	xx	xx	xx	

جدول رقم (١/٢٠)  
موازنة المقبولضات النقدية

المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	البيان
					التحصيلات من العملاء. مقبولضات من إيرادات أخرى. مبيعات أصول ثابتة.
xx	xx	xx	xx	xx	مجموع المقبولضات

جدول رقم (٢/٢٠)  
المدفوعات النقدية

المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	البيان
					مشتريات مواد (تسديدات الدائنن). أجور مباشرة (من موازنة رقم ٣). أجور صناعية غير مباشرة (من موازنة رقم ٦). التكاليف التسويقية (من موازنة رقم ٧). تكاليف إدارية وتمويلية (من موازنة رقم ٨). فواتن. توزيعات أرباح. تسديد قروض.
xx	xx	xx	xx	xx	المجموع

(١٢) قائمة المركز المالي:

توضع هذه القائمة عن سنة كاملة وتصور المركز المالي للمشروع في لحظة معينة حيث تبين أثر العمليات المختلفة على عناصر الأصول والخصوم ورأس المال، أى أن هذه الميزانية تتوقع ماستكون عليه نتائج أعمال مشروع في السنة القادمة.

هذا ويمثل الجدول التالي: شكل قائمة المركز المالي المتوقعة

جدول رقم (٢١)  
قائمة المركز المالي

أصول	أصول	أصول	أصول
الآلات والمعدات	العدد والآلات	نقدية	مخزون الخامات من
الإنتاج الناتم	ديون لدى الغير		
xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx

## المبحث الثامن

### التسويق والتسعير للمشروعات الصناعية الصغيرة

#### مقدمة:

تعد عملية التسويق لمنتجات المشروعات الصناعية الصغيرة من العمليات التي قد تتفى حجر عثرة في سبيل تحقيق نجاح المشروع، إذا لم يكن مدير المشروع على دراية كافية بمكان تسويق منتجاته مشروعه وإذا لم تبني دراسته للتخطيط للسلعة على دراسة دقيقة لاحتياجات السوق، ولكن الفرصة دائماً متاحة فإذا هناك سوق لم ينجح المشروع في إقتحامها فليس معنى ذلك تعثر المشروع أو فشله ولكن على مدير المشروع أن يبحث عن سوق آخر حيث أن الفرصة موجودة ومتاحة دائماً إذا ما اتسم المنتج بالجودة العالية والدقة والإبتكارية أى الفن الذي يستند على مهارة صاحب المشروع وحرفيته.

هذا إلى جانب أهمية التسعير التي تعتمد على تحديد التكلفة بدقة وإستخدام أساليب إنتاج أفضل وأحسن من الأساليب السائدة في السوق، هذا إلى جانب توافر العديد من أساليب الترويج الفعالة.

وبطبيعة الحال عندما يكون مدير المشروع قادراً على الحصول على نصيب من السوق المحيط، وعلى فرصة تصدير منتجه للخارج، يكون هذا مؤشراً قوياً على التحرك خطوات إيجابية نحو التطوير والتقدم بالمشروع من مجرد ورشة صغيرة إلى مصنع صغير ثم مصنع كبير في المستقبل القريب.

ولقد ثبتت العديد من الأبحاث وجود علاقة جوهرية بين عدم دراسة السوق دراسة متأنية جيدة للتعرف على حاجات العملاء ورغباتهم وبين الإخفاق في تحقيق إنتاج المنتجات المطلوبة للسوق وتطويرها في المصانع الصغيرة، كذلك توجد علاقة بين عدم القدرة على توفير البيانات والمعلومات اللازمة لحساب السعر وعدم استخدام الطرق الحديثة للتسعير في غالبية المصانع الصغيرة "٥٥% فأكثر". هذا إلى جانب ضيق نطاق التوزيع في المصانع الصغيرة والذي يرجع في العادة إلى عدم وجود قنوات للتوزيع كافية وضعف إمكانيات التوزيع المادي مع ضرورة عدم إغفال ضعف المجهودات الإعلانية وقصورها في غالبية المصانع الصغيرة "٥٥% فأكثر" وذلك راجع إلى عدم إدراك إدارة هذه المصانع وإفتقاعها بأهمية الإعلان مع قلة مواردها المالية التي يمكن تخصيصها لهذا الغرض.

مما تقدم نجد أن التسويق الفعال يساعد على الإبتكار والتجديد وينشط الطلب على السلع والخدمات الجديدة فإذا حصل المشروع على نصيب عادل من السوق نتيجة المجهودات التي يبذلها فيؤدي ذلك إلى البحث عن المزيد من الإبتكار، هذا إلى جانب ما يستطيع التسويق أن يوفره من فرص عمل أمام العديد من أفراد المجتمع وبالتالي يساهم في حل مشكلة البطالة وخصوصاً بين الشباب، بالإضافة إلى زيادة قيمة السلعة عن طريق خلق المنافع

الزمنية والمكانية والحيازية، وإعداد الإستراتيجيات والبرامج لمقابلة حاجات الأسواق المحلية والخارجية، من الصورة المطروحة سابقاً نجد أن للتسويق دور أساسي ورئيسي في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع وتحقيق مزيد من التنمية البشرية والإقتصادية.

أما التسويير الجديد المبني على معلومات دقيقة فيؤدي إلى ثقة المتعاملين مع المصنع الصغير في دفعهم نصيب عادل من الأموال نتيجة حصولهم على المنتج وبالتالي تكتيف تعاملهم مع هذا المصنع والإقبال على الشراء وفتح سوق واسعة أمام منتجات هذا المصنع مما يؤدي إلى تثبيت أقدامه في السوق وتشجيعه على مزيد من العمل والإنتاج وخروجها من حيز الإنتاج المحلي إلى الإنتاج للتصدير مع استمرار التجديد والتطوير والإبتكار.

### أولاً: السوق والتسويق:

ولكي يتم تفهم هذا الموضوع لابد من التفرقة بين السوق والتسويق:  
(١) السوق:

تعد دراسة السوق من الدراسات الأولية التي يجب إجرائها عند دراسة الجدوى الفنية والإقتصادي لمشروع جديد أو منتج جديد. هذا ويعرف السوق بأنه "مجموعة من الأفراد أو المنظمات لديهم الحاجة والقدرة والرغبة في شراء سلع أو خدمات معينة". هذا ويمكن تعريفه أيضاً بأنه "أى مكان سوا كان هذا المكان حقيقياً أو وهما يلتقي فيه البائع بالمشترى لإتمام وتبادل عملية البيع والشراء". ولكن مع التطور السريع للمعلومات أصبح البائع والمشترى يلتقيان عبر شبكة الإنترنت عن طريق الكمبيوتر ويمكن أن تتم الصفقات بينهما دون أن يلتقيا مباشراً.

و عموماً تتميز الأسواق بأن لها مكان محدداً، وأن بها سلعة محددة أو مجموعة سلع، يلتقي فيها البائع بالمشترى وجهاً لوجه أو عبر شبكة الإنترنت من خلال المواقع التي تعرض المنتجات المختلفة وتتم عملية البيع والشراء بالتجزئة غالباً وبالجملة أحياناً وبالنقد غالباً أو بالشيكات أحياناً أو عن طريق بطاقات الإنتمان، وقد تتم عملية البيع مباشرة بين البائع والمشترى أو قد يكون هناك وسطاء يتدخلون لإتمام هذه العملية.

أما السوق كمكان وهمى فهو مثل البورصة وسوق الأوراق المالية والسوق الدولية للسلع حيث لا يشترط وجود مكان بمساحة محددة تعرض فيه السلع ويلتقى فيها البائع بالمشترى وجهاً لوجه، هذا وقد تتم عملية الإستفسار والبيع والشراء والإستبدال بدون لقاء البائع والمشترى مباشرة بل عن طريق وسائل الاتصال الحديثة مثل التليفون، التلكس، الفاكسميلي، اللاسلكى، الإنترنت وغيرها من الوسائل.

و غالباً ما يمثل المشترى أجهزة أو مكاتب للإستيراد أو سمسارة Brokers وعادة ما يمثل البائع وكلاء تجاريين أو مكاتب للتصدير أو سمسرة حيث يتم سداد البضاعة غالباً عن طريق البنوك باستخدام الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان Letter of Credit & Letter of Guarantee و تعد التفرقة السابقة بين السوق الحقيقى أو الوهمى هامة حيث أن السوق الخاص بمنتجات الصناعات الصغيرة هو السوق الحقيقى بمفهومه التقليدى، وينبنى على ذلك كون أساليب وطرق وفنون التسويق التى يجب أن يعرفها مدير المشروع ويلم بها ويتلقىها وهى فنون التسويق الخاصة بهذا السوق.

- وعلى ذلك لابد أن يهتم مدير المشروع بأسلوب تسويق منتجات الصناعات الصغيرة وأن يراعى النقاط التالية:
- (أ) المكان الذى يتم عرض المنتجات فيه أى السوق أو المعرض ومواصفاته وما إذا كان دائمًا أو مؤقتا.
  - (ب) طريقة وأسلوب إلقاء البائع بالمشتري لأن اللقاء فى هذه السوق مباشر مما يتطلب معه الأمر أن تكون طريقة اللقاء مصممة بأسلوب يضمن راحة ورضا وطمأنينة المشتري.
  - (ج) الاستفادة من هامش الربح المجزى للبيع بالتجزئة "مثل صناعة الأحذية والأثاث والأدوات المنزلية" بإمتلاك مذكرة توزيع وبيع أو معارض مؤقتة أو دائمة.
  - (د) استخدام طرق الجذب الشائعة فى السوق الحقيقى وهى الأوكازيونات والبيع بالتقسيط.

#### ٤) التسويق:

ويمكن تعريف التسويق بأنه "مجموعة الأنشطة والإجراءات التجارية الالزمة لتوجيه تدفق السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك أو المستخدم". وهذا هو المفهوم التقليدى.

أما المفهوم الحديث للتسويق فينصب على أنه "نظام متكامل من أنشطة الأعمال المترادفة التي تستهدف تحديد، وتنصیر، وتوزيع وترويج السلع والخدمات التي تشبّع حاجات ورغبات العملاء الحاليين والمرتقبين". (٢٠)

وتكمّن أهمية التسويق في تحقيقه لهدف المشروع الأساسي حيث يساعد على الإبتكار والتجديـد فـعندما يحصل المشروع على تعويض عادل عن مجـهوداته يـقبل على المزيد من الإبتكـار، رفع مستوى معيشـة أفراد المجتمع، توفير فرص عمل أمام العـديد من أفراد المجتمع، زيادة قيمة السلـعة عن طريق خلق المنافـع المكانـية والـزمـانية والـحيـازـية، ثم إعداد الإـسـترـاتـيـجيـات، والـبرـامـج لـمقـابـلة حاجـات الأسـواق المـحلـية والـخـارـجـية.

أما وظائف التسويق فتكمـن في وظيفة المـبـادـلة "ـتـخـطـيـطـ الـمـنـتـجـاتـ وـتـطـوـيرـهاـ"ـ التـسـعـيرـ -ـ الشـراءـ -ـ التـروـيجـ -ـ التـدرـجـ،ـ وـظـيـفـةـ التـوزـيعـ المـادـىـ "ـالـنـقـلـ -ـ التـخـرـيـنـ"ـ،ـ ثـمـ الـوـظـائـفـ الـمـاـعـونـةـ "ـتـموـيلـ التـسـويـقـ"ـ -ـ مـواـجـهـةـ مـخـاطـرـ التـسـويـقـ"ـ -ـ الـحـصـولـ عـلـىـ الـمـعـلـومـاتـ الـتـسـويـقـيـةـ".

#### ثانياً: التسويق:

تعد أول خطوة عند تسويق مدير المشروع لمنتجه هي بحث السوق للكشف عن السعر الأكـثـرـ قـبـولاـ أـىـ السـعـرـ الذـىـ يـمـكـنـ أنـ يـبـاعـ بـهـ الـمـنـتـجـ بـشـكـلـ منـاسـبـ حيثـ تـمـثلـ نقطـةـ الـبـدـءـ فـيـ مـعـرـفـةـ الـأسـعـارـ السـائـدةـ لـلـمـنـتـجـاتـ الـمـعـاـلـةـ سـوـاءـ أسـعـارـ التـجـزـئـةـ أوـ أسـعـارـ الـجـملـةـ عـلـىـ أـنـ يـتـمـ الـرـبـطـ بـيـنـ السـعـرـ وـالـكـمـيـةـ وـالـسـعـرـ بـالـنـوـعـيـةـ وـالـجـوـدـةـ.ـ هـذـاـ مـعـ دـعـمـ إـهـمـالـ وضعـ أـكـثـرـ مـنـ تـبـؤـ لـحـجمـ الـمـبـيـعـاتـ فـيـ ظـلـ أـسـعـارـ مـخـتـلـفـةـ وـتـحـدـيدـ السـعـرـ عـنـ خـصـمـ الـكـمـيـةـ وـوـفـقاـ لـمـسـتـوـيـاتـ مـخـتـلـفـةـ مـنـ الـكـمـيـةـ.

- \* تتركز طرق التسعير في طريقتين أساسيتين هما:
- \* السعر = التكلفة + هامش ربح (إضافة ما إلى التكلفة).
- \* التسعير المرن.

أما بالنسبة لطريقة التسعير بالإضافة إلى التكلفة فيتم تقسيم التكلفة الكلية على مجموع الوحدات المنتجة ثم يضاف معدل الربح المطلوب إلى تكلفة الوحدة المنتجة حيث يحدد هذا المعدل في ضوء معرفة السعر الذي يتقبله السوق، وهذا يتطلب من مدير المشروع أن يكون على دراية مبسطة بالدراسات التكاليفية مثل تكاليف الإنتاج ونفقات التسويق التي تضم أجور رجال البيع والعمولات وأجور النقل والترويج وأيضاً النفقات الإدارية العامة والتي تشمل رواتب السكرتارية والمحاسب والإداريون "في حالة تواجدهم بالمشروع".

أما التسعير المرن فيحتم على مدير المشروع الدخول أكثر في موضوع التكاليف أو الاعتماد على المحاسب في ذلك حيث أن بعض التكاليف الصناعية تتغير مع الكمية الكلية للإنتاج فإذا مازاد إنتاج المصنع بمعدل معين سيترتب عليه الحاجة إلى مواد أكثر وعمالة أكثر، وبالتالي فإن تكلفة المواد والعمالة هي تكاليف متغيرة بمعنى أنها تتغير بتغير حجم أو كمية الإنتاج، أما النوع الثاني من التكاليف فهو تلك التكاليف التي لا تتغير مع الكمية الكلية للإنتاج فحتى لو زاد الإنتاج فإن الإيجار والإهلاك ورواتب السكرتارية والمحاسب "النفقات الإدارية العامة إن وجدت" تظل ثابتة، وتعرف هذه التكاليف بالتكلفة الثابتة.

هذا مع الأخذ في الاعتبار أن هناك عدة سياسات تحكم عملية التسعير ذكر منها:

- \* حرية تحديد السعر وفيها يكون لكل منتج الحق في تحديد سعر سلعته وفقاً لما يراه ولقوى العرض والطلب في السوق.
- \* تقييد حرية التسعير بأن تضع الأجهزة الحكومية تسعيرة جبرية للسلع والخدمات تحدد بها هامش الربح.
- \* سياسة السعر الموحد أو سياسة البيع بأكثر من سعر السلعة الواحدة "مثل سعر للبيع المحلي وأخر للتصدير".
- \* سياسة التسعير بأسعار المنافسين.
- \* سياسة تسهيلات البيع المتضمنة تعديل الأسعار بالخصم على الكميات الكبيرة أو تسهيلات الدفع.
- \* سياسة الأسعار الترويجية مثل أسعار التصفية والأوكازيون وبناء على أحد أو بعض هذه السياسات يتم التسعير.
- \* إلا أنه في بعض الحالات قد يضطر المنتج إلى البيع بدون هامش ربح أو حتى البيع بسعر أقل من التكلفة وهذه الحالات الإضطرارية تشمل ما يلى:

- \* عندما تكون تكلفة تخزين وحيازة البضاعة "السلع" الرائدة عالية مما ينجم عن البيع بدون ربحية أو بأقل من التكلفة توفير هذه النفقات العالية للتخزين.
- \* الرغبة في توفير سيولة نقدية لإنتاج سلع أخرى تدر ربحاً وتعوض خسارة البضاعة المباعة.

ولأن تكلفة الإنتاج تشمل تكلفة ثابتة "التي لابد للمصنع دفعها حتى لو توقف الإنتاج" وتكلفة متغيرة "التي يتحملها المصنع أو الورشة عند ما يكون في حالة تشغيل فقط" فإنه ينصح بـ لا يقل سعر بيع المنتج عن القيمة التي تجعل إجمالي قيمة المبيعات على الأقل تساوى "إن لم تكون أكثر من" إجمالي التكلفة الثابتة والمتحركة لأن البيع بأقل من هذه القيمة يعني خسارة مباشرة "الصرف من الأموال الشخصية لصاحب المشروع" لجهة الإنتاج.

وعادةً ما تبذل المزيد من الجهد التسويقي لمنح تسهيلات في البيع مع مراعاة عدم المساس بسياسة التسعير الخاصة للحفاظ على ربحية المشروع، لأن الأهداف التسويقية تتطلب تحقيق أعلى تدفق للسلع من المنتج للمستهلك عند الأسعار المحددة، أي بذل مزيد من الجهد للإنتاج بتكلفة أقل بحيث يستخدم في الإنتاج كافة الأساليب الفنية والهندسية والتكنولوجية الهادفة إلى تحسين الإنتاجية أي الحصول على أعلى عائد من العملية الإنتاجية أو أقل تكلفة إنتاجية وذلك بوضع برامج لتخفيض التكلفة Cost Reduction وذلك للبيع بسعر أقل وبنفس الجودة مع تحقيق نفس هامش الربح إن لم يكن أعلى.

وبصورة كلية عند اتباع أي سياسة سعرية لابد من الأخذ في الاعتبار طبيعة الطلب الذي سيلاقيه المنتج المراد تسويقه والمقصود بالطلب هنا حجم المبيعات الذي يستطيع المصنع الصغير تحقيقه على أساس مستوى سعر معين، وتبعداً لقانون الطلب يزداد حجم المبيعات عندما ينخفض السعر خصوصاً لأغلب السلع الإستهلاكية. ولذلك قد يؤدي تخفيض السعر إلى زيادة عملاء المشروع وزيادة حجم مبيعاته وخفض السعر لن يتآتى إلا عن طريق خفض التكلفة، وتخفيض السعر يمكن تحقيقه عن طريق إعادة تصميم أو التطوير أو التغيير التكنولوجي أو عن طريق اتباع سياسة التسعير والتي تسمح بخفض السعر في حالة زيادة حجم المبيعات نتيجة توزيع التكاليف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات.

## المبحث التاسع

### تطبيقات الحاسوب الآلى فى المشروعات الصناعية الصغيرة

#### مقدمة:

تعد الحاسوبات الإلكترونية لغة العصر حيث أصبح استخدامها يمثل عامل تنظيم وتنسيق وسرعة لتنظيم وتنفيذ الأعمال، وما أحوج المشروعات الصناعية الصغيرة لاستخدامها – إذا توافرت لديها الإمكانيات المادية والفنية لهذا الاستخدام – من بداية التفكير بالمشروع مروراً بالتنظيم له ثم بدأ بوضع مراحل وخطوات التنفيذ إلى الحصول على نتائج هذا التنفيذ ثم تقييم العمل حيث تسهل كثيراً على مدير المشروع الحصول على النتائج في المكان والزمان المناسب وأيضاً تؤدي إلى سرعة وسهولة اتصاله بالمعاملين معه سواء داخل حدود جمهورية مصر العربية أو خارجها.

هذا إلى جانب إمكانية أن تكون الحاسوبات هي نفسها صناعة المشروع حيث يمكن أن يتخصص المشروع في العديد في مجالات العمل التي تخدم تنمية الاقتصاد القومي.

هذا ويعد عدم استخدام الحاسوبات الآلية في المشروعات الصناعية الصغيرة إهانة لموارد هذه المشروعات رغم الدعوى بأن الاستثمار فيها يعد مكلف بالنسبة للمشروعات الصناعيات الصغيرة ولكنها يعتبر أساسى وضروري وحيوى لتقدير المشروع ونموه حيث يترتب على استخدامه دقة حسابات المشروع وإعطاء صورة واضحة لصاحب المشروع ومديره على تطور خط سير المشروع سواء أكان إيجابياً أو سلبياً وأيضاً مساعدته في إجراء عمليات الرقابة المستمرة على الأداء وعلى الجودة ومساعدته في إجراء عمليات التطوير والتحديث، هذا إلى جانب ما يضفيه على المشروع من مقومات التغيير والتعديل المستمر السريع الناتج عن الاتصال المباشر بالمشروعات الأخرى ومعرفة أحدث المنتجات المعروضة في نفس المجال وبالتالي يستطيع صاحب المشروع أن يبدأ من حيث إنتهى إليه الآخرون، ويترتب على ذلك توفير الكثير من الوقت والجهد والمال الناتج عن عزلة المشروع عن البيئة المحيطة به والتي تتسم بسرعة التغير سواء على المجال المحلي أو العالمي، مما يضع المشروع على اعتبار الاستقرار والإستمرار ويدفعه بعيداً عن هاوية الركود أو التوقف.

## أولاً: الأبعاد الرئيسية حول استخدام الحاسوبات الآلية في المشروعات الصناعية الصغيرة:

سوف يتم التركيز في هذه الجزئية من الموضوع على تطبيقات الحاسوب الآلي في المشروعات الصغيرة فقط حيث أنها موضع اهتمام هذا البحث، هذا ويمكن تصور أبعاد استخدام الحاسوبات في النقاط التالية: (٢١)

**البعد الأول:** أن تكون الحاسوبات هي المشروع الصغير نفسه وهنا يمكن تصور تطبيقيين أحدهما يتعلق بتسويق وتجارة الحاسوبات وصيانتها والثاني يتعلق ببناء دوائر الحاسوبات وإختبارها.

**البعد الثاني:** تجميع مكونات الحاسوبات.

**البعد الثالث:** أن يكون المشروع الصناعي الصغير قائم على تطوير برمجيات الحاسوبات مما يخدم مشروعات معينة.

**البعد الرابع:** أن تكون الحاسوبات جزءاً رئيسياً ومبرمجة مع نظام معين.

هذا وسيتم شرح النقاط السابقة بالتفصيل كما يلى:  
(١) **البعد الأول:**

(أ) في هذا النوع من المشروعات يتم رفع قدرة الحاسوبات Upgrading أو تغييرها للأحدث، هذا مع ضرورةأخذ الإعتبارات التالية في الحساب وهي:

- \* التسويق الجيد حيث يعد أساس لاتجاه المشروع.
  - \* خدمة ما بعد البيع من صيانة وإصلاح ورفع قدرة الحاسوبات.
- (ب) بناء دوائر الحاسوبات وإختبارها حيث يتوجب على صاحب هذا المشروع أن يتصدّى، للإشراف عليه ويكون مؤهلاً في مجال هندسة الإلكترونيات والحاصلات، وبوجه عام فإن هذا النوع من المشروعات يتطلب بنية أساسية غير عالية التكاليف تمكن من تصميم وتنفيذ دوائر للحاصلات ولغيرها من التطبيقات ذات الدوائر العديدة والنبوذية والتي تستخدم في مجالات متعددة.

هذا ويمكن إتمام التصميم باستخدام برامج تصمم على حاسب شخصي وحينما يتحقق في التصميم جميع الشروط المطلوبة في الكارت وبالذات التصميم الأمثل بأقل تكلفة يمكن إختبار التصميم عن طريق المحاكاة على الحاسوب الشخصي ثم يتم تنفيذ الدوائر بجزأيها باستخدام توصيلات أسلاك ثم بعد الإختبار الفعلي والتتأكد من حسن الأداء يمكن تنفيذ الدوائر على Printed Board ويجب التركيز على إختبارات الجودة لتحقيق عنصر المنافسة وإستمرار هذه النوعية من النشاط يمكن أن تفذ عليها كروت متعددة الأغراض منها على سبيل المثال وليس الحصر:

- \* دوائر الحاسوب في نفسه.
- \* دوائر المتحكمات في العمليات المختلفة.
- \* جميع الدوائر ذات الطبيعة الخاصة في صناعات النسيج وخلافه.
- \* الدوائر العددية في جميع أجهزة القياس العددية.
- \* الدوائر العددية في الأجهزة الطبية المختلفة.

(٢) بعد الثاني:

في هذا بعد يعتمد المشروع الصناعي الصغير على تنمية حرفية تجميع أجزاء الحاسوب لتكوين وحدات كثيرة كبيرة، إلى جانب إنشاء الشبكات الإلكترونية على مستوى المشروعات المختلفة.

(٣) بعد الثالث:

يعتمد على إنشاء مراكز لتطوير البرامج الخاصة بتطبيقات الحاسوب غالباً ما يكون المشروع أول من يطبق هذه التطبيقات على المستوى الذاتي مثل التطبيقات الخاصة بالمخازن والأجور والمرتبات وكذلك المبيعات والمشتريات والتطبيقات الإدارية والمدعمة للقرارات والتطبيقات الخاصة بإنشاء قواعد البيانات، هذا إلى جانب إنشاء وتطوير برامج في المجالات التالية:

(أ) برامج لخدمة الشركات والمصانع والهيئات المختلفة مثل قواعد البيانات

.R.D.B. المتشربة

(ب) برامج خاصة بالإعلانات وخلق أشكال مختلفة تجذب المشاهد وهو ما يسمى ببرامج الرسوم المتحركة ويطلق عليها Animation Programs.

(ج) برامج خاصة بتطبيقات للأطفال وكل ما هو متعلق بالألعاب الخاصة بالرسوم المتحركة ويطلق عليها Animation Games ومجموعة أخرى من الألعاب المختلفة.

(د) برامج تخدم الإدارة وتعتمد على النظم الخبيرة.

(هـ) برامج تعتمد على G I S وهذا النوع له تطبيقات هامة في مجالات المياه والكهرباء والصرف وغيرها.

(و) برامج الوسائل المتعددة والتي تخدم في العمليات التعليمية وغيرها.

(ى) مراكز التدريب على الحاسوب ونقل الخبرة في التعامل مع الحاسوب إلى أوسع مدى بين المستخدمين للحواسيب، وغير ذلك من التطبيقات المختلفة والمتصلة بتطبيقات مستحدثة أو تطوير برامج خاصة بالحواسيب لجعلها أكثر قدرة وأسرع أداء.

#### (٤) بعد الرابع:

أما هذا بعد فيتعلق بالنظم المدمجة حيث يستخدم الحاسب الآلي كجزء من نظام كبير متعدد الأجزاء والحاسب ما هو إلا جزء واحد منها. هذا ويقوم هذا الحاسب بمجموعة متنوعة من عمليات التحكم في إغلاق أو فتح Valve معين ومنها ما هو أشمل وأعلى مستوى مثل عمليات التحكم في إستراتيجيات أو عمليات التنبيه Forecasting وكذلك عمليات متابعة التشغيل Monitoring للأجهزة والأنظمة المختلفة، وهذا النوع من الاستخدام للحواسيب يتدرج من نظم بسيطة مثل وجود كارت حاسب مع ماكينة خياطة بسيطة إلى وجود حاسب مع ماكينة قطع C. N. إلى صاروخ ومركبة فضاء أو محطة كهرباء تدار كاملاً بواسطة حاسب آلي.

ونظراً للتركيز على المشروعات الصناعية الصغيرة فيمكن لمركز متخصص في تصميم دوائر الحاسوب أن يشارك مع جهات أخرى في تصميم هذه الحاسوب ذات الاستخدام الخاص أو يمكن أن يكون المشروع نفسه شاملًا على حاسب آلي مبرمج بأسلوب خاص لأداء وظيفة معينة ومحددة بالنسبة للنظام الكبير.

## المبحث العاشر

### جدوى بناء أطر ونماذج للمشروعات الصناعية الصغيرة

#### مقدمة:

من الدراسات التفصيلية السابقة تجد الباحثة أن دراسة المشروعات الصناعية الصغيرة لابد أن تتم في ضوء معاملتها كمشروعات صغيرة عند عمل الدراسات الخاصة بها وعدم تطبيق فكر المشروع الكبير على المشروع الصغير، أى لابد من توافر سمة الإبتكارية للمشروع الصغير والتى يمكن تعريفها بأنها "إيجاد حلول غير تقليدية للمشكلات"(٢٢) وقد ينصرف الذهن فوراً عند سماع ذلك إلى الإبتكار فى مجال تطوير فنون وأدوات الإنتاج، وهذا بالفعل ميدان هام للإبتكار، إلا أن الإبتكار مطلوب أيضاً فى مجالات الإدارة والتسويق والدعائية وفي كل مجالات العمل الأخرى.

هذا ولا يحتاج الإبتكار إلى معجزات علمية بل يتطلب فقط تناولاً ذكياً للمعلومات المتاحة وتفكيراً حراً في حل المشكلات، لا يقتيد بما تعارف عليه الناس والغرض من الإبتكار في المشروع الصغير هو تحقيق التمايز عن المشروعات الأخرى وتحقيق وفورات ومزايا اقتصادية.

والتمايز يعني أن تكون للمشروع شخصيته الخاصة التي يميزه العملاء بها عن غيره من المشروعات وعلى صاحب المشروع أن يحدد كيف يتميز مشروعه عن غيره من المشروعات، وكثير من المشروعات الصغيرة لا يميزها سوى شخصية أصحابها أنفسهم. أيضاً الإبتكار أيضاً وارد في أسلوب التعامل مع الناس وطريقة تقديم الخدمة ومستوى الخدمة المقدمة، وقد كان مجرد الاستماع إلى العملاء ومعرفة رغباتهم وإقتراحاتهم نوعاً من الحلول الإبتكارية الجيدة الذي أدى إلى نجاح العديد من المشروعات.

هذا ونلاحظ الآن وجود صناديق للاقتراحات في كثير من المنشآت ومنها بعض متاجر الخدمة الذاتية حيث يعد هذا النوع من المتاجر في حد ذاته إبتكاراً هاماً أدى إلى إعطاء المستهلك حرية الاختيار وفرصة التفكير وتبدل أو إرجاع الأشياء التي كان يفكر في شرائها ثم غير رأيه دون الدخول في جدل مع البائع، مما أتاح للمستهلك معرفة كثير من السلع التي لا يعرف عنها شيئاً مما أتاح فرصة زيادة المبيعات وفوق كل شيء تعطى هذه الخدمة الذاتية ميزة اقتصادية هامة في خفض الأجور بالإستغناء عن عمال البيع.

و عموماً فإن الإبتكار يأتي مع العمل فحتى إذا لم يتواجد لدى صاحب المشروع الصغير المال الكافي فما زال بوسعه أن ينشئ مشروعه ولكن بفكر جديد في التخطيط مع تغيير أسلوب الإنتاج أو طريقة العمل أو التسويق أو الدعاية أو أي جانب آخر يرى صاحب المشروع تغييره مع الحرص على أن يكون التغيير مناسباً للبيئة وأن يكون قابلاً للتنفيذ. وهذا يجعل صاحب المشروع الصغير يصل إلى الإبتكار تلقائياً ويحل المشكلات التي تواجهه بسهولة ويسر ولا تقف أمامه عقبة لتحقيق النجاح.

هذا إلى جانب ضرورة أن يتقبل صاحب المشروع الصغير المخاطرة والتى تعنى "قبول مشروع أو فكرة حين يكون النجاح غير مؤكد بل يكون هناك فقط مجرد احتمال لتحقيق النجاح" (٢٢)، وقد يكون هذا الإحتمال كبير وقد لا يكون وعموماً فالتأكد من النجاح قبل التنفيذ يكون مستحيل، ويبقى أن يقبل صاحب المشروع احتمال النجاح إلى حد معين أى أن يتقبل درجة ما من المخاطرة.

وتتمثل المخاطرة في هذه الحالة في واحد من الأسباب الآتية:

- \* لا يتحقق حجم المبيعات المتوقع لعدم كفاية المعلومات لدى المستهلكين أو بسبب تشوئية تلك المعلومات بتأثير الدعاية المضادة.
- \* لا يتحقق حجم المبيعات المتوقع لعدم إنتاج السلعة بالجودة التي كانت متوقعة لأسباب مختلفة.
- \* لا يتحقق حجم المبيعات المتوقع بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج وسعر البيع عما كان مقدراً.
- \* لا يتحقق حجم المبيعات المتوقع بسبب ظهور سلعة بديلة أو اتباع المنافسين لسياسات عدوانية لخفض أسعارهم.
- \* لا يتحقق حجم المبيعات المتوقع بسبب تأجيل العملاء شراء السلعة لتوقعهم أن ينخفض سعرها فيما بعد أو أن تظهر سلعة أخرى بديلة أو لإعتمادهم الشراء من مصادر أخرى.
- \* مخاطر أخرى تتوقف على نوع المشروع ونوع النشاط وينبغي تحديدها والإستعداد لها.

وعلى صاحب المشروع قبول المخاطرة وإعداد نفسه لمواجهةها لأنها واقعة لا محالة، وأن يكون لديه ثقة في المستقبل حيث أن واقع المشروعات الصغيرة يعد أكثر كفاءة لكل المقاييس من المشروعات الكبيرة وهذا راجع إلى كونه يعمل بأقل قدر من المال ودون أن يحصل على أي معونة من البنوك ودون محاباة من الدولة حيث لا يتمتع بالإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها المشروع الكبير، "مشكلة المشروع الصغير الأساسية أن صاحبه لا يفكر عادة في استخدام أساليب الإدارة العلمية ولا يهتم بالتطوير أو بالبحوث وكان هذه أمور خاصة بالمشروع الكبير ولو إهتم المشروع الصغير بها لترتبط على هذا إزدهاره ونما دون أي أزمات"، ومن هنا نشأت فكرة هذا البحث وتأكّدت من خلال مجموعة المباحث المختلفة التي أورتها الباحثة تباعاً.

ويمكن القول بأننا نعيش الآن فترة هامة تتيح للمشروع الصغير فرصه لا تعوض لدخول مجالات جديدة مثل إنتاج معدات الإنتاج وهناك ورش صغيرة كثيرة افتتحت هذا المجال بجرأة وحققت ما لم تحققه المشروعات الكبيرة في مصر منذ أكثر من أربعين عاماً وبآيدي عمال فنيين لم يتخرجوا من الجامعة ومهندسين بسطاء لم يحصلوا على أكثر من الدرجة الجامعية الأولى حيث اعتمدت هذه المشروعات على استخدام المعدات الإنتاجية المحلية دون الاعتماد على خبراء أجانب ولا على عمله أجنبية، مما أدى إلى أن تكون أسعارها أقل بكثير من سعر مثيلاتها المستوردة.

و عموما فالمشروعات الصغيرة ذاتها لها دورها في بناء مستقبلها وهذا المستقبل لا يتحدد بعيدا عن أصحاب المشروعات وعليهم أن يتبادلوا الرأي ويلتقوا لمناقشة مشكلاتهم وتجاربهم ومن هذا المنطلق سوف تظهر أفكار جديدة ومفتوحات جيدة، أما أن يعيش كل منهم منفردا عن الآخر داخل مشروعه ولا يدرى ما يفعل غيره أو فيما يفكر فهذا لا يفيد أصحاب المشروعات الصغيرة على المستوى القريب أو البعيد.

## أولاً: أمثلة عملية لمشروعات صناعية صغيرة:

هناك العديد من المشروعات الصناعية الصغيرة التي يمكن أن يستوعبها السوق المصري مثل ذلك إنتاج الملابس الجاهزة والأحذية والصناعات الجلدية والمنتجات الكيماوية والوسائل التعليمية وغيرها من المشروعات التي تمثل قيمة وإضافة للمنتجات المصرية التي يجب أن تتسم بها المرحلة القادمة من حيث التميز والدقة لأنها ستواجه لا محالة منافسة شديدة من المنتجات المماثلة من الخارج والتي تتميز بجودة مرتفعة وأسعار مناسبة.

\* وسيتم التطرق هنا لمجموعة من هذه الصناعات منها:

- (١) الملابس الجاهزة.
- (٢) الأحذية والمصنوعات الجلدية.
- (٣) المنتجات الكيماوية.
- (٤) الوسائل التعليمية.

### (١) الملابس الجاهزة:

اتجهت العديد من المشروعات الصغيرة لهذا المجال في الأونة الأخيرة ولكن بالرغم من ذلك لم تنخفض الأسعار بل واستمرت في الارتفاع حيث يتوجه هذا الإنتاج إلى متوسطي الدخل حيث يلجأون إلى شراء الأنواع الغالية لارتفاع أذواقها بالرغم من إرهاقها لميزانيتهم.

هذا وهناك فرصة جيدة للإنتاج من أجل السوق المحلي وخاصة لمتوسطي الدخل، هذا إلى جانب توافر فرصة أمام إنتاج الملابس لمحدودي الدخل بالرغم من أن هذه الفئة تتجأ إلى إعداد ملابسها بنفسها أو تعتمد على الكسae الشعبي ولذلك يجب لتحقيق النجاح في هذا المجال توافر العديد من الشروط منها أن تكون الأسعار معقولة وفي متناول المستهلك، وأن يكون الإنتاج جيدا وأن تتطور أذواقه باستمرار هذا إلى جانب تطوير مقاييس مناسبة للأجسام المصرية.

وعلى أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة في هذا المجال أن يلجأون إلى تخفيض التكلفة والتي تعنى "الانتقال من مستوى التكاليف الحالى إلى مستوى أقل منه مع إنتاج نفس المنتج بنفس الكمية والجودة على الأقل، على أن لا يكون ذلك الانتقال بسبب تغير الظروف التي تحسب في ظلها التكاليف، ويمكن للإدارة أن تحكم فيها، ومن ثم فلا يدخل في نطاق ذلك تخفيض التكاليف بناء على تخفيض الضرائب أو أي إجراء حكومي". (٢٤)

كما تعرف تخفيض التكلفة أيضاً بأنها ذلك "التخفيض الدائم وال حقيقي في تكلفة وحدة الإنتاج أو الخدمات دون تقليل الفائدة المتوقعة وأن العامل الأساسي المفترض هو المحافظة على الخواص الضرورية والنوعية للمنتج على أن يكون التخفيض محسوباً في كلفة التصنيع والإدارة والبيع والتوزيع عن طريق إستبعاد العناصر غير الضرورية والإضافية عند تقييم المنتج وفي تكنولوجيا الإنتاج". (٢٥)

أيضاً يعرف تخفيض التكلفة بأنه "ذلك التخفيض الذي يتضمن تخفيض تكلفة الوحدة من المنتج بتخفيض تكاليف الإنتاج في ضوء حجم معين من النشاط ثم تخفيض تكلفة الوحدة من المنتج بزيادة الإنتاجية أي زيادة الإنتاج أو العائد أو معدل الإنتاج في ضوء حجم نفقات معينة". (٢٦)

وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تساعد في خفض التكلفة وأول هذه العوامل الإعتماد على محلات العيادة المنتشرة وعلى الإنتاج المنزلي وبذلك يتم الإستغناء عن الإستثمار في المباني والإنشاءات ويتحمل الإنتاج فقط بقيمة الإيجار المحسوب للمكان المستخدم وهي قيمة لن تكون كبيرة، هذا إلى جانب استخدام المعدات الموجودة فعلاً بالمحلات وفي كثير من المنازل وهذا يعني أيضاً الإستغناء عن جزء كبير من الإستثمار في معدات جديدة وهذا لا يعني الإعتماد على معدات تكميلية إذا وجد أن هناك نقص يتطلب الأمر إستكماله.

أما العامل الثاني في خفض التكلفة هو الإستغناء عن الخبرة الأجنبية حيث يستطيع المنتج المصري الجاد أن يكون لنفسه إسماً تجارياً يحترمه السوق ببناء تقاليد وسمعة قائمة على الإنتاج الجيد والسعر الرخيص والذوق الرفيع.

أما العامل الثالث فيتمثل في الإعتماد على الخامات المحلية والتي قد تكون أحياناً أقل جودة من الخامات الأجنبية ولكن الصانع الماهر يمكنه التغلب على ذلك وإنتاج سلعة جيدة وذلك بإضافة لمسات من الذوق والجمال التي تلام الأذواق والتفضيلات المصرية.

## (٢) الأحذية والمصنوعات الجلدية:

من الملاحظ بهذا القطاع الهم حدوث عملية تحول نحو الميكنة وعزوف عن أساليب التصنيع القديمة برغم متانة ورخص ثمن المنتجات المعتمدة على أساليب التقليدية إلا أن نقص الأيدي العاملة الماهرة يقف حجر عثرة في سبيل الإستمرار هذا وتعد الأحذية خير مثال على ذلك.

أيضاً من المصنوعات الجلدية الهامة الحقائب مثل حقيبة المدرسة في الرغم من زيادة الطلب عليها كل عام نتيجة زيادة أعداد التلاميذ إلا أن أسعارها تعد مرتفعة مع عدم متانتها.

من الصورة السابقة نجد أن المشروعات الصغيرة تستطيع أن تسحوذ على جانب كبير من هذا القطاع الضخم بالمرج بين الميكنة والعمل اليدوى.

هذا وتنطوى شروط النجاح لهذه المشروعات على إنتاج منتج يتسم بالمتانة والسعر المناسب مع بعض التنويع في الإذواق ويطلب ذلك بطبيعة الحال الإهتمام بالرقابة المستمرة على الجودة مع إمكانية الاعتماد على مراكز التدريب التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية في إكتساب المهارات اللازمـة والفن الإنتاجـي الملائم لإتقان هذه المهنة.

#### (٣) المنتجات الكيماوية:

يعد هذا القطاع من القطاعات الهامة التي يمكن أن تمارس فيها المشروعات الصغيرة دورا فعالا حيث يستطيع الكيميائى إنتاج أنواع لا حصر من المنتجات اعتمادا على خامات بسيطة فيكون للابتكار والقدرات الذاتية مكانة كبيرة في تدعيم تفوق صاحب المشروع الصغير الذي يعمل في هذا المجال، حيث تمثل منتجات هذا القطاع في الماء المقطر والأحماض التي توضع في البطاريات والبوبيات المستخدمة في الطلاء ومعاجين الأسنان والحلقة ومواد النظافة والتجميل والأبكار والورق وغيرها من المنتجات.

#### (٤) الوسائل التعليمية:

الوسائل التعليمية هي "مواد تكميلية تشرح النظريات والحقائق التعليمية بطريقة بسيطة تقربها إلى الإدراك حيث تساعد في عمليات الشرح بالإستعانة بمثيرات مرئية وأشياء يمكن استخدامها وفكها وتركيبها يدوياً" (٢٧)، وتعد سوق هذه الوسائل سوقاً واسعة للغاية تستطيع أن تستوعب العديد والعديد من المشروعات الصغيرة. هذا وتعد الوسائل التعليمية هامة جداً وخصوصاً في المرحلة الابتدائية وما قبلها أي مرحلة الحضانة، أيضاً فإن الأطفال يتعلمون من خلال اللعب وهذا يجعل أي لعبة صغيرة في يد الطفل تصلح أن تكون وسيلة تعليمية فهي تكوين علمي هام يمكن تطويره يوماً بعد يوم وإستبدال اللعب المستوردة بلعب مصنوعة محلياً على أن تتسم بالإبتكارية وإستخدام الخامات المحلية التي تتوافق مع بيئة الطفل المصري.

من الأمثلة السابقة نرى أن المشروعات الواردة بها ليست مشروعات جديدة تماماً ولكنها مشروعات موجودة بالفعل في دنيـا الأعمـال ولكن يتطلب الأمر تحديث شكل ومضمون العمل بالمشروعات السابقة بحيث تتوافق مع متطلبات المرحلة الراهـنة، هذا ويمكن ذكر مـئات بل الآلـاف من المشاريع المـماثـلة التي تحتاج إليها السوق المصري والـذـى يستـوعـبـها بـمـنـتـهـيـ السـهـولـةـ الـيسـرـ وـتـدرـ عـائدـ لاـ باـسـ بهـ عـلـىـ أصحابـهاـ فقطـ يتـطلـبـ الـأـمـرـ مـزيـدـ مـنـ الإـبـتكـارـ وـمـزيـدـ مـنـ التـركـيزـ لـاخـتـيـارـ المـوـقـعـ المناسبـ للمـشـرـوعـ أيـ وـضـعـ المـشـرـوعـ فـيـ مـنـطـقـةـ الـحـاجـةـ إـلـيـهـ لـكـىـ يـسـدـ فـجـوةـ مـعـيـنـةـ وـيـجـدـ مـتـسـعاـ لـتـصـرـيفـ إـنـتـاجـهـ.

هذا مع التأكيد أيضاً على وجود العديد من الأمثلة الأخرى التي تمثل الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة والتي تعد فعلاً المصانع الكبيرة في حاجة إليها والتي أيضاً تسد فراغ لا يأس به في السوق المصري، وأيضاً يتطلب هذا الأمر البحث الدقيق عن نوعية الصناعة وإتقان المنتج المقدم إلى السوق لينتسب أن يشكل مكانة لا يأس بها تستطيع له الإستمرار بل أيضاً النمو في دنيا الأعمال.

### ثانياً: نماذج لمشروعات صناعية صغيرة:

هذا ويمكن وضع أمثلة لمجموعة من المشروعات الصناعية الصغيرة تتمثل فيما يلى:

- (١) مشروع نجارة ميكانيكية.
- (٢) مشروع كليل.
- (٣) مشروع خامات تطريز ولاسيهات.
- (٤) مشروع الخرز.

وسيتم طرح أشكال مبسطة للمشروعات السابقة بالتفصيل كما يلى، مع الأخذ في الاعتبار أن حسابات المصروفات والإيرادات محددة طبقاً لأسعار ١٩٨٩ / ١٩٩٠ :

#### (أ) مشروع نجارة ميكانيكية:

##### (أ) مكونات المشروع:

وحدة نجارة ميكانيكية + معدات وأدوات وخامات .

##### (ب) تكاليف المشروع:

جنيه	مليم	
١٥٠٠	و	وحدة نجارة ميكانيكية في أول المشروع
		مصاريف التشغيل (مصاريف كهرباء + صيانة)
٩٠٠	و	= ٢٥ جنيه في الشهر × ٣٦ شهر

\_\_\_\_\_

اجمالى مصروفات المشروع

#### (ج) الإنتاج طول فترة المشروع

$$= ٥ أيام \times ٣ ساعات \times ٤ أسابيع \times ٣ جنيه$$

$$- و ٦٤٨٠ \times ٣٦ شهر$$

\_\_\_\_\_

اجمالى إيرادات المشروع

#### (د) تحطيط المشروع:

قيمة القرض : ١٠٠٠ جنيه      فترة المشروع: ٣٦ شهر

فترة السماح : شهران      فترة السداد : ٣٤ شهر

المصاريف الإدارية : ٦٠ جنيه.

هذا ويمكن تصوير ما تقدم بالجدول التالي:

السنة الثالثة

السنة الثانية

السنة الأولى

ربع سنوي

البيان

(٢) مشروع الكليم:

(أ) مكونات المشروع:

نول + خامات تشغيل.

(ب) تكاليف المشروع:

عند أول المشروع نول

خامات تشغيل في أول الدورة

= حوالي ٣٠٥ ك صوف × ٣٠٥ جنيه

جنيه	مليم	
٤٠٠	- ر	
١٠٠	- ر	
<hr/>		
٥٠٠	- ر	

(اجمالى مصروفات المشروع

(ج) دخل المشروع:

ينتج العامل فى الشهر حوالي ١٥ متر مربع

= ١٥ متر مربع × ٨ جنيه(صافي أجر التشغيل)

سعر بيع المتر المربع للمستهلك =

(٥٥ ك صوف × ٥٥ ر ٣ جنيه) +

(٢٥٠ ك قطن × ١٠ جنيه) + ٨ جنيه أجور تشغيل

% ٢٠ +

مصروفات إدارية =

٢٠	- ر	

(اجمالى إيرادات المشروع

(د) تخطيط المشروع

قيمة القرض : ٥٠٠ جنيه

فترة المشروع : ٢٤ شهر

فترة السماح : شهرين

فترة السداد : ٢٢ شهر

المصاريف الإدارية: ٣٠ جنيه بنسبة ٦% للمشروع.

هذا ويمكن تصوير ذلك كما يلى بالجدول التالى:

جدول رقم (٢٣)  
مشروع الكليم  
مدة المشروع ٢٤ شهر

السنة الثانية

السنة الأولى

ربع سنوي

البيان									
السنة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	البيان
مصاروفات	٤٠٠ ر	٢٢٧ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	نول + كليم
نول + كليم	١٠٠ ر	٥٥٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	خامات تشغيل
خامات تشغيل	٢٢٧ ر	٥٥٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	قيمة الاقساط
قيمة الاقساط	٥٥٢ ر	٥٥٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	٦٨٢ ر	إجمالي المصاروفات
إجمالي المصاروفات	٥٠٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	إيرادات
إيرادات	٥٠٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	قيمة القرض
قيمة القرض	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	المباع
المباع	٨٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	٣٦٠ ر	إجمالي الإيرادات
إجمالي الإيرادات	٣٠٧ ر	٢٣٥٠ ر	٢٩١ ر	صافي الربح					
صافي الربح	٢٣٥٠ ر	٢٣٥٠ ر	٢٩١ ر	بعد ٢٤ شهر					

(٣) مشروع خامات تطريز ولاسيهات:

(أ) مكونات المشروع:

خامات - لاسيهات - مفارش - إيتامين.

(ب) تكاليف المشروع:

عند أول المشروع خامات + أبر

(ج) دخل المشروع:

يمكن للأسرة أن تقوم بإعداد مفرش

تقريبا يوميا ويقدر أجره بـ ٣ جنيهات

صافي الدخل شهريا = ٣ جنيه × ٢٥ يوم

(بدون مصاريف خامات)

(د) تخطيط المشروع:

قيمة القرض : ١٥٠ جنيه فترة المشروع: ١٥ شهر

فترة السماح : شهران فترة السداد : ١٣ شهر

المصاريف الإدارية: ٩ جنيهات بنسبة ٦% للمشروع

هذا ويمكن تصوير ما تقدم بالجدول التالي:

جدول رقم (٢٤)  
مشروع خامات تطريز ولاسيهات  
مدة المشروع ١٥ شهر

السنة الأولى					السنة الثانية
٥	٤	٣	٢	١	السنة البيان
٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	١٥٠ - ١١٥ - ٩	مصاريفات خامات قيمة الأقساط أقساط %٦
٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	١٧٠	إجمالي المصاريفات
٢٢٥٠	٢٢٥٠	٢٢٥٠	٢٢٥٠	١٥٠ - ٢٢٥٠	إيرادات قيمة القرض الماء
٢٢٥٠	٢٢٥٠	٢٢٥٠	٢٢٥٠	٣٧٥٠	إجمالي الإيرادات
١٩٠٥	١٩٠٥	١٩٠٥	١٩٠٥	٢٠٤٥	صافي الربح
				٩٦٦٥	بعد ١٥ شهر

(٤) مشروع الخرز:

(أ) مكونات المشروع

١٠ كيلو خرز + إبر + خيوط

جنيه مليم جنيه

٣٥٠  
٢٥

-  
-

٣٧٥

-

(جمالي) مصروفات المشروع

(ب) تكاليف المشروع:

عند أول المشروع ١٠ كيلو خرز  
+ إبر + خيوط = ١٠ كيلو × ٣٥ جنيه  
استهلاك خامات

(ج) دخل المشروع:

كل عقد يتكون من ٢٥ - ٣٥ جرام ، أي  
متوسط ٣٠ جرام لكل عقد، إذن كل كيلو  
يُعمل في المتوسط ٣٣ عقد والكيلو ينتج في حوالي  
من ٣٠ - ٤٥ يوم أي ١٠ كيلو تقريباً تنتج في  
حوالي سنة.

سعر العقد الواحد = ٢ ر. خامات + ٢ ر. استهلاك

٢ ر. ٢٠

خامات ومصاريف إدارية + ٨ ر.

أجر التشغيل

٦٦٠ ر. -

سعر العقود = ٢ ر. × ٣٠٠ وحدة

٦٦٠ ر. (جمالي) إيرادات المشروع للدورة الواحدة  
٤٥

(د) تحطيط الفرض:

قيمة القرض = ٣٥٠ جنيه

فتره المشروع: ٢٤ شهر

فتره السماح : ٣ شهور

المصاريف الإدارية : ٢١ جنيه بنسبة ٦% للمشروع

هذا ويمكن تصوير ما تقدم بالجدول التالي:

جدول رقم (٢٥)  
مشروع الخرز  
مدة المشروع ٢٤ شهر

السنة الثانية										السنة الأولى	ربع سنوى
٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١			السنة	البيان
								٣٥٠ ر	-	٣٥٠ ر	مصاروفات ثمن ١٠ ك خرز
١٦٧	١٦٧	١٦٧	١٦٧	١٦٧	١٦٧	١٦٧	١٦٧	٢٥٠ ر	-	٢٥٠ ر	خيوط وابر
١٠ ر	١٠ ر	١٠ ر	١٠ ر	١٠ ر	١٠ ر	١٠ ر	١٠ ر				ونول قيمة الأقساط
١٧٧	١٧٧	١٧٧	١٧٧	١٧٧	١٧٧	١٧٧	١٧٧	٣٧٥٠	٣٧٥٠		أقساط %٦
											إجمالي المصاروفات
٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	إيرادات قيمة الفرض
٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٣٧٧٥	٣٧٧٥		بيع الإنتاج
٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٢٥			إجمالي الإيرادات
								٧١٤			صافي الربح
											بعد ٢٤ شهر

من الأمثلة البسيطة السابقة نستطيع تصوير العديد من الأمثلة للمشروعات الأخرى التي تعد أكثر صعوبة في تحديد كل من المصاروفات والإيرادات وتحديد الربح على مدى حياة المشروع ولكنها تعتمد على نفس طريقة الحساب.

**ثالثاً:** برنامج تنمية المشروعات "طلب إستبيان دراسة الجدوى الاقتصادية":

بيانات لدراسة الجدوى الاقتصادية

## ١- بيانات عن مقدم الطلب

شكل رقم (١٠) : البيانات الشخصية عن مقدم الطلب

الاسم: ..... النوع: ذكر/أنثى ..... العنوان: .....  
بيانات البطاقة(شخصية/عائلية): رقم: ..... تاريخ الصدور: ..... القسم: .....  
تاريخ الميلاد: ..... الجنسية: ..... رقم التليفون: ..... المؤهل: .....

شكل رقم (١١) : هل لديك شركاء في المشروع؟ (نعم/لا) إذا كانت الإجابة بنعم ، من هم شركاؤك؟

.....	.....	.....	.....	.....
المؤهل .....	.....	.....	.....	الشريك الأول:
النوع: ذكر/أنثى:	.....	.....	.....	السن:
.....	.....	.....	.....	الشريك الثاني:
المؤهل .....	.....	.....	.....	السن:
النوع: ذكر/أنثى:	.....	.....	.....	الشريك الثالث:
.....	.....	.....	.....	السن:
المؤهل .....	.....	.....	.....	الشريك الرابع:
النوع: ذكر/أنثى:	.....	.....	.....	السن:
.....	.....	.....	.....	.....
المؤهل .....	.....	.....	.....	.....
النوع: ذكر/أنثى:	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....

شكل رقم (١٢) : ماهي الخيرات أو المؤهلات التي تمتلكها أنت وشركائك (مع ذكر الأعمال السابقة لكل شريك) لنجاح المشروع.

.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....

بيانات عن المشروع

### شكل رقم (١٣) : بيانات عامة عن المشروع

اسم المشروع: .....  
نوع النشاط: .....  
الغرض من المشروع (صناعي/خدمي/أمن غذائى/آخرى) .....  
العنوان: .....  
المحافظة: .....  
القسم/الحي: .....

### شكل رقم (١٤) : قيمة القرض المقترض

جنيه مصرى	.....
.....	.....

شكل رقم (١٥) : فكرة عن المشروع

Handwriting practice lines featuring a series of horizontal dotted lines for letter formation.

بيانات الدراسة التسويقية

شكل رقم (١٦) : ماهى قنوات التسويق المقترحة لمنتجاتك(مكان وطرق التوزيع)؟

**جدول رقم (٢٦) :** ماهى إجمالي منتجاتك السنوية بعد حصولك على القرض؟

أجلالى القيمة بالجنيه	الكمية	سعر بيع الوحدة	الوحدة	أنواع المنتجات

## **بيانات الدراسة الإنتاجية**

شكل رقم (١٧) : موقف المشروع حاليا:

**ضعف علامه أمام حالة مشروع الأن:**  
نشاط قائم ويعمل والغرض من الفرض لعمل توسيعات بالمشروع.  
نشاط جديد وسيبدأ عمله عند الحصول على الفرض.

### شكل رقم (١٨) : المكان:

مدى توفر المكان (إيجار/تمليك) ..... المساحة: ..... مترًا مربعا  
 إذا كان المكان تملكه: قيمة الأرض: ..... قيمة المباني: ..... جنيه مصرى  
 إذا كان المكان إيجار: قيمة الإيجار السنوى: ..... جنيه

شكل رقم (١٩) : الألات والمعدات:

تابع بيانات الدراسة الإنتاجية

شكل رقم (٢٠) : هل لديك أو يامكانك تمويل هذه الأصول؟ (نعم/لا)  
إذا كانت إجابتك بنعم . . . فما قيمة هذه الأصول؟

جنيه مصرى	وسائل النقل والانتقال أثاث ومجروشات ومهامات أمن صناعي مصاريف تأسيس ودراسة مصاريف تدريب وتجارب تشغيل مصاريف تجهيز موقع العمل
-----------	---

### شكل رقم (٢١) : وصف الدورة الإنتاجية

صف الدورة الإنتاجية منذ بدء شرائك للخامات حتى حصولك على قيمة مبيعاتك ٠٠٠ مع ذكر الزمن اللازم لهذه الفترة

الزمن اللازم لدورة تشغيل بالشهر  
..... شهر .....

## تابع بيانات الدراسة الإنتاجية

شكل رقم (٢٧) : الخامات السنوية شاملة التغليف(بدون هالك)

البيان	الوحدة	تكلفة الوحدة	الكمية	اجمالي القيمة بالجنيه

## شكل رقم (٢٨) : الأجر السنوية

### **اجمالى الأجور السنوية**

**أجمالي عدد العاملات ..... عاملة**

في ورقة خارجية عن الطلب أرفق تفاصيل الخامات المطلوبة لكل منتج على حدة على أن تكون بنفس نسب الجدول رقم (٧).

تابع بيانات الدراسة الإنتاجية  
جدول رقم (٢٩) : الاستهلاك السنوي من الطاقة والوقود والمياه

جنيه مصرى	كهرباء(كيلو وات ساعة) القيمة:
.....	.....
.....	وقود(دولار - بنزين)القيمة: مياه
.....	اجمالي الكهرباء والوقود والمياه سنويا.

شكل رقم (٢٢) : المصارييف الإدارية والعمومية

جنيه مصرى		
.....	.....	تليفون
.....	.....	بريد
.....	.....	دمغات
.....	.....	فاكس
.....	.....	أخرى
.....	.....	الإجمالي

الدراسة المالية

شكل رقم (٢٣): أولاً: التكاليف الاستثمارية الكلية

الأصول الثابتة *	بالجنيه المصري
الأراضي (x) *	
المباني والمنشآت (xx) *	
الآلات والمعدات بالتركيبات *	
وسائل النقل والانتقال *	
الاثاث والمفروشات *	
احتياطي طوارئ (xxx) *	
مصاريف تأسيس ودراسة *	
مصاريف تدريب وتجارب تشغيل *	
مصاريف تجهيز موقع العمل *	

شكل رقم (٢٤): توضيح كيفية حساب بعض الأصول الثابتة

(x) الأرض:

- إذا كانت الأرض ملك لأحد مقدمي الطلب تكتب قيمة الأرض

- (إذا كانت الأرض إيجار يذكر قيمتها صفر)

(xx) المباني والمنشآت:

- إذا كانت المباني ملك لأحد مقدمي الطلب تكتب قيمة المباني

- إذا كان الموقع إيجار وتم البناء عليه من مقدمي الطلب تكتب قيمته

- (xxx) احتياطي الطوارئ

يمثل ١٠٪ من قيمة الأرض والمباني ووسائل النقل والاثاث والمفروشات.

١٠٪ (الأرض + المباني + وسائل النقل + الاثاث والمفروشات).

تابع الدراسة المالية

شكل رقم (٢٥) : دورة التشغيل

ما هي دورة تشغيلك بالشهر؟ ..... للإجابة على هذا السؤال ..... شهر
---

شكل رقم (٢٦) : رأس المال العامل

جنية مصرى	- مواد خام - أجور ومرتبات - وقود ومهمات وقطع غيار - مصاريف أخرى اجمالى رأس المال العامل
-----------	---

شكل رقم (٢٧) : توضيح كيفية حساب بنود رأس المال العامل

١ - المواد الخام دورة التشغيل × (قيمة المواد الخام السنوية)
٢ - الأجور والمرتبات دورة التشغيل × (اجمالى الأجور السنوية)
٣ - الوقود الطاقة والمياه دورة التشغيل × (اجمالى الكهرباء والوقود والمياه)
٤ - مصاريف أخرى دورة التشغيل × (الإيجار السنوى + قيمة المعدات + قيمة وسائل النقل) + المصاريف الإدارية العمومية)

## تابع الدراسة المالية

**شكل رقم (٢٨) : إجمالي التكاليف الاستثمارية**

جنيه مصرى	أ- الأصول الثابتة ب- رأس المال <b>إجمالي التكاليف الاستثمارية</b>
.....	.....
.....	.....
.....	.....

**شكل رقم (٢٩) : قيمة مساهمة صاحب المشروع وقيمة القرض المطلوب**

جنيه مصرى	ج- مساهمة صاحب المشروع (رأس المال المستثمر) د- القرض المطلوب للمشروع <b>إجمالي التكاليف الاستثمارية</b>
.....	.....
.....	.....
.....	.....

**شكل رقم (٣٠) : كيفية حساب رأس المال المستثمر والقرض المطلوب**

• ملاحظة هامة:
الأصول الثابتة + رأس المال العامل = قيمة مساهمة صاحب المشروع + القرض المطلوب.
• القرض المطلوب (كيفية حسابه).
إجمالي المعدات المطلوبة فقط + رأس المال العامل.
رأس المال المطلوب من طلب القرض.
وهو الفرق بين إجمالي التكاليف والقرض المطلوب.

### تابع الدراسة المالية

### جدول رقم (٣٠) : عناصر الإهلاك السنوي

قيمة الإهلاك بالجنيه المصري	قيمة الأصل بالجنيه المصري	نسبة الإهلاك %	بيان الأصول
		%٥	المباني
		%١٠	الآلات والمعدات
		%٢٠	وسائل النقل والانتقال
		%١٠	الأثاث والمفروشات
		%١٠	احتياطي طوارئ
		%١٠	مصاريف تأسيس ودراسة
		%١٠	مصاريف تدريب وتجارب
		%١٠	مصاريف تجهيز موقع العمل
		%١٠	اجمالي قيمة الإهلاك السنوي.

### شكل رقم (٣١) : كيفية حساب عناصر الإهلاك السنوي

أولاً: ابحث عن قيمة الأصل كما هو مشار في رقم البند وضعها في مكانها.

ثانياً: ضرب قيمة الأصل في نسبة الإهلاك.

ثالثاً: حاصل الضرب هو قيمة الإهلاك ..... هذا.

مثال: إذا أردت أن توجد قيمة الإهلاك السنوي للمعدات

القيمة من شكل رقم (١٩)  $\times$  = جنيه مصرى

ملاحظة: قيمة إهلاك المباني إذا كان قيمته أصلاً صفر فيكون الإهلاك السنوي لها صفر (لا شيء).

### تابع الدراسة المالية

#### شكل رقم (٣٢) : عناصر تكلفة التشغيل لسنة نمطية

جنيه مصرى	
.....	- ١ مواد خام ومواد تعبئة ووسطة
.....	- ٢ أجور ومرتبات
.....	- ٣ صيانة وقطع غيار.
.....	- ٤ كهرباء ووقود ومياه
.....	- ٥ مصاريف تعبئة وتسيير.
.....	- ٦ مصاريف إدارية
.....	- ٧ الإيجار السنوى
.....	- ٨ الإهلاكات
.....	- ٩ استهلاك خامات.
.....	- ١٠ فوائد قرض.
.....	- ١١ تأمين على المباني والمعدات.
	إجمالي تكاليف التشغيل لسنة نمطية.

#### شكل رقم (٣٣) : حساب بعض عناصر التشغيل

صيانة وقطع الغيار	=	$(قيمة المعدات + قيمة وسائل النقل)$	- ١
مصاريف تعبئة وتسيير	=	قيمها بنفسك بدون خمامتها.	- ٥
استهلاك خامات	=	$(نسبة الإهلاك \times (إجمالي الخامات))$	- ٩
فوائد القرض	=	$\times \text{قيمة القرض}$	- ١٠
التأمين	=	$\times (قيمة المعدات) + (قيمة المباني)$	- ١١

### تابع الدراسة المالية

#### شكل رقم (٣٤) : كيفية حساب صافي الربح لسنة نمطية

ملاحظة هامة :	
المشروع يعتبر معمى ضربياً مدة سداد أقساط القرض وفوائده وذلك يكون	
صافي الربح السنوي بدون استقطاع ضرائب.	
صافي الربح السنوي = (إجمالي المبيعات) - (تكاليف التشغيل)	
صافي الربح السنوي = ..... جنيه مصرى.	

## النوصيات

من مجموعة مشاهدات الباحثة وحضورها للعديد من البرامج الخاصة بتأهيل الشباب للعمل الحر وجدت أن أسلوب التدريس بهذه البرامج لا يفرق بين المشروع الكبير والمشروع الصغير عند عمل دراسات الجدوى مما قد يسبب الكثير من اللبس أمام الشباب المقدم على إقامة مشروع صغير، هذا إلى جانب أن الدراسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة تأخذ الطابع النظري أكثر منأخذها الطابع العملى عند التعرض لواقع قطاع الصناعات الصغيرة مما لا يتيح أيضاً أمام الشباب وضع تصور واضح لكيفية عمل دراسات الجدوى وتكون حصيلة متمثلة في مجموعة من الأفكار النظرية التي لا تقرب إلى ذهنه الصورة وخصوصاً إذا كان من خريجي كليات الهندسة أو الطب أو الصيدلة أو الزراعة أو الكليات التي تتسم بالطابع العملى المتخصص في مجال الدراسة ويكون بعيداً كل البعد عن دراسة المشروعات الصغيرة.

لذلك كانت فكرة هذا البحث هي وضع إطار تفصيلي لدراسات جدوى المشروعات الصناعية الصغيرة والتي يمكن أن تعد دليلاً مبدئياً يمكن للشاب أن يتصور من خلاله كيفية إجراء دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية الصغيرة.

هذا إلى جانب أن دراسة الباحثة لطلب الاستبيان الخاص بدراسة الجدوى الاقتصادية رغم إعداده بصورة واضحة وجيدة لكنه يتطلب عمل ملحق مع هذا الطلب يوضح فيه تفاصيل عمل دراسات الجدوى سواء أكانت دراسة تسويقية أو دراسة فنية أو دراسة مالية حيث سيكون ذلك بمثابة دليل لصاحب المشروع يستطيع من خلاله وضع تصور عام عن البداية ثم الخطوات التي يجب أن يسير عليها بعد ذلك للحصول على النتائج المستهدفة من الدراسة، وحتى إذا لم يستطيع صاحب المشروع عمل الدراسات السابقة بنفسه واعتمد فى ذلك عمن لديه خبرة أكبر في هذا المجال فسيكون لديه تصور عمما يتم بالدراسة ويستطيع متابعة خطوات العمل بالمشروع بصورة أفضل وتعود الدراسة السابقة تصور مبسط لدراسات جدوى لمشروع صغير.

يمكن الأخذ بالتالي نتوصيات كما يلى:  
تتجه الباحثة بالعديد من التوصيات في مجال المشروعات الصناعية الصغيرة تتمثل فيما يلى:

- ١ - إنشاء جمعية تعمل في مجال ابتكار المشروعات الصناعية الصغيرة يقع عليها عبء نزول الأسواق وتلمس مناطق ومنافذ الضعف التي تحتاج إلى إنشاء مشروعات على أن يكون لدى هذه الجمعية ذخيرة من المشروعات المبتكرة تخدم بها جمهور المتعاملين معها في حال حاجتهم إلى إنشاء مشروعات على أن يكون موقع ومكان ووسائل الاتصال بهذه الجمعية معروفة لدى قطاع عريض من المواطنين وذلك بأى وسيلة من الوسائل التي تراها الجمعية مناسبة للإعلان عن نفسها.

- ٢ إنشاء مركز تدريبي على مستوى عالى من الكفاءة يضم فی رحابة كل الأقطار العربية وممثلى عن كل قطر عربى، تكون مهتمة هذا المركز جمیع نخبة متميزة من العاملين في مجال المشروعات الصناعية الصغيرة بحيث يتم طرح برامج تدريبية على مستوى عالى من التميز مدعاة بدراسات خاصة بمشاريع مقامة فعلاً ومشاريع مطلوب إقامتها لسد فجوة أو حاجة معينة لدى قطاع من قطاعات السكان على المستوى العربى، أو صناعة مغذية يمكن إنشائها في قطر ما وتسد حاجة في قطر آخر أو داخل نفس القطر.
- ٣ إرسال نخبة من طلاب كليات التجارة المتفوقين والذين لديهم روح الإبتكار والرغبة في مجال العمل في المشروعات الصناعية الصغيرة في دورات تدريبية في الدول التي تتمتع بسمعة طيبة في هذا المجال مثل الهند واليابان وغيرها من الدول.
- ٤ أحياء الحرف التي يقبل عليها قطاع كبير من السائحين مثل صناعات خان الخليل بحيث يتم تشجيع الشباب على الدخول في مجال هذه الصناعة وذلك بالإستعانة بخبرات العاملين في هذا المجال ولكن مع التحديث والإبتكار فيها.
- ٥ تعزيز الوعي ونشر الإهتمام بالإستثمار الفردى والخاص وذلك عن طريق تدعيم الإهتمام بتعلم وإستخدام الكمبيوتر حيث يمكن عن طريق الإنترنط معرفة الكثير عن المشروعات الصناعية الصغيرة في الدول الأخرى.
- ٦ عمل دليل مبسط جداً ولكن مفصل بكل دقة وتفاصيل عمل دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية الصغيرة على أن يرافق هذا الدليل بطلب استبيان دراسة الجدوى الاقتصادية.

## المراجع

- ١ د. محمد بسيونى: المفاهيم الأساسية لفكر العمل الحر، برنامج تعميق فكر العمل لشباب الخريجين، مركز الإستشارات الهندسية، وحدة القوى الميكانيكية، رئاسة مجلس الوزراء، الصندوق الاجتماعي للتنمية، جامعة عين شمس، فبراير ١٩٩٩، ص ٢.
- ٢ د. محمود سلامة عبد القادر: دراسات جدوى وتقييم المشروعات الصناعية، وكالة المطبوعات، الكويت، بدون تاريخ، ص ١٩.
- ٣ د. محمد سيد إمبابى: دور الصناعات الصغيرة في تحقيق فرص عمل للشباب بعد عن وظائف الميري، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الأول، ١٩٩٨، ص ٦٧-٦٩.
- ٤ د. محمد سيد إمبابى: المرجع السابق، ص ٥٦-٦٢.
- ٥ صالح محمد حسن الحملوي: تجاه دور البنوك والصندوق الاجتماعي للتنمية في تدعيم وتنمية الصناعات الصغيرة، مؤتمر المؤسسات المالية المحلية والدولية ودورها في تنمية العالمين العربي والإسلامي، في الفترة من ٧، ٨ مارس ١٩٩٩، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، فبراير ١٩٩٩، ص ٥-٦.
- ٦ د. نادية الشيشينى: سياسة تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٩٥، القاهرة، يناير ١٩٨٤، نقلًا عن المرجع رقم (١)، ص ٦.
- ٧ م/عزمى مصطفى: كيف تدرس مشروعًا صغيرًا، فكرة مبسطة عن دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية، الاتحاد التعاوني الإنتاجى، مؤسسة فريديريش إبيرت، بدون تاريخ، ص ٤-٦.
- ٨ د.بركات محمد أبو النور: استراتيجية التهوض بالصناعات الصغيرة في مصر، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، يناير، ١٩٩٣، ص ١٣٨٨.
- ٩ صالح محمد حسن الحملوي: مراجع سبق ذكره، ص ٦.
- ١٠ مركز التنمية الصناعية للدول العربية UNIDO ، الصناعات الصغيرة في الدول العربية بالشرق الأوسط، ١٩٧٠، ص ٦٢.
- ١١ محمد فتحى محمد حسن دياب: دور المجتمعات العمرانية الجديدة في دعم المشروعات الصغيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ١٩٩٨، ص ٧٩-٨٠.
- ١٢ رئاسة الجمهورية: المجالس القومية المتخصصة، تشريح وتنمية المشروعات الصغيرة، الدورة "١٥"؛ ١٩٩٥، نقلًا عن محمد فتحى محمد حسن دياب، ص ٨٠.
- ١٣ فاطمة جلال محمد السيد: دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصادات الدول النامية - دراسة مقارنة مع اشارة خاصة للصناعات الصغيرة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ١٩٩٥، ص ١٤.

- ٤ - ياسر محمد عبد العزيز على: المشكلات التسويقية في قطاع الصناعات الصغيرة ووسائل علاجها بالتطبيق على الصناعات الهندسية في القاهرة الكبرى, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ١٩٩٦، ص ٤٨.
- ٥ - المعجم الوحيز: ١٩٩١، ص ٣٤١.
- ٦ - تقرير الهيئة العامة للتصنيع عن الصناعات الصغيرة, فبراير، ١٩٩٠، ص ٣-٤.
- ٧ - م. عرفى مصطفى: كيف تدرس مشروعًا صغيراً، فكرة مبسطة عن دراسة الجدوى الفنية والإقتصادية, الإتحاد التعاونى الإنتاجى المركزى، مؤسسة فريديريش إيرت، القاهرة(بدون تاريخ) ص ١٢-٤٥.
- ٨ - د. مصطفى عبد المنعم شعبان: دراسات الجدوى الفنية والإقتصادية, جامعة عين شمس، القاهرة، فبراير، ١٩٩٩، ص ٤٤-٥٠.
- ٩ - محمد فتحى محمد حسن: الادارة والمدير ... الطريق نحو نجاح المشروع الصغير, نقابة التجاريين بالجيزة، الإصدار العاشر، بدون تاريخ، ص ١٩.
- ١٠ - محمد فتحى محمد حسن، المراجع السابق, ص ٢٠.
- ١١ - د. محمد عباس حجازى: المحاسبة: النظرية، الأساليب، الاستخدامات, مطبعة نهضة مصر، ١٩٨٥، ص ١٩.
- ١٢ - د. عصافيت سيد أحمد عاشور: برنامج تعريف فكر العمل الحر لشباب الخريجين، امساك الدفاتر, فبراير، ١٩٩٩، ص ٩٧-٩٩.
- ١٣ - د. عصافيت سيد أحمد عاشور: مقدمة في محاسبة التكاليف, المراجع السابق، ١٩٩٩، ص ١١٧.
- ١٤ - د.إيمان أحمد الشربينى: محاضرات في مخاسبة التكاليف ودورها في الرقابة وإتخاذ القرارات, معهد التخطيط القومى، ١٩٩٧، ص ١-٢٣.
- ١٥ - د.ثروت محمد على: محاضرات في مبادئ محاسبة التكاليف, معهد التخطيط القومى، القاهرة، مذكرة(داخلية) رقم "٦٦٢", ص ١.
- ١٦ - د. محمد محمد الجزار: محاسبة التكاليف أداة تساند الادارة في تحقيق الأهداف, مكتبة عين شمس، ١٩٧٠، ص ٢٥.
- ١٧ - أ. رافت عبد المحسن: أسس وضع نظم التكاليف في الورش والمصانع الصغيرة، الإتحاد التعاونى الإنتاجى المركزى, مؤسسة فريديريش إيرت، بدون تاريخ، ص ١٠-١١.
- ١٨ - د.إيمان أحمد الشربينى: "محاضرات في الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات", معهد التخطيط القومى، مركز التخطيط الصناعى، ديسمبر ١٩٩٧، ص ١-٢٧.
- ١٩ - الإتحاد التعاونى المركزى، مؤسسة فريديريش إيرت، دليل إعداد الموازنات التخطيطية في الورش والمصانع الصغيرة بدون تاريخ، ص ٢٠-٤٥.
- ٢٠ - د.زهير ثابت: السوق والتسيق الفعال, برنامج تعريف فكر العمل الحر لشباب الخريجين، جامعة عين شمس، ١٩٩٩، ص ٢٢-٣٠.
- ٢١ - د. عبد المنعم عبد الظاهر وهدان: تطبيقات الحاسوب الآلى في المشروعات الصغيرة, المراجع السابق، ص ١٥٤-١٥٧.

- ٣٢ - د. حمدى الحناوى: تنظيم المشروعات الصغيرة, مطبوعات بيت الخبرة الوطنية، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ٣٦.
- ٣٣ - د. حمدى الحناوى: المراجع السابق, ص ٣٧.
- ٣٤ - عاطف عمر عبد الله: استخدام أسلوب بيروت في رقابة وتخفيض تكاليف الصيانة والإصلاح, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ١٩٧٦، ص ١٣٣.
- ٣٥ - هادى رضا الصفار: تخفيض التكاليف الصناعية - تحليل ديناميكى, مجلة البحث الإقتصادية والإدارية، العدد الثالث، السنة السادسة، ١٩٧٨، ص ٣٠٦.
- ٣٦ - د. محمد محمد الجزار: الرقابة على التكاليف, مكتبة عين شمس، القاهرة، ص ٤٣٢.
- ٣٧ - د. حمدى الحناوى: مراجع سبق ذكره, ص ١٠٩.
- ٣٨ - وزارة الشئون الاجتماعية، "ادارة الأسر المنتجة"، دليل دراسات الجدوى الإقتصادية لمشروعات الأسر المنتجة بالتعاون مع مشروع P.E.P.I.I، ١٩٨٩/١٩٩٠، ص ٤٦-٣٤.
- ٣٩ - رئاسة مجلس الوزراء: الصندوق الاجتماعي للتنمية، برنامج تنمية المشروعات، "طلب إستبيان دراسة الجدوى الإقتصادية"، فبراير ١٩٩٩، ص ١٦١-١٧٤.